آفاق برلمانية

مواطن

١٠ حزيران ٢٠١٠ م المجلد الرابع عشر العدد ٣ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 10 June 2010 Volume 14, No. 3

انتفاضة سفن استعداداً لمعركة كسر الحصار

صفحة2

الانتخابات المحلية... الفصائل تستجير بالعشائر

صفحة12

تدويل قضية الأسرى

صفحة18

في هذا العدد أيضاً:

بانوراما القرصنة الإسرائيلية على أسطول الحرية وسفينة راشيل كوري — صفحة2

هل تنجح سياسة إسرائيل الاستباقية ضد عرب الداخل؟ — صفحة5

في ضوء تواتر الحديث عن «حتمية الحرب المقبلة» وعن «حاجة» إسرائيل إلى حروب دورية! — صفحة6

سياسيون ومحللون: الانفتاح الأوروبي الرسمي على «حماس» مرهون بمدى تنازلات الحركة — صفحة7

منع إدخال الأموال يضع «حماس» في مواجهة أزمة تجفيف موارد حكمها في غزة — صفحة8

توقعات «حذرة» بتحقيق تقدم في ملف المصالحة بعد مجزرة أسطول الحرية — صفحة10

الفصائل تستجير بالعشائر وتذهب للمحاصصة.. والعطش للسلطة يمزق الأحزاب والعائلات — صفحة12

المطالبة بالتعديل الوزاري .. ضرورة أم لهدف في نفس يعقوب؟! — صفحة14

صنع القرار الفلسطيني ... هل من صيغة تحكم العمل؟ — صفحة15

تدويل قضية الأسرى ... بين الاستهلاك الإعلامي والخطوات الجادة على الأرض — صفحة18

القرار ١٦٥٠: آلاف المواطنين في حالة ترقب وإخفاق فلسطيني رسمي في تحدي إجراءات الاحتلال — صفحة19

الافتتاحية

هل حقاً الخيار هو: إما انتخابات للبلديات وإما تعيينات؟

يدور نقاش منذ أسابيع عدة حول جدوى عقد الانتخابات للبلديات. فيرى مؤيدو عقدها أنها تختلف عن انتخابات المجلس التشريعي نظراً لطابعها المحلي ونطاق عملها، وأن الانتخابات التشريعية تختلف من حيث أن نصف المقاعد أو أكثر هي لدائرة واحدة، أي أنه يلزم عقدها في الضفة وغزة، ولكن حالة الانقسام الحالي تمنع ذلك.

لكن معارضي عقدها يرون أنها تعزز حالة الانقسام، إن تعذر عقدها في الضفة وغزة كما هو حاصل الآن. إضافة إلى ذلك، يرى هؤلاء أن الخيار هو ليس بين الانتخابات والتعيين، لأنه يمكن تمديد ولاية المجالس المحلية المنتخبة دون اللجوء إلى التعيين.

ومن الجلي أنه من الأفضل، في حال عدم عقد الانتخابات، أن لا يتم تعيين أعضاء بلديات جدد، ويمكن بدلاً من ذلك تمديد فترة المجالس الحالية إلى حين وجود إمكانية لإجراء الانتخابات.

وتوجد حجج عدة واضحة تؤيد هذا التوجه؛ فأولاً من المعروف أن المجالس المعينة تعتبر أنها مسؤولة تجاه من عينها وليس تجاه من انتخبها، أي أن التعيين يُخل بمبدأ أساسي وهو التمثيل، ومن ثم صلاحية المساءلة.

وثانياً، وكما هو معروف، توجد سوابق عدة لاستمرار مجالس منتخبة لفترة تزيد على المدة الزمنية المقررة لها في حال وجدت ظروف تعيق إجراء انتخابات.

فعلى سبيل المثال، كانت مدة المجلس التشريعي الأول الذي انتخب في العام ١٩٩٦ أربع سنوات، ولكنه استمر لمدة عشر سنوات؛ أي إلى العام ٢٠٠٦. وكذلك الأمر بالنسبة للرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي استمر في منصبه بعد انتخابه في العام ١٩٩٦ حتى وفاته في العام ٢٠٠٤.

هذه سوابق واضحة، أما القول إن الخيار الوحيد هو التعيين في حال عدم حصول انتخابات، فهو قول يتعارض مع هذه السوابق إذا ما وجد مبرر كافٍ لتأجيل الانتخابات.

آمال بتوظيف التضامن الدولي لدعم استعادة الوحدة الوطنية ومعاقبة قادة الاحتلال

بانوراما القرصنة الإسرائيلية على أسطول الحرية وسفينة راشيل كوري
حكومة نتنياهو تتحسب للأسوأ .. انتفاضة سفن استعداداً لمعركة كسر الحصار

فايز أبو عون

في ساعات فجر يوم الخميس، الثالث من حزيران الجاري، حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي –باستكمالها عملية إبعاد جميع ركاب قافلة أسطول الحرية عن إسرائيل، البالغ عددهم نحو ٧٥٠ شخصاً، سواء أكانوا أحياء يسيرون على أقدامهم، أم أمواتاً مُسجَّيين في نعوش محمولة على الأكتاف، أم مصابين منقولين على حمالات بسيارات الإسعَاف– أن تطوي صفحة جديدة من صفحات إجرامها الدولي، ظناً من قادتها السياسيين، وجنرالاتها العسكريين أنهم بخطوتهم هذه، وهي التجاوب مع المطالب الدولية بعدم تقديم أيٍّ من المتضامنين الأجانب أو العرب للمحاكمة، والإفراج عنهم جميعاً، قد بيَّضت هذه الصفحة الملطخة بدماء الأبرياء من نحو ٣٢ دولة في العالم، وأن بمقدورها المراوغة للإفلات من الحساب من خلال الالتفاف على مطلب تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة.

وربما كانت إسرائيل التي أخطأت هذه المرة أيضاً في حساباتها كما المرات السابقة، لاسيما في الحرب الأخيرة على غزة، وقبلها الحرب على لبنان، لا تعرف أنها بقتل تسعة متضامنين أجانب عزل من أصل تركي بدم بارد، وإصابة أكثر من ٦٠ آخرين، ومصادرتها لمواد الإغاثة لمنكوبي الحصار في قطاع غزة، وعرقلتها لأسطول سفن الحرية من الوصول إلى غزة المحاصرة براً وجواً وبحراً منذ أكثر من أربع سنوات، قد فتحت على نفسها نار جهنم من جديد، كما فتحت شهية ملايين البشر، وآلاف المؤسسات والجمعيات الإغاثية، وعشرات الدول الصديقة والشقيقة لتسيير قوافل إغاثة؛ سواء أكانت عن طريق البر من خلال معبر رفح الحدودي مع مصر، أم عن طريق البحر من خلال المياه الدولية، ومن ثم مياه غزة الإقليمية، في خطوة منهم لرفع هذا الحصار الظالم.

وعلى الرغم من اعتقاد البعض للحظات أن إسرائيل ربما أعادت حساباتها نتيجة للرد الدولي غير المسبوق على هذه الجريمة، وأنها أخذت لنفسها رادعاً، فإن ما قامت به في الخامس من حزيران الجاري أيضاً من اقتحامها للسفينة الأيرلندية (راشيل كوري) التي كانت متوجهة إلى غزة، وإجبارها على الوصول إلى ميناء أسدود، وتفريغ حمولتها وتفتيشها في ميناء أسدود، بحجة نقلها براً إلى قطاع غزة، ومن ثم إجراء فحص أمني لركابها، ونقلهم إلى منشأة تابعة لشرطة الهجرة في حولون، تمهيداً لإبعادهم عن إسرائيل، دحض هذا الاعتقاد، بل وأكد أن إسرائيل تعتبر نفسها دولة فوق القانون.

وجاء رد الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة التي فتحت مؤخراً باب الالتحاق بأسطول «الحرية ٢»، المتوقع انطلاقه في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، ومثلها النقابات المهنية الأردنية التي تجري الآن مشاورات ومباحثات مع جهات عديدة، من أجل حشد الدعم لتسيير أسطول بحري عربي للتوجه إلى قطاع غزة، وأيضاً الجزائر التي كشف رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية «حمس» الشيخ أبو جرة سلطاني، عن بداية تجهيز حركته لقافلة برية إلى قطاع غزة، بل وإعلان منظمتين يهوديتين في ألمانيا وبريطانيا عن نيتهما إرسال سفينة إلى غزة، أكبر دليل على الإصرار الشعبي، وربما «بعض الرسمي»، على فك الحصار عن غزة، والرد على عدوان حكومة نتنياهو وهمجيتها.

ويضاف إلى هذه الحملة الدولية المتصاعدة، زيارة برلمانيين مصريين إلى غزة الثلاثاء الماضي، ومحاولتهم إدخال قافلة مساعدات إنسانية من خلال معبر رفح، وأيضاً ما أطلقته «حركة فلسطين حرة» وتجمع «صحافيون بلا قيود»، في مؤتمر صحافي بالعاصمة اللبنانية بيروت، بشأن التحضير لحملة «سفينة من أجل الصحافيين الأحرار»، التي ستبحر من بيروت نحو غزة لنقل مساعدات ومواد تعليمية لأطفال غزة المحاصرين، وصحافيين لتغطية الواقع الإنساني تحت الحصار.

وجاء الرد المصري الرسمي من خلال استدعائها في بادئ الأمر السفير الإسرائيلي لدى القاهرة اسحق لفانون في أعقاب أحداث قافلة الحرية، وإدانة وزارة الخارجية المصرية الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي كان يحمل مساعدات إنسانية، أعقبه قرار مصر نيتها التخفيف على سكان القطاع من خلال فتح معبر رفح الحدودي، وتسهيل عبور الأفراد من وإلى القطاع، ودخول الأدوية والمستلزمات الطبية، وكذلك المواد الواردة من أية أطراف عربية أو دولية إليه، سريعاً على ما أقدمت عليه إسرائيل، وإن كان لا يزال دون المستوى المطلوب لكسر الحصار.

ولا يخفى على أحد أن تكون هناك مشاركة شبه رسمية من الجانب التركي في الأسطول الجديد، وبخاصة أن رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان الذي سطع نجمه بخطوته هذه، أكد أنه سيواصل تقديم العون والمساعدة لسكان قطاع غزة مهما كان الثمن.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من التضامن الدولي والعربي، بل تعدى ذلك ليصل إلى حد سحب بعض الدول سفراءها مثل دولتي الإكوادور وجنوب أفريقيا اللتين استدعيتا سفيري بلادهما في إسرائيل احتجاجاً على ما حدث، وأيضاً استدعاء دول أخرى سفراء إسرائيل لديها لإبلاغهم احتجاجها على ما قامت به من جريمة وقرصنة بحق سفن إغاثية، كما صبت دول أخرى جام غضبها على إسرائيل كدولة فنزويلا التي قال رئيسها هوغو تشافيز في خطاب له «ملعونة أنت يا دولة إسرائيل، ملعونة أنت، إرهابية وقاتلة، يعيش الشعب الفلسطيني».

وكانت ثلاث طائرات تركية أعادت الركاب الأتراك ونقلت أيضاً جثامين الشهداء الذين سقطوا في مجزرة البحر إلى بلادهم، حيث كان في استقبالهم حين حطت في مطار اسطنبول نائب رئيس الوزراء التركي وعدد من نواب البرلمان، بالإضافة إلى

مئات المواطنين، كما وصلت إلى أثينا طائرة يونانية تحمل ٣٥ متضامناً معظمهم يونانيون كانوا على ظهر قافلة السفن، فيما أعيد إلى لبنان أربعة مواطنين لبنانيين شاركوا في الرحلة نفسها، إلى جانب إبعاد إسرائيل في الثاني من الشهر الجاري ١٢٦ من المتضامنين إلى عمّان، معظمهم من العرب والدول التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مثل الجزائر، والكويت، والبحرين، وعمان، وموريتانيا.

لجان التحقيق

على الرغم من أن صوت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وجامعة الدول العربية، ومجلس حقوق الإنسان الأممي جاء خافتاً، فإن ما رشح عنها جميعاً، لاسيما من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي صوّت بعض أعضائه لصالح فتح تحقيق دولي مشابه لتحقيق تقرير غولدستون»، بناء على ما تقدمت به كلٌ من باكستان والسودان وفلسطين من طلب دعت فيه المجلس إلى إرسال بعثة مستقلة لتقصي الحقائق في انتهاكات القانونً الدولي في الاعتداءات الإسرائيلية على أسطول السفن التي كانت تحمل المساعدات الإنسانية، كان له وقع وصدى خاص في أوساط المتضامنين الذين تطلعوا إلى من ينصفهم، ويحقق غايتهم، ويفتح الباب أمامهم لتسيير قوافل تضامن أخرى.

وكان ٤٧ عضواً من مجلس حقوق الإنسان اجتمعوا في جنيف بعد ساعات من إدانة مجلس الأمن في جلسته الطارئة في نيويورك للعملية العسكرية التي نفذتها البحرية الإسرائيلية ضد أسطول الحرية، كما طالب مجلس الأمن إسرائيل بالإفراج الفوري عن سفن الأسطول والمدنيين الذين كانت تحتجزهم، وإجراء تحقيقٍ سريع ونزيه يتمتع بالمعايير الدولية حول الاعتداء.

ولم يصل الأمر إلى هذا الحد فقط، بل تعداه ليصل مداه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الذي أكد على ضرورة رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة فوراً، لأن هذا الحصار غير مقبول وغير أخلاقي ويأتي بنتائج معاكسة، ووصفه أيضاً حادث الهجوم الدامي من جانب الاحتلال الإسرائيلي على أسطول الحرية بالخطير، ويلقي الضوء على حصار القطاع المستمر منذ وقت طويل، فضلاً عن مطالبته بتشكيل لجنة تحقيق دولية.

وحين طلب الأمين العام للأمم المتحدة، كما مجلس حقوق الإنسان، من السلطات الإسرائيلية أثناء تشاوره مع كل من سفراء إسرائيل وتركيا والدول العربية وممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين، والولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا)، بإجراء تحقيق في الحادث، وتقديم تقرير كامل ومفصل عن العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي، من أجل تفادي حصول حادث آخر من هذا النوع، جاء الرد الإسرائيلي سريعاً على لسان مصدر رسمي من مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أن إسرائيل لن توافق على تشكيل لجنة تحقيق دولية فيما يتعلق بعملية الهجوم على أسطول الحرية.

عربدة وصلف إسرائيلي

وأضاف المصدر الرسمي الإسرائيلي أن إسرائيل ترفض القرار الذي اتخذ في جنيف من منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وأن «الأمر بالنسبة لإسرائيل مرفوض من الأساس، لأنه من غير الممكن أن تسمح دولة ديمقراطية بتشكيل لجان تحقيق دولية، ولا يوجد في العالم أي دولة ديمقراطية تسمح بأن يكون جيشها تحت رحمة لجان تحقيق».

وكان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو طالب مجلس الأمن الدولي بمحاسبة إسرائيل لمسؤوليتها عن الهجوم على سفن أسطول الحرية، قائلاً في كلمته أمام جلسة طارئة عقدها مجلس الأمن الدولي، إن تركيا تقدمت بمشروع بيان رئاسي للمجلس يحثه على محاسبة إسرائيل على القرصنة التي قامت بها في المياه الدولية ضد مدنيين كانوا في طريقهم لإيصال مساعدات إنسانية إلى غزة المحاصرة، ويدعوه إلى إجبار إسرائيل على الاعتذار عن عدوانها وتعويض عائلات الضحايا، وإجراء تحقيق دولي عاجل فيما حدث، ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين، مشدداً على أنه لا ينبغي أن تكون هناك دولة فوق القانون.

وأوضح أوغلو في حينه أن أسطول الحرية الذي كان مكوناً من مجموعة من البواخر حملت متضامنين من ٣٢ دولة، كان هدفهم الأساسي تقديم الإغاثة الدولية لأطفال غزة المحاصرة منذ سنوات تحت ظروف صعبة للغاية، وأن هذه السفن لم تكن تمثل خطراً على إسرائيل أو أية دولة أخرى، لأنها كانت ستقدم الألعاب للأطفال ومساعدات مثل أدوية السرطان والحليب، وأن الأفعال الإسرائيلية ليست شرعية ولا قانونية، وأن أية محاولة لشرعنتها ليست قانونية، لأن العدوان الإسرائيلي على قافلة السفن انتهاك للقانون الدولي لا يمكن تبريره ولا شرعنته.

فتح باب الالتحاق بأسطول «الحرية ٢»

وعلى الرغم مما تعرضت له «الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة»، إحدى الجهات المؤسسة لائتلاف أسطول الحرية، من هجوم بربري على أسطول الحرية الأول، وما فقدته من ضحايا في الأرواح والمساعدات، فإنها أعلنت مؤخراً عن فتح باب الالتحاق بأسطول «الحرية ٢»، المتوقع إبحاره باتجاه قطاع غزة في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، طالبة في تصريح صحافي لها، من الراغبين في المشاركة في أسطول «الحرية ٢»، تعبئة نماذج الالتحاق الموجودة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

وأشارت الحملة إلى أنها تلقت المئات من الطلبات للمساهمة والمشاركة ودعم أسطول «الحرية ٢»، عقب تعرّض أسطول الحرية، فجر الاثنين (٥/٣١)، لمجزرة إسرائيلية أوقعت العشرات من الشهداء والجرحى، في حين قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على سفن الأسطول المحمّلة بأكثر من عشرة آلاف طن من المساعدات الإنسانية، معلنة أنه توفّر لديها تمويل لأول ست سفن من الأسطول الجديد الذي سيتوجّه إلى قطاع غزة، والذي سيطلق عليه اسم «الحرية ٢»، نسبة إلى اسم الأسطول الأول الذي تعرّض للقرصنة والمجزرة الإسرائيلية.

ويشار في هذا الصدد، إلى أن أسطول الحرية الذي قامت القوات الحربية الإسرائيلية بالاستيلاء على سفنه، كان يتكوّن من ست سفن هي: سفينة شحن بتمويل كويتي ترفع علم تركيا والكويت، وسفينة شحن بتمويل جزائري، وسفينة الشحن الأوروبية بتمويل من السويد واليونان، وسفينة شحن أيرلندية تابعة لحركة «غزة الحرة»، وسفينتان لنقل الركاب، تسمى إحداهما «القارب ٨٠٠٠» نسبة لعدد الأسرى في سجون الاحتلال، وهي تابعة لـ «الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة»، إلى جانب سفينة الركاب التركية الأكبر.

وكانت تلك السفن تقل ٧٥٠ متضامناً، من ضمنهم ٤٤ شخصية رسمية وبرلمانية وسياسية أوروبية وعربية، بينهم ١٠ نواب جزائريين، كما كانت تحمل أكثر من ١٠ آلاف طن مساعدات طبية ومواد بناء وأخشاب، و١٠٠ منزل جاهز لمساعدة عشرات آلاف السكان الذين فقدوا منازلهم في الحرب الإسرائيلية على غزة مطلع العام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى ٥٠٠ عربة كهربائية لاستخدام المعاقين حركياً، لاسيما أن الحرب الأخيرة خلّفت نحو ٦٠٠ معاق في غزة.

وقال الدكتور عرفات ماضي رئيس الحملة، «إن اتصالات واسعة تجرى من أجل إطلاق أسطول جديد إلى قطاع غزة يشارك فيه الكثير من السفن التي ستحمل مساعدات ومتضامنين أكثر مما كان على أسطول الحرية»، مضيفاً إنه «في أعقاب المجزرة البشعة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بحق المتضامنين على متن أسطول الحرية ازدادت الدعوات العربية والإسلامية والأوروبية لتشكيل أسطول أضخم من الذي تم اعتراضه في تحدٍّ واضح من قبل أحرار العالم للغطرسة الإسرائيلية».

ولم يستبعد ماضي أن تكون هناك مشاركة شبه رسمية في الأسطول الجديد، وبخاصة من تركيا، التي أكد رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان أنه سيواصل تقديم العون والمساعدة لقطاع غزة مهما كان الثمن.

محاولة فاشلة لاغتيال الشيخ صلاح

وبعد ساعات قليلة من الإفراج عنه، فك الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في الداخل لغز الأنباء التي انتشرت حول إصابته، عندما هاجمت قوات الاحتلال أسطول الحرية، قائلاً لوسائل الإعلام «إن جنود الكوماندوز الإسرائيليين أطلقوا النار بشكل مباشر على رجل تركي ذي لحية طويلة ظناً منهم أنه أنا، حيث أنه كان مخططاً مسبقاً على ما يبدو لاغتيالي من قبل سلطات الاحتلال، إلا أن الرجل التركي استشهد بعد اغتياله وإطلاق النار على رأسه بشكل مباشر».

وكانت وسائل إعلام عدة، لاسيما الإسرائيلية، قد أوردت نبأً بعد اقتحام أسطول الحرية، مفاده أن الشيخ صلاح أصيب برصاصة في رأسه وحالته حرجة وتم نقله إلى مستشفى «تل هاشومير» لتلقي العلاج، مضيفة أنه عندما وصلت زوجته إلى المستشفى قالت إنه ليس زوجها لكنه يشبهه، وتبين فيما بعد أن صلاح على متن السفينة وتم نقله إلى المعتقل.

وأثناء تردد هذه الأنباء أعلنت إسرائيل حالة التأهب ونشرت قواتها في الداخل، خصوصاً في أم الفحم، مدينة الشيخ صلاح، تخوفاً من اندلاع احتجاجات واسعة النطاق على خلفية الأنباء حول اغتياله، ليتبين فيما بعد على لسان حنين الزعبي عضو الكنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي، أن شبيهه هو الذي اغتيل، وأن الشيخ صلاح لم يُصب بأذى.

وما كان من المحكمة المركزية الإسرائيلية في مدينة عسقلان التي أفرجت عن الشيخ صلاح ورفاقه وفد الداخل: محمد زيدان وحماد أبو عابس ولبنى مصاروة، إلا أن قامت بتحويلهم إلى الاعتقال البيتي لمدة خمسة أيام، وكذلك عدم مغادرتهم البلاد بعد توقيعهم على كفالة مالية بقيمة ١٥٠ ألف شيكل لكل منهم، سيتم دفعها في حال خرق قرار المحكمة دون تحديد مدة منع مغادرة إسرائيل.

الخضري: مهاجمة السفن تعكس موقف ضعف وخوف

وفي هذا السياق، قال النائب المستقل جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، «إن مهاجمة الاحتلال الإسرائيلي سفن أسطول الحرية وإطلاق النار وقنابل الغاز صوب المشاركين، الذي أدى لاستشهاد وإصابة العديد منهم، تستوجب تحركاً رسمياً مسؤولاً على مستوى المجتمع الدولي والدول التي يتبع لها المشاركون في الأسطول، كما يستوجب تحركاً شعبياً وجماهيرياً أكبر في الأراضي الفلسطينية مناصرة وتأييداً للمتضامنين الذين تحدوا الاحتلال، وأصروا على الوصول إلى غزة، وتعرضوا لهذا الخطر من قبل إسرائيل التي لا ترضخ للقوانين والأعراف الدولية».

وقال الخضري لـ «آفاق برلمانية» إن جميع المتضامنين الذين يأتون لكسر الحصار عن غزة هم من المدنيين الذين لا يحملون سوى المساعدات الإغاثية، ورسالتهم الإنسانية هي ضرورة التحرك لإنقاذ سكان غزة المحاصرين، مشدداً على أن «مهاجمة الاحتلال لهم تأتي من موقف ضعف وخوف وليس من موقف قوة وشجاعة».

وأكد على أن هذا العمل البربري لن يوقف التضامن مع غزة، بل سيزيد أحرار العالم تمسكاً بنصرتها، والتضامن معها، وإرسال مزيد من السفن والقوافل التضامنية إليها، لافتاً إلى أنه كان خيار المتضامنين الوحيد هو الوصول إلى شواطىء غزة حتى لو اضطروا للمكوث في عرض البحر أطول فترة ممكنة في حال اعترضتهم البحرية الإسرائيلية، بهدف تفعيل التغطية الإعلامية والضغط على الاحتلال للسماح لهم بالوصول إلى شواطىء غزة، إلا أن ما حدث من عملية اقتحام وقرصنة جوية وبحرية للسفن، وإطلاق النار على من فيها من المدنيين العزل إلا من إرادتهم وكرامتهم وإنسانيتهم، وقتل وإصابة العديد منهم، فاق كل تصور.

يوسف: الاحتلال يصر على منع وصول أية سفينة أخرى

بدوره، قال رئيس اللجنة الحكومية لكسر الحصار عن غزة الدكتور أحمد يوسف، «إن ما أقدمت علية قوات الاحتلال من اقتحام لأسطول الحرية جريمة كبيرة وعملية قرصنة وبلطجة، وعلى الحكومة التركية قطع علاقاتها الدبلوماسية والعسكرية مع الاحتلال الإسرائيلي، لأن الاحتلال لم يكتفِ بمجزرته بحق المتضامنين وقتل وجرح العشرات منهم وترويعهم وإرهابهم في عرض البحر، بل ما زال يصر على منع أية سفينة أخرى من الوصول إلى شواطئ غزة وتقديم يد العون والمساعدة للمحاصرين».

وأضاف يوسف أن اللجنة أجرت اتصالاتها مع العديد من الشخصيات العربية والإسلامية عقب ارتكاب مجزرة أسطول الحرية، موضحاً أنه «لا يمكن للعالم أن يبرر هذه المرة البلطجة والقرصنة اللاأخلاقية، لأن صمت العالم سيعطي الاحتلال ذريعة جديدة لارتكاب مجازر قرصنة جديدة في عمق البحر».

«حماس»: الاعتداء على المتضامنين يعكس طبيعة الاحتلال الإجرامية

وكانت حركة «حماس»، على لسان الناطق باسمها سامي أبو زهري، اعتبرت العدوان الإسرائيلي على متضامني أسطول الحرية جريمة كبيرة تعكس طبيعة الاحتلال المجرم، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن البيان الذي صدر عن مجلس الأمن وندد بالهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية ومنعه من الوصول إلى غزة «منقوص ولا يحل المشكلة».

وقال أبو زهري، في تصريح صحافي مكتوب، «إن المطلوب من مجلس الأمن هو إصدار قرار دولي ملزم للاحتلال برفع الحصار عن قطاع غزة لأن جوهر المشكلة هو الحصار».

وأضاف أنه «إذا لم يتم هذا الأمر، فإن التوتر سيستمر، والأزمة ستتفاقم لأن شعوب العالم الحر لن تتحمل استمرار الحصار أكثر من ذلك، وستستمر في جهودها لكسر الحصار»، منتقداً في الوقت نفسه الموقف الأميركي في مجلس الأمن الذي حال دون إصدار بيان رئاسي يدين إسرائيل بشكل مباشر.

وقال أبو زهري: هذا الموقف يبرهن مجدداً على انحياز الإدارة الأميركية لصالح الاحتلال على حساب القانون الدولي والحقوق الإنسانية.

أبو رمضان: عملية القرصنة أبرزت الوجه الحقيقي لإسرائيل

من جانبه، قال الكاتب والمحلل السياسي، منسق الحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار عن غزة، محسن أبو رمضان، «إن عملية القرصنة البحرية المنظمة من قبل حكومة إسرائيل في عرض البحر بحق رموز أبطال الحرية، شكلت صدمة واسعة

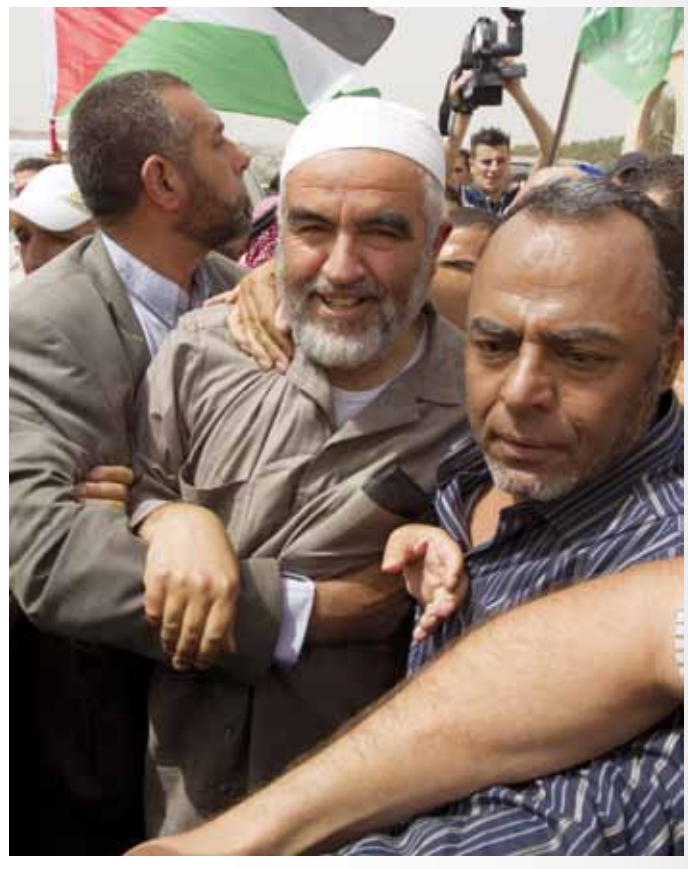

ليس فقط لشعبنا وللشعوب العربية والإسلامية، بل وكذلك للرأي العام العالمي على المستويات الشعبية، التي بدأت تتفاعل أصواتها، وعلى المستويات الرسمية أيضا».

وأضاف أبو رمضان لـ «آفاق برلمانية»، إن هذه العملية أبرزت الوجه الحقيقي لدولة إسرائيل، بوصفها لا تحترم القانون الدولي ووثيقة جنيف الرابعة وتستهتر بجميع الشرائع والأعراف، وتستهدف الأبرياء ورموز الحرية وحقوق الإنسان، حيث كان على متن أسطول الحرية مثقفون وأطباء، ونشطاء حقوق إنسان، وأعضاء برلمان، يمثلون جنسيات مختلفة، الأمر الذي وضع إسرائيل في مواجهة العالم هذه المرة، وليس في مواجهة الشعب الفلسطيني أو الشعوب العربية فقط كما كان يحدث في السابق.

وأشار إلى رد الفعل الأميركي الذي استمر بانحيازه لإسرائيل وحمايته لجرائمها، وقرار مجلس الأمن الهزيل الذي أدان الأعمال التي تقتل المدنيين دون أن يشير بصورة واضحة لإسرائيل، إضافة إلى مطالبته بتشكيل لجنة تحقيق حيادية ونزيهة للتحقيق بالحادث، وقال: على الرغم من أن عملية القرصنة كانت مصورة وموثقة إعلامياً، فقد توالت ردود الفعل المستنكرة للمجزرة البحرية الإسرائيلية، حيث تحركت الجماهير الغاضبة في تركيا، وتصاعدت حملة الاستنكار والمظاهرات الشعبية الواسعة في عواصم بريطانيا وفرنسا وايطاليا وأسبانيا واليونان، إضافة إلى تصاعد وتيرة المواقف الرسمية المُدينة والمستنكرة للجريمة الإسرائيلية والمطالبة برفع الحصار الفوري عن قطاع غزة.

وذكر أبو رمضان أن ما حدث في العلاقة التركية الإسرائيلية من حيث تأزم العلاقات ووصولها إلى حد بات يقترب من القطيعة، وأيضاً تصاعد المطالب بإنهاء الحصار من كل من بان كي مون، ومفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مواقف كل من الصين وروسيا اللتين كانتا وقبل العملية الإسرائيلية تطالبان بإنهاء الحصار عن قطاع غزة، أبقى الإدارة الأميركية وحيدة في هذا الموقف، على الرغم من وجود بعض الإشارات التي تدفع باتجاه تخفيف الحصار، ومنها التصريح الأخير لوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون التي طالبت بإدخال المواد وفك الحصار عن قطاع غزة.

وتابع: كما أن المواقف الرسمية بدأت تأخذ أبعاداً عملية، حيث قطعت نيكاراغو علاقتها مع إسرائيل إلى جانب كل من فنزويلا وبوليفيا، وتم استدعاء سفراء إسرائيل وتسليمهم رسائل احتجاج من قبل العديد من بلدان العالم، وتصاعد حملة مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في بريطانيا وغيرها من البلدان الأوروبية، كما أعلن اتحاد النقل في السويد عن مقاطعة إنزال البضائع الإسرائيلية في الموانئ والمطارات السويدية، موضحاً أن هذا الحراك على المستويات الرسمية والشعبية يؤكد أهمية حملة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات تجاه حكومة الاحتلال، حيث أثبت هذا النهج مصداقيته وصحته وهو الذي دعت إليه منظمات المجتمع المدني منذ فترة ليست بالقصيرة.

وبيَّن أن «منهجية المقاطعة وحملة التضامن أصبحت أدوات تؤرق المحتل الإسرائيلي وتقلقه، وهي إذا استمرت، فهي ستساهم بالتأكيد في وضع حكومة إسرائيل في الخانة نفسها التي كانت حكومة جنوب أفريقيا تقع فيها، حيث أصبحت إسرائيل نموذجاً متكرراً لنظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وأصبح نضال شعبنا عنواناً للتحرر في مقاومة الظلم والاحتلال ومن أجل الحرية والعدالة».

وما زيارة الرئيس محمود عباس إلى تركيا لتقديم واجب العزاء للرئيس التركي ورئيس وزرائه وإلى الشعب التركي، بشهداء أسطول الحرية الذين سقطوا نتيجة العدوان الإسرائيلي، ومشاركته في أعمال القمة الآسيوية للتفاعل وبناء الثقة التي تعقد في تركيا، واستقباله في مقر الرئاسة في مدينة رام الله، سفير الجمهورية التركية الجديد لدى فلسطين، وقنصلها العام السفير تولان لار، والبحث معهما في الإجراءات المناسبة للرد على هذه الجريمة، إلا دليل واضح على سلوك هذه العلاقات منحى جديداً يُعزز من مكانة تركيا في المنطقة، ويساهم في نصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وإزاء كل ما ذكر من عرض لبانوراما التطورات على خلفية مجزرة البحر، يمكن القول إن الحكومة الإسرائيلية ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو والإعلام الإسرائيلي بأسره، عجزوا عن تبرير مهاجمة سفن أسطول الحرية، بادعائهم أنه في حال وصول مئات السفن المحملة بالأسلحة، فإن غزة ستصبح معسكراً لإيران، التي ستشكل تهديداً جدياً لكل المنطقة، بما فيها أوروبا، متناسين أن الحديث يدور عن سفن لمتضامنين يحملون المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وليس هذا فحسب، وإنما تناسوا أيضاً أن العملية أوقعت تسعة قتلى وعشرات المصابين.

الدهشان: الجنود أطلقوا النار دون سابق إنذار

وفي السياق ذاته، يقول المواطن الغزي أحمد الدهشان الناجي من المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المتضامنين الذين كانوا على متن أسطول الحرية، إنه «بعد نحو ساعتين على تجاوز قبطان السفينة لزوارق البحرية الإسرائيلية التي كانت تحاصرنا من كل اتجاه، سمعنا أصوات مروحيات الهليكوبتر وهي تحلق على مسافات قريبة من سطح السفينة، وفجأة بدأ جنود الكوماندوز الإسرائيلي بإطلاق النار على المتضامنين المتواجدين في الأعلى دون سابق إنذار، فقتلوا من قتلوا، وأصابوا من أصابوا».

وأضاف الدهشان لـ «آفاق برلمانية»: من ثم بدأت عمليات إنزال لعناصر الكوماندوز الذين قُدروا بالمئات، حيث أخذوا ينزلون إلى الطوابق السفلية وسط إطلاق نيران كثيف من أسلحتهم الرشاشة دون توقف، كما توجهت مجموعة منهم إلى غرفة القيادة لإيقاف السفينة، في حين أن المجموعات الأخرى أخذت تقيد المتضامنين وتهددهم بالقتل في حال فعلوا أمراً ما.

وأشار إلى أنه «بعد السيطرة التامة على السفينة ومن بداخلها بدأوا بتسييرها نحو ميناء أسدود، حيث شرع هناك كل من جهازي الأمن الداخلي (شاباك)، والشرطة الإسرائيلية، بالتحقيق معنا كل على انفراد، بعد أن تم إعدام جميع اللوازم الشخصية لنا»، موضحاً أنهم وجهوا له أسئلة عن سبب صعوده إلى السفينة، وعمّا شاهد في داخلها، وأن جنودهم تعرضوا للضرب، وعن كيفية وضع غزة الأمني والمعنوي والاقتصادي، وأيضاً عن وضع «حماس» من النواحي كافة».

وأضاف: «بعد انتهاء التحقيق في ميناء أسدود تم ترحيل المتضامنين إلى سجن بئر السبع عبر سيارات مصفحة، حيث مكثنا هناك ليلتين تم خلالهما توجيه الأسئلة نفسها»، مشيراً إلى أن ضابط المخابرات الإسرائيلية أخبره أنه إذا صرح بشيء حول ما حدث معه سيتم إنكاره وسيتعرض للاغتيال.

وتابع: بعد ذلك تم تجميع العديد من المتضامنين ونقلهم إلى مطار بن غوريون «اللد» استعداداً لنقلهم إلى بلدانهم، باستثنائي أنا، حيث جاءني ضابط إسرائيلي وهو يحمل في يده ورقة وقال لي يمكن الآن الرجوع إلى غزة فوراً، وعندما سألته عن زوجتي أخبرني أنها سبقتني إلى غزة، وبعدها أخذوني بسيارة إلى معبر بيت حانون وقالوا لي اذهب بسرعة إلى بيتك، ولكن بعد وصولي اكتشف أنها ليست موجودة في غزة.

ملف المصالحة

في المقابل، دعا الرئيس عباس في افتتاح مؤتمر فلسطين للاستثمار ٢٠١٠ في بيت لحم إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية كرد ناجع على مجزرة «أسطول الحرية» التي ارتكبتها إسرائيل في المياه الدولية، قائلاً: أتمنى أن يكون الرد الفلسطيني

على المجزرة الإسرائيلية هو تحقيق الوحدة والمصالحة الفلسطينية، هذا الرد أكثر فعالية من كل أشكال الشجب والاستنكار، ولن تكون هناك فرصة أكبر وأهم من هذه الفرصة، متسائلاً: لماذا لا نوحد أنفسنا؟!

وأعلن الرئيس عباس في حينه أنه سيرسل وفداً فلسطينياً برئاسة رجل الأعمال منيب المصري إلى قطاع غزة لبحث المصالحة الفلسطينية مع حركة «حماس»، مكلفاً المصري بتشكيل وفد رفيع المستوى من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة «فتح» وقيادات وطنية وفصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية للذهاب لقطاع غزة وتحقيق المصالحة هناك.

وعلى الرغم من هذا التوجه الإيجابي من الرئيس، فإن حركة «حماس» وفي تعقيب أولي لها على هذه الدعوة، قالت على لسان القيادي فيها النائب صلاح البردويل: لا وقت كثيراً للمبادرات والزيارات بهدف المناورة، فقد جربنا مثل هذه الزيارات المراوغة والرحلات المكوكية التي تنتهي بعبارة (وقعوا على الورقة المصرية).

وأضاف البردويل: قبل الحديث عن المصالحة يجب وقف التعاون والتنسيق الأمني مع الاحتلال، ووقف المفاوضات العبثية، ورفع اليد عن الشبان والشيوخ والنساء المستهدفين بالاعتقال والتنكيل في الضفة، لأنه ليس من المناسب الحديث عن مبادرة من هذا القبيل في حين أن هناك حملات اعتقال وعمليات تعذيب متواصلة في الضفة.

وتابع: يجب التركيز في الوقت الراهن على مواجهة المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في أسطول الحرية التضامني مع قطاع غزة.

وفي هذا السياق، طالبت شبكة المنظمات الأهلية، على لسان منسقها في غزة أمجد

الشوا، بالعمل على إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، قائلاً: في الوقت الذي أدان فيه شعبنا بقواه وفعالياته المختلفة، العملية العسكرية الوحشية بحق المتضامنين على متن أسطول الحرية، وقد عبروا عن ذلك بالتلاحم الميداني عبر التظاهرات والتحركات الشعبية الواسعة التي اجتاحت شوارع الضفة والقطاع، وشاركت فيها جميع القوى والفعاليات في رسالة شعبية واضحة ضد الانقسام ومن أجل تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، فإننا نرى في شبكة المنظمات الأهلية، ومن أجل استثمار الحدث، وحتى لا تذهب تضحيات أبطال التضامن الدولي مع شعبنا سدى، ضرورة العمل على إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.

ورحب الشوا في حديث لـ«آفاق برلمانية» بأية مبادرات جادة تعمل على كسر الجمود من أجل إتمام المصالحة الوطنية، وإنهاء حالة الانقسام، مطالباً في الوقت نفسه بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وإغلاق هذا الملف المقلق؛ سواء بالضفة الغربية أو قطاع غزة، والعمل على تحسين البيئة الداخلية عبر السماح بحرية الرأي والتعبير وضمان الحق بالتجمع السلمي، وصيانة حق الجمعيات الأهلية بالعمل، وكذلك تحسين الخطاب الإعلامي بما يبعده عن التحريض الداخلي، ويسلط الضوء على ممارسات الاحتلال.

ودعا الشوا باسم الشبكة، إلى «وقف المفاوضات مع حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل وكافة أشكال التنسيق معها، بما في ذلك التنسيق الأمني، والتمسك بخيار الوحدة الوطنية، وعدم الاستجابة للضغوط الخارجية بشأن المفاوضات، وبخاصة في ظل استمرار الاستيطان وسياسة التطهير العرقي، وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل بحق شعبنا وحلفائه من المتضامنين الأجانب، والشروع في حملة قانونية لمقاضاة قادة إسرائيل الذين خططوا وقرروا ونفذوا العملية العسكرية البشعة في عرض البحر وملاحقتهم وتقديمهم للعدالة».

وإلى حين الاستجابة لهذه المطالب، يترقب الرأي العام الفلسطيني مجمل تداعيات مجزرة البحر، ومن ضمنها اتساع دائرة التضامن الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني، وقضية كسر الحصار عن قطاع غزة، معلقاً «بعض الأمل» على اللقاءات التي عقدها الرئيس عباس مع المسؤولين الأتراك وغيرهم خلال زيارته الأخيرة إلى تركيا، من حيث إمكانية توظيف كل هذا الحراك في سبيل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، بما يمكّن من بناء موقف سياسي فلسطيني موحد يشكل الحجر الأساس لموقف عربي موحد وضاغط على المجتمع الدولي، من أجل إسقاط اشتراطات اللجنة الرباعية الدولية، وكسر الحصار عن قطاع غزة، وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ذات تفويض وصلاحيات تمكّن من معاقبة المسؤولين الإسرائيليين عن مجزرة البحر، والأهم تعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة السياسة الإسرائيلية ميدانياً، وكذلك في مواجهة الضغط الخارجي لاستدراج الفلسطينيين إلى عملية تفاوضية عقيمة توفر الغطاء السياسي لمواصلة حكومة نتنياهو سياستها الاستيطانية والعدوانية المتعجرفة.

هل تنجح سياسة إسرائيل الاستباقية ضد عرب الداخل؟

عوض عبد الفتاح

لن ينتظر أحد منا نهاية التحقيق مع الدكتور عمر سعيد وأمير مخول من عرب ٤٨ المعتقلين بتهمة التخابر مع «جهة معادية»، حتى نعرف الحقيقة، أو لكي نغيّر موقفنا؛ أي لا نعوّل على حكم المخابرات الإسرائيلية الذي يصبح في أكثر من ٩٩٪ من القضايا المصنفة أمنياً والمطروحة على القضاء الإسرائيلي هو الحكم النهائي على المناضلين.

هذه ليست القضية الأولى، ولن تكون الأخيرة، لاسيما في ظل الهجمة المتصاعدة حاليا ضد النائب حنين زعبي. ليست القضية أمنية حتى لو عُرضت في نهاية التحقيق على هذا النحو، وحتى لو صادق عليها جهاز القضاء الإسرائيلي، الذي هو في نهاية المطاف جزء من البنية الأيديولوجية للدولة العبرية، وأداة من أدوات قمعها، ليس في مواجهة المشروع الوطني الفلسطيني الشامل فحسب، بل في مواجهة مشروع الحركة الوطنية الفلسطينية داخل إسرائيل، أو في مواجهة توجهها المتمثل بالمساواة القومية والمدنية الكاملة (إما في إطار دولتين وإما في إطار دولة ديمقراطية واحدة).

فخلال العقد الحالي، وبالتحديد بعد انفجار الانتفاضة الثانية ووصول شرارتها إلى عرب الداخل، تكثف القمع الإسرائيلي ضد هذا الجزء من شعبنا، وعادت المفردات الصهيونية التي شاعت في الخمسينيات والستينيات، مثل: «العرب طابور خامس»، و «العرب خطر أمني» وغيرها، إلى الواجهة، بل اتخذت شكلاً سافراً بصورة غير مسبوقة.

تجلت هذه المرحلة بالبدء بملاحقة عزمي بشارة السياسية، وتقديمه للمحاكمة، وصولاً إلى تدبير مؤامرة كبيرة ضده أجبرته على ترك البلاد. كما تعرض حزب التجمع –ولا يزال– لحملات تحريض مستمرة تتصاعد يومياً، ولمحاولات شطبه ومنعه من خوض انتخابات الكنيست. وبعد فترة قصيرة، بدأت الحركة الإسلامية تتعرض لملاحقة وتضييق، بعد حملات تحريض مستمرة ودعوات لإخراجها عن القانون، وصولاً إلى سجن الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة، والدعوة إلى سحب المواطنة منه ومن قادة وناشطين آخرين، فضلا عما يتعرض له الشيخ صلاح، وممثلة حزب التجمع في الكنيست حنين زعبي، من حملة هستيرية منذ مشاركتهما في أسطول الحرية لكسر الحصار عن قطاع غزة.

ما الجديد إذن؟! لم يظهر هذا الجديد في الأسابيع الأخيرة، فقد بدأت إرهاصاته قبل الانتفاضة الثانية وهبة القدس والأقصى، وقبل هزيمة الجيش الإسرائيلي في لبنان العام ٢٠٠٠ تحت وقع ضربات المقاومة اللبنانية، وقبل فشله الذريع العام ٢٠٠٦. ولكن بفضل هذه الأحداث الجسيمة، اتخذ هذا الجديد زخمه الكبير واندفاعه الواسع. هذا التطور الجديد نما في مسارين متضادين ودخل في صراع اتخذ أشكالاً ومضامين بعضها غير مسبوق.

المسار الأول هو المبادرة الخلاقة لعرب الداخل، وبالتحديد بروز وتبلور وانتشار الخطاب الذي أنتجه التيار القومي؛ المتمثل في تجاوز الشعارات التي تقادم عليها الزمن، والذهاب مباشرة إلى الجذر؛ جذر المأساة، جذر الدولة العبرية، أي أيديولوجيتها الصهيونية وقوانينها اليهودية التمييزية والنافية لكيان قومي عربي جماعي؛ سواء في داخل الخط الأخضر أو في فلسطين والشتات عامة. وهذا الخطاب، وبالتحديد تشخيص تأثيراته واتساعه من جانب المخابرات الإسرائيلية، دفع الجهات الأمنية الإسرائيلية (انظر كتاب عامي أيلون عن خطورة خطاب عزمي بشارة الصادر العام ٢٠٠٠) إلى القول أن عزمي بشارة والتجمع تجاوزا الخطوط الحمر، وهذا قبل تعمق عملية التواصل مع العالم العربي.

إن قوة الدفع الداخلية لهذه المبادرة المحلية أو الخطاب الجديد هي نتاج العقل الفردي والجماعي لأصحاب هذه المبادرة وهذا الخطاب–المشروع، ولكنها بلا شك تأثرت واستمدت زخماً كبيراً من المستجدات النوعية العربية (اللبنانية في هذه الحالة) والفلسطينية التي صادف حدوثها في أوقات متقاربة جداً. فاندحار الجيش الإسرائيلي عن الأراضي اللبنانية حصل في أيار العام ٢٠٠٠، وانفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية حصل في ٢٨/٠٩/٢٠٠٠ أي بعد أقل من ستة أشهر، ونتائج عدوان ٢٠٠٦.

وبالتالي، فإن عرب الداخل الذين لم ينعزلوا، وجدانياً وعاطفياً، حتى في ظل أصعب أيام الجيتو الذي فرض عليهم بعد العام ١٩٤٨، عن انتصارات العرب وهزائمهم وكوارثهم.

طالتهم تداعيات الموجات القادمة من تلك الأجزاء من الوطن الفلسطيني والعربي. وقد وجدت هذه التداعيات تعبيراتها، ليس على المستوى الشعبي والفردي فحسب، بل على مستوى الأطر الناشئة والمنظمة أيضاً. والمقصود أن قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، في مقدمتهم الدكتور عزمي بشارة، عبّرت عن ذلك علناً، ولهذا كانت أولى القضايا ملاحقة بشارة منذ العام ٢٠٠٠ أي قبل الانتفاضة. وكل ما قاله هو تأييد حق الأمة العربية في الدفاع عن أرضها وشعبها وسيادتها في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية. والدليل على ذلك، أن المحكمة الإسرائيلية لم تستطع استخراج أسانيد قانونية من جعبة قوانينها القمعية الكثيرة لإدانة بشارة آنذاك على هذه القضية أو القضايا الشبيهة.

وهنا كان التغيير عند المؤسسة الإسرائيلية. فقد اكتشفت أن قوانينها العنصرية والقمعية القائمة غير كافية لمنع تطور الوعي السياسي والأداء السياسي عند عرب الداخل. وهكذا بدأت مرحلة جديدة لسان حالها يقول إن البنية القائمة أخفقت في استشراف طاقات العرب الكامنة، وإمكانية أن ينهض فكرهم وتتجدد أحوالهم ويعيدوا اكتشاف أنفسهم كجماعة ومكانتهم في الصراع ضد البنى العنصرية لدولة الاحتلال. كما اكتشفوا، وعبر الخطاب السياسي الجديد، أنهم عاشوا لفترة طويلة في ظل وهم تحقيق المساواة وحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً دون تفكيك هذه البنى الأيديولوجية العنصرية.

بطبيعة الحال، إن الوعي الجماعي الجديد، أي كمجموعة قومية، أدى منطقياً إلى إعادة بناء مفهوم العلاقة مع الأمة العربية –كونها علاقة تاريخية وكفاحية وسياسية، وبدونها لا تكتمل الهوية القومية لعرب الداخل، ولا يمكن تحقيق حتى الحدّ الأدنى من حق تقرير المصير لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني– مثل المساواة القومية والمدنية، والحكم الذاتي الثقافي.

وهذا، منطقيا وعاطفياً، يقود إلى التعاطف مع انتصارات الأمة على الأعداء. والاحتلال الإسرائيلي المدعوم من الإمبريالية الأميركية هو العدو المركزي لشعب فلسطين والأمة العربية.

في مقابل هذه التطورات العاصفة التي حدثت في الذهنية السياسية والشعبية عند عرب الداخل، انتفض الجهاز الأمني الإسرائيلي وكل أجهزة الدولة العبرية، لتعيد رسم قواعد اللعبة، وإن كان ذلك لحساب الأمن على نقيض ما تعتبره دولة إسرائيل بضاعتها المصدّرة إلى الغرب، أي الديمقراطية؛ التعددية، وحرية الرأي، واحترام حقوق الإنسان، بغض النظر عن الدين والعرق والجنس. ويمكن وصفها بالسياسة الاستباقية، أي العمل على استباق انتقال هذه التطورات إلى حالة فلسطينية نوعية تهدد الهيمنة الصهيونية المطلقة على الحيّز العام داخل الخط الأخضر، فضلاً عن الحيّز الكلي لفلسطين وشعبها. إذ لم تعد إسرائيل تكترث، كما كانت تبدو للكثيرين في السابق، وبخاصة في الغرب، بل انتقلت إلى التشديد أكثر على يهوديتها، بحيث أصبح الدفاع عنها –أي عن الامتيازات اليهودية– السيطرة على الأرض وعلى الحكم وعلى الحدود والأجواء– مسألة وجودية تدخل في صلب المفهوم الأمني. فعرب الداخل الذين لا يملكون حتى البنادق، والذين اختاروا النضال الجماهيري والقانوني، أصبحوا في عرفها خطراً إستراتيجياً. لماذا؟ ليس لأن بعض الأفراد ينتمون إلى تنظيمات المقاومة المسلحة، وليس فقط لأن وجودهم وتكاثرهم يهدد بتقاسم موارد البلاد، بل ولأن وعيهم السياسي ارتقى إلى أطر منظمة قادرة على خوض معارك سياسية وأيديولوجية وإعلامية داخل إسرائيل وخارجها –في المحافل الدولية– لإزاحة ما تبقى من مساحيق عن وجه دولة الأبارتهايد الزاحف داخل الخط الأخضر. ولا تُخفِ إسرائيل امتعاضها وضيق صدرها مما يقوم به ممثلو عرب الداخل في هذا المجال. وأمير مخول أحد هؤلاء.

ولكن، كان عزمي بشارة المفجّر الرئيسي لهذه المعركة، الذي يتابع خطه التجمع الوطني الديمقراطي وعموم الحركة الوطنية.

ليست التهم الموجهة إلى المناضلين الدكتور عمر سعيد وأمير مخول بحجم التهم الموجهة لعزمي بشارة الذي اتهم بتقديم المساعدة للعدو في زمن الحرب. ومع ذلك، تقدم المخابرات الإسرائيلية التهم الموجهة إليهما بصورة مضخمة بل مفبركة، أصبح معها واضحاً، وكما تقول هذه الأجهزة نفسها، أنها حُضّرت على مدى فترة طويلة من المراقبة والترصد وتلفيق المعلومات. واليوم، تواجه حنين زعبي حملة تحريض وصلت إلى حد محاولة الاعتداء جسديا عليها داخل الكنيست.

أعرف الدكتور عمر سعيد منذ بواكير الشباب؛ شاباً لامعاً ومبدعاً، ميدانياً وفكرياً، ونشطنا سوية في حركة أبناء البلد لحوالي عقدين من الزمن. وهو من المؤسسين للتجمع الوطني الديمقراطي. أعرف أنه دائماً عرف حدود الممكن في العمل، وكان ولا يزال شخصاً مسؤولاً ويحسب الأمور بدقة. والدليل أنه لم يُدنْ مرة واحدة، وقد تعرض، أسوة بالعديد من كوادر حركة أبناء البلد، منذ الثمانينيات للعديد من الإجراءات القمعية بأوامر إدارية، بدون محاكمة، بموجب أنظمة الطوارئ سيئة الصيت، ما يؤكد أن ملاحقته هي سياسية.

لم يخفِ د. سعيد مواقفه لا الشفهية ولا المكتوبة –في مقالاته الرائعة– مواقف وطنية وقومية وإنسانية حادة. ومع أنه فضّل دائماً عدم الدخول إلى المؤسسات المركزية، فإنه بقي فاعلاً في السياسة ومجالات الحياة الأخرى. وحين اختار الطب كمهنة، أصرّ على أن يكون في ذلك رسالة أيضاً–رسالة عربية. أي اختار الطبّ الطبيعي–صناعة الأدوية من الأعشاب. وقبل الاعتقال، كان على وشك إصدار مجلد عن هذا الموضوع، مستعرضاً فيه جذور الطبّ الشعبي العربي ومكملاً له. في سياق عمله واتصالاته في الغرب وفي العالم العربي، من الطبيعي أن يلتقي مع أبناء أمته ويتبادل الهموم معهم.

إن الجديد في التعامل الإسرائيلي هو جعل هذه اللقاءات مع شخصيات عربية تكون في عرف الدولة العبرية شخصيات من دولة عدوّ، مسألة محظورة أمنياً. إسرائيل قامت بإعادة تصميم قوانينها وسياساتها لضرب القيادات العربية وردعها، ومنع تأثيرها ودورها الطبيعي في تعزيز الهوية العربية القومية لدى عرب الداخل، وفي الارتقاء بهذه الهوية وترجمتها إلى مؤسسات وبنى مادية قادرة على الاستمرار وإعادة إنتاج نفسها.

لقد أصبح واضحاً، ومن خلال قراءة التحولات الجذرية التي حصلت داخل هذا الجزء من شعبنا الفلسطيني، باعتبار أن قضيته جزء من القضية الوطنية العامة، وجزء من الصراع، أن ممارسات الدولة العبرية كافة، مهما وصلت درجة إيذائها، لن تستطيع إعادة هندسة الذهنية السياسية الفلسطينية المتشكلة في الداخل على صورة ذهنية الخمسينيات والستينيات. قد تستطيع إسقاط البعض، ونجحت في ذلك، ولكن ما أصبح واضحاً وثابتاً هو الخط التصاعدي في هذا النهوض. وما يبقى هو قدرة عرب الداخل ونخبهم على تأطير هذا الوعي بمؤسسات أقوى وأصلب، تستطيع حماية الشعب والذود عنه، وعن مناضليه الكثر.

في ضوء تواتر الحديث عن "حتمية الحرب المقبلة" وعن "حاجة" إسرائيل إلى حروب دورية!

أنطوان شلحت

في كل مرة تجري إسرائيل مناورات عسكرية يثور السؤال: هل هي على أعتاب حرب جديدة؟ ويستجرّ ذلك، بطبيعة الحال، مناقشات جمّة تتعلق بالجداول الزمنية، وبهوية الجهة الذي ستخوض الحرب معها. غير أن هذه العملية تتكرّر، أساساً، في موازاة أي مستجدات دولية مرتبطة بالمسألة الإيرانية، في ظل التقديرات الذاهبة إلى أن إسرائيل لن تسلّم بواقع تحوّل إيران إلى دولة نووية، وأن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية، بنيامين نتنياهو، ما زال يضع هذه المسألة في رأس سلم أولويات حكومته. وارتباطاً بهذه المسألة تُعاد إلى الأذهان أولاً ودائماً مقولة أن عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة «تقرّب إسرائيل بالضرورة من خوض حرب مع إيران»، وأن «شخصيات سياسية، كانت على اتصال مع نتنياهو، تقول إنه قد قرّر تدمير المنشآت النووية الإيرانية» خلال ولايته. ويُشار باستمرار إلى أن الحكومة تصرف، منذ تشكيلها، جلّ عملها في الموضوع الإيراني، وأن أحد أهم إنجازاتها العملية في هذا الشأن هو إقامة طاقم عمل مشترك مع الولايات المتحدة يترأسه من الجانب الإسرائيلي عوزي أراد، مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة، ومن الجانب الأميركي الجنرال جيمس جونز، مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة. كما أن جهاز الموساد الإسرائيلي يضع الموضوع في رأس سلم أولوياته، وقد رُصدت له ميزانيات غير محدودة، واتخذت في الجيش الإسرائيلي الاستعدادات اللازمة لجميع السيناريوهات، التي لا يجوز التحدث عنها بسبب سريتها التامة. في الوقت نفسه، فإن أصداء جملة سبق أن أطلقها نائب رئيس هيئة أركان العامة للجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته، دان هارئيل، في سياق إحدى المقابلات الصحافية قبل خمسة أشهر، وكان فحواها أن «إسرائيل تعمل كي تضمن ألا تكون لدى إيران قدرة نووية»، ما زالت تتردّد إلى الآن.

ووفقاً للمحللين العسكريين في إسرائيل، فإن الموضوع الإيراني كان الدافع الأبرز لأن تكون آخر توقعات سنوية يدلي بها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، الجنرال عاموس يادلين، خلال المؤتمر السنوي لـ «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب المنعقد في يوم ١٥ كانون الأول ٢٠٠٩، أكثر تشاؤماً من توقعاته في مؤتمر العام الذي سبقه (عقد في تشرين الثاني ٢٠٠٨). وبموجب ما قاله، فإنه على الرغم من أن قوة الردع الإسرائيلية هي الآن «في أفضل حالاتها» (وهذا هو السبب الواقف برأيه وراء الهدوء الأمني في مقابل حزب الله و«حماس»)، فإن هناك في الأفق مخاطر أخرى أكثر تعقيداً. وبطبيعة الحال، فإن إيران تقف في رأس المخاطر التي يتحدث عنها يادلين. ويمكن القول إن الوضع ازداد خطورة، في نظر إسرائيل، بسبب نضوج المشروع النووي الإيراني. وما يعكس ذلك هو توكيد رئيس شعبة الاستخبارات نفسه أن عقارب الساعة التكنولوجية الإيرانية «توشك أن تكمل دورانها»، وذلك لكون الإيرانيين أصبحوا مسيطرين على تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بأكملها، فضلاً عن تراكم كمية كبيرة من اليورانيوم المخصب بمستوى منخفض، خلال العام الفائت، التي تعتبر كافية من أجل إنتاج قنبلة نووية واحدة.

وقد حدثت مثل هذه المناقشات بشأن احتمالية نشوب حرب قريبة، خلال الفترة القليلة الفائتة، تزامناً مع أكبر مناورات شهدتها «الجبهة الإسرائيلية الداخلية» وسُميت «نقطة تحوّل ٤». ومن المؤكد أنها لن تكون المرة الأخيرة.

إن التصريحات الإسرائيلية الرسمية تستبعد الحرب، لكن الممارسات الفعلية تؤكد أن هناك تصعيداً مفرطاً في الاستعداد لها. ولعل الجانب المكشوف في هذا الاستعداد كامن، أكثر من أي شيء آخر، في تجهيز «الجبهة الداخلية»، وهو ما تدل عليه مناورات الدفاع المدني، وقرار المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية–الأمنية القاضي بتوزيع أقنعة واقية على المواطنين كافة، ودفع مشروعات تطوير المنظومات المضادة للصواريخ وفي مقدمها منظومة «القبة الحديدية»، التي لم تحرز النتائج المطلوبة حتى الآن، حتى وفقاً للرواية الإسرائيلية المعلنة. من ناحية أخرى مكملة، فإن حملة الهجوم الإسرائيلية على تقرير لجنة غولدستون، وما تمخض عنه من تداعيات دولية، وقف في صلبها الادعاء بأن الحرب هي «الوسيلة الوحيدة لإسرائيل كي تدافع عن بقائها»! ومنذ نشر هذا التقرير صدرت في إسرائيل مجموعة «أوراق تقدير موقف» كان قوامها الإجماع على اعتبار حملات النقد الدولية للحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة بمثابة «حرب ناعمة» على «حق إسرائيل في خوض الحروب»، ورفعت توصيات خلصت إليها بشأن كيفية التصدي لها، وعدم التفريط بهذا الحق مهما يكن. وإذا كان هذا الأمر يدل على شيء فإنه يدل ليس على الاحتمالات الكبيرة لنشوب حرب أخرى فحسب، بل أيضاً على أن إسرائيل ما زالت متمسكة بنمط الحرب على غزة، أي التعرّض للأهداف العسكرية والمدنية على حدّ سواء. وهو النمط الذي يجري التلويح به، مثلاً، ضد لبنان، مقاومة ودولة وشعباً، والذي أُطلق عليه اسم «عقيدة الضاحية».

ثمة مسألة أخرى لا بُدّ من الالتفات إليها في هذا الشأن، وهي أنه ظهرت في الآونة الأخيرة بوادر عملية استئناف على استنتاجات لجنة فينوغراد (تقصّت وقائع «حرب لبنان الثانية» في صيف ٢٠٠٦)، ولاسيما الاستنتاج القائل إن إسرائيل يجب ألا تخرج إلى حرب إذا لم تضمن تحقيق انتصار فيها. وقد اعتبر أحد المنظرين العسكريين الإسرائيليين، الدكتور غبريئيل سيبوني، من «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أن هذا الاستنتاج ضارّ للغاية، مؤكداً أن حاجة إسرائيل إلى الحروب، بصورة دورية، تعادل حاجتها إلى الحفاظ على بقائها، أي أن بقاءها مرهون بخوض حروب دورية. وسكب حبراً كثيراً في توضيح التغيرات التي طرأت بمرور الوقت على مفهومي الانتصار والحسم. وقد استشهد، لتدعيم مقاربته، بمقولة صادرة عن دافيد بن غوريون خلال محاضرة كان قد ألقاها، في سنة ١٩٥٥، أمام ضباط الجيش الإسرائيلي وورد فيها ما يلي: «هناك فارق كبير بين وضع إسرائيل في الصراع وبين وضع العرب فيه. فالعرب هاجمونا (يقصد في سنة ١٩٤٨) ونحن انتصرنا، ولذا فإنهم يخططون لجولة أخرى. لنفترض أنه في سنة كذا أو كذا ستقع جولة أخرى وسوف ننتصر مرة أخرى، فإنهم سيخططون لجولة ثالثة. لا تتوفر لدينا إمكانية لحل الصراع بصورة نهائية بيننا، ما دام العرب لا يرغبون في هذا الحل. وليست لدينا إمكانية لوقف هذا الصراع، ولكن لديهم إمكانية لفعل ذلك، وحينها ينتهي الصراع بيننا».

بكلمات أخرى، فإن إسرائيل هي مشروع مفتوح على الحروب إلى أن يقدم العرب على إنهاء الصراع، لكنهم غير راغبين في ذلك، وإن استخدام الحرب كغاية سياسية هو مبدأ ثابت في السياسة الإسرائيلية. ولعل هذا هو جوهر مبدأ «الجدار الحديدي» الذي سبق أن صكه زئيف جابوتنسكي، لكن من المعروف أن بن غوريون هو الذي قام بتطبيقه على نحو عمليّ.

وفي ضوء انعدام أي أفق لـ «الحسم السياسي»، فإن من الصعوبة بمكان العثور على معلق سياسي واحد في إسرائيل لا يؤكد أن الحرب المقبلة شبه حتمية. غير أن المعلقين الذين يعتقدون، تبعاً لذلك، أن الحرب نفسها لا تؤدي إلى حسم سياسي ما زالوا أقلية ضئيلة.

داخل هذا كله لا بُدّ من الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: وفقًا لوسائل الإعلام الإسرائيلية، فإن خطر الحرب في الشمال قد انخفض خلال الأسابيع القليلة الفائتة، بحيث لا يمكن العثور على جهة إسرائيلية واحدة تؤكد أن لدى الأطراف المعنية (وتقصد تحديداً كلاً من سورية وإيران وحزب الله) مصلحة ملموسة في تصعيد الأوضاع حالياً، علماً بأن إسرائيل هي التي تصعّد في ضوء التقارير الصحافية الأخيرة التي تحدثت عن تعاظم قوة حزب الله من يوم إلى آخر؛ سواء من ناحية عدد المقاتلين أو من ناحية عدد الصواريخ وقدراتها.

ثانياً: أثار التقرير الذي قدمه رئيس دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، العميد يوسي بيداتس، إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في شهر أيار ٢٠١٠، ضجة كبيرة لم تهدأ إلى الآن، ولاسيما تأكيده على أن صواريخ «سكود» هي بمثابة «قمة الجبل الجليدي فيما يتعلق بشحنات الأسلحة السورية إلى حزب الله». في الوقت نفسه، فإن الرقابة العسكرية الإسرائيلية سمحت بنشر نبأ فحواه أن حزب الله حصل على صواريخ طويلة المدى من طراز M ٦٠٠، وذلك بعد أن منعت نشر هذا النبأ فترة طويلة. ويدور الحديث على صواريخ يمكنها أن تحمل رؤوساً تفجيرية يصل وزن كل منها حتى نصف طن، فضلاً عن أنها تتميّز بدقة عالية نسبياً. وبطبيعة الحال، فإن تزوّد حزب الله بصواريخ من هذا الطراز سيمكنه من «إزعاج» مواقع إستراتيجية إسرائيلية مثل المنشآت الكهربائية، ومعسكر هيئة الأركان العامة في «الكرياه» (في تل أبيب)، وقواعد سلاح الجو الإسرائيلي. وهناك تقديرات بأن الحزب سينشر هذه الصواريخ في مناطق آهلة، كي يكون من الصعب على إسرائيل اكتشافها.

ثالثاً: لا تستبعد وسائل الإعلام هذه اندلاع حرب في الشمال لأسباب أخرى غير مرتبطة مباشرة بقوة حزب الله المتعاظمة، وفي مقدمها تفاقم الضغوط الدولية لوقف البرنامج النووي الإيراني، ونجاح حزب الله، بصورة متأخرة، في الانتقام لمقتل مسؤوله العسكري عماد مغنية بواسطة عملية عسكرية تستلزم ردة فعل إسرائيلية واسعة النطاق ربما تسفر عن اندلاع حرب.

وعلى صلة بذلك، يمكن العثور على بعض الاستنتاجات الناجزة، ولعل أهمها الاستنتاج المتعلق بتغير سجية الحرب المقبلة عند اندلاعها، وهو تغيّر ناجم عن تبني معسكر المقاومة والممانعة مفاهيم إستراتيجية جديدة، ذلك بأن كلاً من «حماس» وحزب الله، بل حتى سورية وإيران، لم يعودوا، على حدّ تعبير المحلل العسكري لصحيفة هآرتس، «يتطلعون إلى القضاء على إسرائيل، أو إلى احتلال مناطق واسعة منها، وإنما أصبحوا يتطلعون إلى خوض حرب استنزاف تسفر عن تقويض قوة المواجهة لديها». أمّا المحلل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت، فيشير إلى أن العقيدة القتالية، التي أصبح حزب الله يتبناها، تشمل القيام بإطلاق عشرات الصواريخ الطويلة المدى يومياً في موازاة إطلاق آلاف الصواريخ الأخرى، «وهو يأمل بأن يسفر ذلك عن تدمير بنى تحتية ومنشآت إستراتيجية وعن ضعضعة قدرة إسرائيل على خوض حرب». وبرأي المحلل العسكري في صحيفة معاريف، فإنه منذ سنة ١٩٨٢ أكد الرئيس السوري السابق، حافظ الأسد، أن العرب ليسوا بحاجة إلى سلاح جو مثل الذي تملكه إسرائيل من أجل تحقيق التوازن معها، وإنما بحاجة إلى صواريخ كثيرة وثقيلة وضارة يمكن إطلاقها على الجبهة المدنية في إسرائيل، الأمر الذي سيردع هذه الأخيرة عن شنّ حرب.

وثمة استنتاج آخر لا يقل أهمية يتعلق بـ «بعض نقاط الضعف المقلقة» التي ما زالت تعتور «الاستعدادات الإسرائيلية للحرب المقبلة». ومهما تكن نقاط الضعف التي يتم تداولها، فإن نقطتين منها تعتبران الأبرز في قراءة هؤلاء المحللين:

أولاً: إخفاق الجهود المبذولة من أجل تطوير منظومة اعتراض الصواريخ في تحقيق النتائج المطلوبة حتى الآن. وبناء على ذلك، فإن الجيش الإسرائيلي يكرّس جلّ جهوده، منذ «حرب لبنان الثانية» في صيف ٢٠٠٦، في الردّ الهجومي والتدريبات البرية، باعتبارهما الحل الممكن في حال تعرّض الجبهة الإسرائيلية الداخلية إلى قصف مكثف بالصواريخ. لكن نظراً لكون الخطط العملانية للجيش الإسرائيلي سرية في معظمها، فمن الصعب تقدير ما إذا كانت الأوضاع ستسمح لهذا الجيش، في حال نشوب حرب، أن يحقق إنجازات كبيرة في مواجهة قصف الصواريخ.

ثانياً: ما زالت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أسيرة المفاهيم الهجومية، ولعل أفضل دليل على ذلك كامن في أن هذه المؤسسة لم تخصص حتى الآن ميزانيات كافية لزيادة إجراءات تحصين الجبهة الداخلية، وفي أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، يبذل جلّ جهوده في الإعداد للعمليات الهجومية، في حين أن موضوع الدفاع عن الجبهة الداخلية خاضع لمسؤولية نائبه. في الوقت نفسه، من الصعب تأكيد أن إسرائيل أصبحت تملك مفهوماً وطنياً شاملاً للدفاع (عن الجبهة المدنية)، الذي سبق للجنة مريدور أن اقترحت إضافته إلى ركائز المفهوم الأمني الإسرائيلي العام. ولو كانت إسرائيل تملك مثل هذا المفهوم الدفاعي لكان قباطنتها قد فكروا، مثلاً، في إقامة مشروعات بُنى تحتية خاصة لهذا الغرض.

سياسيون ومحللون: الانفتاح الأوروبي الرسمي على «حماس» مرهون بمدى تنازلات الحركة والسياسة الأميركية

عيسى سعد الله

لا يتوقع أكثر المتفائلين في حركة «حماس» والمراقبين للقاءات والاتصالات المعلنة وغير المعلنة بين مسؤولين أوروبيين غير رسميين وقيادات حمساوية، أن تفضي إلى انفتاح أو اعتراف أو حتى تعامل أوروبي رسمي مع حركة «حماس» في المدى المنظور.

ويرى الكثيرون من خارج حركة «حماس» أن هذه اللقاءات والاتصالات تعتبر جزءاً من تكتيك الغرب لاحتواء الحركة وإضعافها، ولا يرون فيها إستراتيجية أوروبية جديدة للتعامل مع «حماس».

وتعزو القيادات الحمساوية سبب الإحجام الأوروبي عن الانفتاح بشكل رسمي على الحركة إلى قوة التأثير الأميركي على القرار الأوروبي.

وقد تحتاج هذه اللقاءات البطيئة جداً إلى أكثر من عشر سنوات كي تحقق اختراقاً في الإستراتيجية الأوروبية تجاه حركة «حماس»، وبخاصة أن الأوروبيين غير متضررين كثيراً من وجود الحركة التي لم تمس الساحة الأوروبية بأي عمل عسكري، ومن يقرأ تاريخ اللقاءات الأوروبية مع حركة «حماس» يدرك أن الحوار غير الرسمي أو حتى الرسمي، إذا ما حصل، ما هو إلا تكتيك ينتهجه الأوروبيون بإيعاز أميركي إسرائيلي باطني، لمحاولة إلهاء حركة «حماس» وتحييدها عن دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، حسب بعض المراقبين.

ويقر أحمد يوسف، المستشار في وزارة الشؤون الخارجية بالحكومة المقالة، ومن أبرز قيادات «حماس» التي تلعب دوراً رئيسياً في إدارة الاتصالات مع الأوروبيين، بأن أربع سنوات تقريباً مرت على اللقاءات والحوارات السرية والعلنية وجلسات قيادات الحركة مع مسؤولين أوروبيين غير رسميين، لم تفض إلى شيء ملموس، إلا أنه يرى في استمرار الاتصالات مكسباً وأمراً مفيداً قد يحقق شيئاً في نهاية المطاف.

الاتصالات لم تنجح في فك العزلة

على أرض الواقع، لم تخدم هذه الاتصالات حركة «حماس» من حيث تحقيق نجاح في فك العزلة والحصار، أو منع اندلاع حرب، كما أنها لم تنجح بالمقابل في إحداث تغيير جدي في موقف «حماس» من شروط اللجنة الرباعية، لاسيما أن الأوروبيين هم جزء منها.

وهذه السياسة ليست ببعيدة عن الأوروبيين الذين استثمروا مثل هذا النمط من الاتصالات في تليين مواقف الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، وإقناعه بإطلاق سراح الرهائن خلال الحرب الأميركية–الدولية على العراق قبل عشرين سنة، وذلك من خلال الزيارات «الودية» والتضامنية المنتظمة التي قادها برلمانيون ووزراء ومسؤولون أوربيون للعراق آنذاك.

وبحسب المعطيات المتوفرة عن الاتصالات بين «حماس» والأوروبيين، فإنه يجب على الحركة أن تدرك أن مشوارها في التفاوض والحوار مع الأوروبيين لن يقل صعوبة ومخاطرة عن مفاوضات منظمة التحرير مع إسرائيل، التي بدأت قبل نحو عقدين من الزمن، على الرغم من إعلان الدكتور محمود الزهّار، عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، عن أن المرحلة القادمة ستشهد انفراجاً في علاقات الحكومة بغزة وحركة «حماس» مع دول خارجية، منها على سبيل المثال سويسرا والنرويج.

ويؤكد مراقبون أن زيادة الانفتاح والتواصل الأوروبي مع حركة «حماس» يعتمد على ما ستقدمه الأخيرة من «تنازلات سياسية» فيما يتعلق بشروط اللجنة الرباعية الدولية.

وعلى الرغم من تفاؤل الزهّار، فإن يوسف يرى في تقييمه للاتصالات الدولية بين الحركة ووفود وشخصيات دولية، أن المشوار صعب ويحتاج إلى نفس عميق.

ويعزو يوسف الذي يقود جهوداً مضنية لمحاولة إقناع الأوروبيين بالاتصال بحركة «حماس»، الصعوبات التي تحول دون انفتاح أوروبي رسمي وملموس تجاه الحركة إلى تأثير الإدارة الأميركية الكبير والمفصلي في السياسة الأوروبية، كما يخبرهم الأوروبيون أنفسهم خلال لقاءاتهم المختلفة.

ويؤكد أن مفتاح التواصل الحقيقي مع الغرب مبني على قناعة الإدارة الأميركية بضرورة الانفتاح على حركة «حماس».

ضوء أخضر أميركي

وقال إن الأوروبيين ينتظرون من الإدارة الأميركية الضوء الأخضر للانفتاح والعمل مع حركة «حماس» والحكومة المقالة، مبيناً أن كل اللقاءات التي تتم في غزة وبعض العواصم الأوروبية تتضمن شرح موقف حركة «حماس» والحكومة في غزة، ورؤية الأوروبيين للحل في الشرق الأوسط.

وأضاف أن الأوروبيين أكثر حرصاً من الطرف الأميركي على الانفتاح على حركة «حماس» على الرغم من بعض الرسائل بين الحكومة في غزة والأميركيين، مع أن هذه المراسلات لا تعكس جدية حقيقية في الاتصال مع الأميركيين.

وفي تقييمه لتجربة السنوات الأربع الماضية من الاتصالات بين حركة «حماس» والغرب، أكد يوسف أنه غير متشائم من المستقبل على الرغم من صعوبة تحقيق اختراق جدي في النظرة أو العمل الأوروبي تجاه «حماس»، بسبب تأثير السياسة الأميركية واللوبي اليهودي.

ويرى أن العلاقة مع الأوروبيين «إيجابية»، وأبرز نتائجها الزيارات والتصريحات من قبل الكثير من المسؤولين الأوروبيين، بالإضافة إلى الدعم الأوروبي المتواصل للسلطة الفلسطينية.

وأكد يوسف في حوار مع «آفاق برلمانية»، وجود تباين في الطرح الأوروبي في اللقاءات، فمنهم من يطرح شروط «الرباعية»، ومنهم من يرى أنها ظالمة ويجب تجاوزها، وأنها فرضت باعتبارها شروطاً مجحفة بحق الفلسطينيين.

وبحسب يوسف، فإن أبرز الدول الأوروبية التي تقيم اتصالات مع حركة «حماس» هي الدول الاسكندينافية وسويسرا، مؤكداً أن «اللقاءات من وراء الكواليس لم تنقطع وهي واسعة النطاق».

ومن وجهة نظر كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن الانفتاح الأوروبي تجاه حركة «حماس» «يشبه إلى حد كبير جداً الانفتاح الأوروبي الغربي على منظمة التحرير في سنوات السبعينيات، حيث كانت تقتصر هذه اللقاءات والاتصالات على ضرورة استجابة المنظمة واعترافها بقرارات الشرعية الدولية. وقال: إن ما يجري اليوم من لقاءات، وخلافاً للاعتراف الأوروبي بقوة «حماس»، يستهدف بالدرجة الأولى محاولة جر «حماس» إلى مربع التسوية، واعترافها بقرارات الشرعية الدولية وقرارات اللجنة الرباعية.

لقاءات صامتة خلف الكواليس

ويؤكد يوسف تواصل اللقاءات الدبلوماسية الصامتة، من خلف الكواليس، مع جهات دولية «تسمع وجهة نظر حركة «حماس» بشكل مباشر»، موضحاً أنهم يلتقون هذه الجهات بأشكال مختلفة، كما يؤكد إيصالهم رسائل للإدارة الأميركية عن طريق وسطاء سياسيين وآخرين.

لكنه انتقد بشدة «التضييق المصري على تحركات قيادات حركة «حماس» والحكومة في غزة، التي تحد وتعطل الكثير من اللقاءات والتواصل مع الغرب»، مشيراً إلى أن «المصريين يرفضون منح التأشيرات للمستويات المختلفة في حركة «حماس» والحكومة».

وقال: إن العراقيل المصرية تقطع الكثير من الأنشطة والفعاليات المفيدة بين حركة «حماس» والغرب.

بدوره، يعتبر الدكتور ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، أن التهدئة القائمة وموافقة حركة «حماس» على إقامة دولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧ دون الاعتراف بإسرائيل، هي «إغراءات تقدمها الحركة للأوروبيين من أجل فتح أبوابها لها والاعتراف بها كقوة شرعية».

ويصف اللقاءات والانفتاح بالبطيء والمحكوم بالرغبة الأميركية الرافضة حتى الآن للتعاطي مع حركة «حماس» بشكل قاطع، بالإضافة إلى عدم التعاطي مع حكومتها في القطاع.

وقلل شراب من حجم تأثير الرسائل التي بعثتها حكومة «حماس» إلى الإدارة الأميركية، نظراً للشروط والموقف الأميركي المتصلب من الحركة، ولكنه يشير إلى «إمكانية إقدام الولايات المتحدة على احتواء حركة «حماس» والتعاطي معها انطلاقاً من فرضية ونظرية تفتيت التحالف الإيراني في المنطقة، الذي تعتبر حركة «حماس» أحد أضلاعه».

لقاء مشعل ميدفيديف .. والعلاقة مع روسيا

واعتبر شراب أن لقاء الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، مؤخراً، «جاء من منطلق مصلحة روسية بحتة، ويوجه رسالة للإدارة الأميركية بأن الساحة ليست ملكاً للاعب واحد، وبإمكان روسيا اللعب ولها حلفاء في المنطقة».

ونوه إلى أن «الروس جلسوا أصلاً بشكل رسمي مع حماس منذ فوزها في الانتخابات».

أما الزهّار، فيصف الاجتماع بين مشعل وميدفيديف والرئيس السوري بشار الأسد قبل نحو ثلاثة أسابيع، بأنه «خطوة ضمن عدة خطوات لتوسيع علاقات روسيا مع القوى الإسلامية في العالم».

ونوه إلى نية «حماس» إطلاع العديد من الدول الأوروبية على مواقف الحركة التي نقلت إليهم بشكل خاطئ من أطراف معادية.

«حماس» والأردن

بدوره، لا يستبعد شراب أن تتحسن علاقة حركة «حماس» ببعض الدول العربية، وبخاصة الأردن بعد فك الارتباط بين الإخوان المسلمين في الأردن وحركة «حماس».

لكن الدكتور صلاح أبو ختلة، القيادي في حركة «فتح»، يستبعد حدوث انفتاح أردني باتجاه حركة «حماس» بعد انفكاك «إخوان الأردن» عن حركة «حماس»، معتبراً أن ما جرى في الأردن «جزء من الترتيبات الأردنية الداخلية».

أما عن المزايا التي تقدمها «حماس» من جانبها للغرب، فأكد يوسف أن وفود الحركة والحكومة المقالة «تقول دائماً للأوروبيين أنها لن تقف عثرة أمام مسعى الغرب في سبيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧، كما أنها لن تكون عثرة أمام عملية إعادة الأعمار لقطاع غزة».

ولكن شراب يؤكد كغيره من المحللين والمراقبين، أن «مدى انفتاح الغرب والأميركيين على حركة «حماس» يتوقف على حجم التنازلات التي تقدمه الحركة على الصعيدين السياسي والأمني».

ويرى أن الاتصالات والانفتاح الأوروبي على حركة «حماس» «تأتي اعترافاً من هذا المجتمع الدولي الواسع بأهمية وقوة حركة «حماس» في الشارع الفلسطيني».

جر «حماس» إلى مربع التسوية

وبرأيه، فإن الانفتاح يتم بصورة تدريجية ولم يرقَ بعد إلى مستوى اتصال مباشر بين حركة «حماس» وحكومتها من جانب، والدول الأوروبية من جانب آخر.

وقلل شراب من أهمية هذه اللقاءات على الرغم من أخذها مسار اللقاءات المباشرة بين شخصيات وبرلمانيين وقيادات حمساوية في الداخل والخارج.

ويقدر أن لقاءات الأوروبيين مع «حماس» تهدف إلى «محاولة جر الحركة إلى مسار التسوية عبر محاولة إشراكها في أية تسوية قادمة نظراً لقوة حماس».

ويؤكد أبو ختلة تشجيع حركة «فتح» لأي انفتاح عالمي على الحركات السياسية الفلسطينية، وبخاصة حركة «حماس»، لكنه عبر في الوقت ذاته عن مخاوفه من أن يكون هذا الانفتاح المحدود «على حساب الثوابت الوطنية».

ونوه إلى أن مناقشة موضوع الدولة ضمن الحدود المؤقتة خلال لقاءات وفود حركة «حماس» «يثير مخاوف حقيقية من هذه اللقاءات».

ورأى يوسف أن أي رئيس أميركي يريد إحداث تغيير في سياسة إدارة البيت الأبيض سيكون أمامه معركة عقبات كأداء، مشيراً إلى أن هذا الأمر لمسه من خلال معرفته العميقة بالساحة الأميركية.

ولفت إلى أن «هذه العقبات تتمثل بالأساس في اللوبي الصهيوني، وفي الكونغرس الموالي لإسرائيل».

وفي تقييمه لأداء الرئيس الأميركي باراك أوباما، قال يوسف: أوباما خط بعض المواقف والسياسات المغايرة لمن سبقه من الرؤساء الأميركيين، منوهاً إلى مطالبته إسرائيل بتجميد الاستيطان، وتواصله المستمر مع السلطة الفلسطينية، ودعمه لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

زيارة متوقعة لجيمي كارتر

وتطرق يوسف إلى موقف تركيا، مؤكداً أنها تريد وتعمل على فتح قنوات اتصال بين «حماس» ومختلف الأطراف الأوروبية، «من منطلق أن حماس تمثل شرعية فلسطينية لا بد من التعامل معها أسوة بالتعامل مع الرئيس محمود عباس».

وتوقع أن يقوم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر بزيارة إلى قطاع غزة قريباً «بناء على وعود من مقربين له»، معتبراً أن «كارتر مهتم جداً في استكمال جهوده لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهو صادق ويحمل أفكاراً جيدة وجدية ويريد تحقيق إنجاز له».

وكان أحد المسؤولين في حركة «حماس» أوضح أن كارتر هو الذي نقل رسالة رئيس الحكومة المقالة في غزة إسماعيل هنيّة إلى الرئيس أوباما.

وأوضح المسؤول في تصريحات صحافية أنه «عقب انتهاء حرب غزة، جاء كارتر وزار غزة، وخلال محادثاته معنا طلب منا إرسال رسالة إلى الرئيس الأميركي لتوضح مواقف الحركة»، لافتاً إلى أن الرسالة التي كتبها مستشارو هنيّة إلى أوباما جاءت استجابة لمبادرة كارتر واستعداده لنقل الرسالة. لكن المسؤول لم يفصح عما إذا كان أوباما تلقى الرسالة فعلاً، وما هي ردود الأفعال عليها.

وعن مضمون الرسالة، قال هذا المسؤول: كانت رسالة عامة تم فيها توضيح مواقف الحركة في خطوط عريضة، نافياً أن تكون الرسالة تناولت المسار السياسي. وأضاف: لم تتطرق الرسالة إلى الشأن السياسي المتعلق بالتسوية، فنحن حركة مقاومة وطنية نهجها إسلامي تهدف إلى تحرير وطنها الفلسطيني من الاحتلال.

غير أن يوسف قال إن الحكومة حمّلت كارتر «رسائل شفوية»، وأن رسالتين مكتوبتين وجهتا إلى أوباما عبر شخصيات ذات وزن زارت القطاع عقب حرب غزة، إحداهما عقب تصريحات أوباما في أنقرة، والثانية بعد خطابه في القاهرة.

الضغط على الرئيس عباس

يرى الغول أن الانفتاح الأوروبي المحدود على حركة «حماس» يأتي من منطلقين: الأول إدراك الغرب لقوة «حماس» في الشارع الفلسطيني، والثاني للضغط على القيادة الفلسطينية، وتحديداً الرئيس عباس حتى لا يتشدد في المفاوضات، بالإضافة إلى ترويض وجر «حماس» إلى مربع التسوية والسياسة.

أما أبو ختلة، فيقلل من أهمية تأثير هذه اللقاءات على القيادة الفلسطينية أو تأثيرها على المفاوض الفلسطيني، لاسيما أنه لا يوجد موقف أوروبي رسمي معلن عن هذه اللقاءات.

وأكد أن «اللقاءات غير جدية وهي بالونات اختبار»، معرباً عن خشيته من أن تكون على حساب مواضيع أخرى.

وقال: إذا ثبت وجود مفاوضات غير معلنة بين الأوروبيين الرسميين وحركة «حماس»، فإن ذلك سيكون التفافاً على المفاوض الفلسطيني.

واعتبر الغول، الذي تحدث بصفة شخصية عن الموضوع، أن توسع وجدية الاتصالات الأوروبية مع حركة «حماس» يتوقف على مدى ما ستقدمه الأخيرة من تنازلات، مستبعداً في الوقت ذاته أن تتوسع الاتصالات وتتطور بشكل لافت خلال المدى القريب.

وأضاف: إن «حماس» ليست ضد الانفتاح على الغرب والأميركيين بل تسعى إليه لأنه جزء من تعزيز حضورها السياسي والتعبير عن الاعتراف بها، لافتا إلى أن «حماس» من فترة ليست قصيرة وهي تتحدث عن قبولها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧، ولكن دون الاعتراف بدولة إسرائيل.

بعد حصار تجاوز ألف يوم .. أسطول الحرية حمل بشائر جديدة للحركة

منع إدخال الأموال يضع «حماس» في مواجهة أزمة تجفيف موارد حكمها في غزة

فايز أبو عون

في شهر نيسان الماضي، أوردت وسائل الإعلام المصرية، لاسيما التلفزيون المصري، وصحيفة «الأهرام»، أنباء عن قيام مباحث أمن الدولة المصري بضبط مبلغ ٢ر٥ مليون جنيه مصري في الشق الثاني لمدينة رفح، الواقع في الأراضي المصرية، أثناء محاولة تهريبها لقطاع غزة عبر الأنفاق الواصلة ما بين الأراضي المصرية والفلسطينية جنوب القطاع.

وقالت وسائل الإعلام ذاتها، إن مباحث أمن الدولة المصري التي قامت بضبط وتفتيش سيارة أجرة شمال سيناء كان يستقلها أحد المهربين ويدعى (إ. س. أ) من مواليد ١٩٦٨، أحبطت بمدينة رفح المصرية عملية تهريب أموال لقطاع غزة عبر الأنفاق، تقدر بنحو ٢ مليون و١٩٧ ألف جنيه مصري، بالإضافة إلى ٦٠ ألف دولار أميركي، بعد أن وردت إليها معلومات بوصول مبالغ مالية كبيرة لمنطقة الحدود بحوزة أحد المهربين المصريين كانت في طريقها للتهريب إلى قطاع غزة عبر الأنفاق.

وأشارت إلى أنه سبق أن ضبطت السلطات المصرية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، العديد من شبكات تهريب الأموال لقطاع غزة عبر الأنفاق، حيث تم تشديد المراقبة الأمنية في المنطقة الحدودية برفح، لمنع تهريب أية أموال إلى القطاع قد تصل بطريقة أو بأخرى إلى أيدي حركة «حماس» أو حكومتها المقالة.

وأثارت هذه الإجراءات قبل مجزرة أسطول الحرية أسئلة عدة، منها: هل ما تقوم به السلطات المصرية من إجراءات مشددة على معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة، وإغلاق منافذ الأنفاق بالجدران الفولاذية، ومنع تهريب البضائع للناس، والأموال لـ«حماس» وحكومتها، خطوة جديدة في سياق تضييق الخناق على الحركة والضغط السياسي عليها، وإجبارها على توقيع ورقة المصالحة المصرية؟ وفي المقابل، هل ما تقوم به الحكومة المقالة من فرض للضرائب على السجائر، والوقود المصري، وجباية الأموال من أصحاب البسطات الصغيرة، هو للتغلب على أزمتها المالية؟ وهل عدم قدرتها على دفع كامل رواتب موظفيها البالغ عددهم ٣٢ ألف موظف، وما يصدر عنها من تصريحات متناقضة تارة عن وجود أزمة، وأخرى عن عدم وجود أزمة، هو بداية لانهيارها، ومقدمة لقبولها بما يُفرض عليها من شروط إقليمية ودولية، أم لا؟ وهل كانت تعي «حماس» وحكومتها ما سيؤول إليه حالها، وما سيُحاك ضدها، وبالتالي عملت على تحصين نفسها جيداً لتفادي مثل هذه اللحظات، أم تركتها في علم الغيب؟

دبلوماسيون: انفراج الأزمة مشروط بتطورات سياسية

يتفق الخبراء الاقتصاديون في القطاع مع ما تقوله الحكومة المقالة أحياناً وتلوح به من أن الأزمة الحالية ناجمة بشكل أساسي عن عدم قدرتها على إدخال الأموال، وليس لعدم توفر الأموال، لكنهم في المقابل يؤكدون أن حدوث انفراج في الأزمة سيكون مشروطاً فقط بتطورات سياسية، لا تلوح في الأفق.

وكانت «مصادر دبلوماسية» كشفت في تصريحات صحافية تداولتها بعض وسائل الإعلام، عن أن مصر فرضت قيوداً على نوعين من الأنفاق؛ الأول يستخدم لنقل الأفراد، والثاني يستخدم لنقل الأموال.

وقالت إن مصر اتبعت أخيراً سياسة فرض قيود على بعض أنشطة «حماس»، مثل تهريب الأشخاص والأموال لحملها على التوقيع على الورقة المصرية للمصالحة، وأن مصر غاضبة جداً من «حماس» لأنها لم توقع الورقة بعد جهد مصري استمر أكثر من عام. غير أن مجزرة أسطول الحرية حملت بعض الأنباء السارة لحركة «حماس» باتخاذ مصر خطوات لتخفيف الحصار ردا على الموقف الإسرائيلي.

وتابعت المصادر ذاتها: إن الورقة صيغت من المقترحات التي قدمتها حركتا «فتح» و«حماس»، وان عزوف «حماس» عن التوقيع لم يكن له سوى تفسير واحد هو إما الاستخفاف بمصر، وإما الانصياع لرغبات قوى خارجية، الأمر الذي جعل مصر تتخذ سلسلة إجراءات وقيود على أنشطة الحركة عبر الحدود، وبخاصة في موضوع نقل الأموال.

وعلى الرغم مما هو ظاهر للعيان، وما يرشح من تسريبات عن وجود أزمة مالية خانقة تعاني منها «حماس» وحكومتها المقالة، يحاول بعض الوزراء والمسؤولين ممن جَنَّدتهم الحكومة المقالة للدفاع عن مبرراتها، «تجميل» الواقع المعيشي الصعب لكل الغزيين دون استثناء، لإظهار أن تماسك تجربة «حكم حماس»، كما هو حاصل باستمرار على لسان المهندس زياد الظاظا نائب رئيس الوزراء المقال، ووزير الاقتصاد الوطني.

ففي الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة المقالة على لسان وكيل وزارة ماليتها إسماعيل محفوظ، أنها لن تستطيع دفع رواتب موظفيها كاملة، الأمر الذي عزته مصادر مطّلعة إلى القيود التي فرضتها مصر أخيراً على حركة الأموال إلى القطاع، نفى الظاظا أن تكون الحكومة الفلسطينية المقالة بغزة تعاني من أية أزمة مالية، قائلاً إن هناك إجراءات تتبعها الحكومة ضمن تصوُّر وخطة معينة لاعتبارات تكتيكية وتقنية.

وفي حين حاول الظاظا التغطية على الأزمة المالية بالقول إن عدداً كبيراً من الموظفين الحكوميين حصلوا على رواتبهم بشكل كامل غير منقوص، أوضح محفوظ أن الحكومة المقالة تدفع الرواتب كاملة لمن تقل مرتباتهم عن ١٥٠٠ شيكل (٤٢٥ دولاراً)، لكنها ستدفع نصف راتب للفئة الأعلى التي يصل راتبها حتى ثلاثة آلاف شيكل، أما الفئة التي تتلقى أربعة آلاف شيكل فستحصل على نصف الراتب أيضاً.

فرض الضرائب أحد الحلول للأزمة

وليس ما لجأت إليه الحكومة المقالة مؤخراً من فرض ضرائب على بعض السلع الاستهلاكية كالدخان والوقود وغيرها ببعيد عن أزمتها المالية، حيث قالت مصادر مطلعة إن فرض الضرائب على السجائر هو أحد الدلائل على وجود أزمة في السيولة المالية للحكومة، موضحة أن ٩٠٪ من موازنة الحكومة المقالة تأتي من الخارج، وأن السلطات المصرية بدأت أخيراً بفرض قيود على دخول الأموال إلى القطاع، ما أدى إلى نقص في السيولة النقدية لدى الحكومة.

وكان محفوظ قال في تصريح صحافي تسلمت «آفاق برلمانية» نسخة منه، «إن هناك قاعدة اقتصادية تقول إنه كلما ارتفع سعر السلعة يقل الطلب عليها، وهذا ما نسعى إليه فيما يتعلق بالسجائر، ولكن بنسبة معينة؛ كون السجائر أصبحت لها علاقة بالإدمان»، موضحاً أن موظفي الضرائب ضبطوا الشهر الأخير نحو مليوني علبة سجائر، وأن قيمة الضرائب المفروضة عليها تصل إلى ٦ ملايين شيكل، وأن الحكومة المقالة قررت فرض ثلاثة شواكل على كل علبة سجائر تدخل إلى القطاع إنفاذاً لقوانين قائمة وكانت تطبق، «ولا ضريبة تجمع بلا قانون، ولا تستطيع الحكومة مهما كانت أن تجمع ضرائب بلا قانون».

ولفت إلى أن «الذين يظنون أن رسوم السجائر سوف تستخدم في تسديد الرواتب واهمون، لأن الرواتب لدينا تبلغ ٢٠ مليون دولار في الشهر، أي ٧٠ مليون شيكل، وما سنجمعه من التدخين ٦ ملايين شيكل فقط أي ١ر٥ مليون دولار فقط، ولم تحصل الآن وستحصل تدريجياً، وما فرض الضرائب على هذه السلعة إلا لمكافحة التدخين التي سبقتها خطوة منع التدخين في الأماكن العامة»، مضيفاً: إن كل مصادر الدخل المحلي لا يمكن أن تكون المصدر الرئيس في الرواتب التي تأتي إلى الحكومة من مصادر ومساعدات خارجية، وإن هذه الضرائب لن تستخدم في دفع الرواتب لأنها بسيطة وسنستخدمها في مشاريع البنية التحتية فقط.

وتابع: ما فرضناه على الوقود في غزة هي رسوم رمزية، فعندما نقول أن الرسوم المفروضة بموجب القانون ساري المفعول في الشق الآخر من الوطن (الضفة) هي ٢ر٣ شيكل على كل لتر، ونحن نتحدث عن ٣٠ أغورة فقط على كل لتر، فلا وجه للمقارنة وتكاد تكون معدومة، وهذه رسوم رمزية. الآن سعر لتر الوقود في غزة هو ١ر٥ شيكل فقط، وهذا سعر يتحمله المستهلك، مشيراً إلى أن الحكومة المقالة اتخذت بشأن الرسوم المفروضة على الوقود قراراً واضحاً بأن «هذه الأموال ستذهب كمساعدات للعمال وليست للحكومة، وما جمعناه حتى الآن منذ شهر ونصف لا يكفي لتوزيعه على العمال».

وحول وجود أزمة مالية في الحكومة، قال محفوظ: عندما يوجد لدى أي مجتمع أزمة مالية يكون المصير السقوط في مستنقع القروض، ونحن استلمنا الحكومة في العام ٢٠٠٦، وعليها ديون هائلة للبنوك والمؤسسات المصرفية، أما نحن فلا توجد لدينا مثل هذه الحالة، والذي لا يملك رصيداً ويغرق في مستنقع الديون هو الذي يعيش أزمة مالية، ونحن ما يوجد لدينا الآن وببساطة هو صعوبة في توصيل الأموال نتيجة الحصار الذي نعيشه، وهذا لن يستمر طويلا، مضيفا: إن الحكومة التي تستطيع صرف ٢٥ مليون دولار كمساعدات للعمال، وصرف رواتب موظفيها في ظل الحرب، وتصرف ٤٥ مليون دولار مساعدات المتضررين من الحرب، وتدفع ٣٠ مليون دولار لوزارة المواصلات من أجل تنظيم قطاع السيارات وإنهاء حالة الفوضى المرورية، لا يمكن أن تعيش أزمة مالية، وإن ما يحدث ليس أزمة بل حالة عابرة ومسألة وقت فقط، وستعود الأمور إلى طبيعتها.

نصار: الحصار زاد على الحكومة في غزة

في هذا السياق، كشف النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التابعة لحركة «حماس»، مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، جمال نصار،

يتبع ←

النقاب عن مواجهة الحكومة المقالة صعوبات في إدخال الأموال بسبب تشديد الحصار من قبل الحكومة المصرية وامتناع الجهات الربحية من المقتدرين عن دفع مستحقات ضرائب الدخل الواجب عليها دفعها للحكومة.

وقال نصار لـ»آفاق برلمانية»: إن الحصار زاد في الآونة الأخيرة على الحكومة، وأدى إلى عدم قدرتها على إدخال الأموال الموجودة في الخارج بسبب استجابة البنوك الموجودة في قطاع غزة بشكل كامل لأوامر البنك المركزي الأميركي، لمنع التعامل مع حركة «حماس» وحكومتها في غزة.

وأشار إلى أن «الحكومة تعاني من أزمتين، أولاهما أن جميع البنوك المتواجدة في غزة لا تستطيع تخطي المطلب الأميركي بشأن تحويل الأموال، وثانيتهما امتناع الشركات والمؤسسات الربحية عن دفع مستحقات الضرائب الواجب عليهم دفعها للحكومة بسبب التجائهم لرئيس السلطة محمود عباس، على الرغم من أن الأمن والأمان الذي يسود قطاع غزة يمكّن تلك المؤسسات من العمل بحرية، والقيام بتقديم الواجبات المفروضة عليها بناء على قيام الحكومة بإعطائها الحقوق كافة».

وذكر نصار أن الحكومة المقالة «تمتلك موازنتين؛ الأولى تأتي من الخارج بنسبة ٩٠٪، والأخرى تحققها عبر الرسوم والإيرادات وتمثل نسبة ١٠٪ فقط»، مؤكداً أن «أصعب ما فرضه الحصار على غزة عدم قدرة الحكومة على تحقيق سيولة نقدية».

جاد: إغلاق البنوك لا يصب في مصلحة «حماس»

بدوره، قال المحلل في الشؤون الاقتصادية الصحافي حامد جاد، «إن إغلاق البنوك لا يصب في مصلحة حركة «حماس» لا من قريب ولا من بعيد، ولكنها حريصة على سلامة الجهاز المصرفي وعدم تعريضه لأي مخاطر، وذلك لأسباب عدة؛ أولها أن حكومة غزة ليست بحاجة إلى إحداث أي قلاقل اقتصادية تزيد من حدة الحصار، ومن معاناة الشعب الفلسطيني، وبالتالي فهي على مدار ثلاث سنوات، أي منذ أحداث حزيران العام ٢٠٠٧ وسيطرتها عسكرياً على غزة، لم تمس بأي بنك من البنوك العاملة في غزة، ولم تتخذ أي إجراء من شأنه التضييق عليها، لقناعتها ومعرفتها أن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على علاقة البنوك العاملة في غزة بالبنوك المراسلة لها، وبالتالي سيكون لهذه الإجراءات آثار سلبية ستؤدي إلى إغلاق البنوك».

وأضاف جاد لـ»آفاق برلمانية»، من هنا نجد أن «حماس» تجاوزت الأزمة المترتبة على قطع العلاقة بها كحركة وكحكومة، وذلك من خلال تأسيسها البنك الوطني الإسلامي خلال العام الماضي، والذي يقوم بدوره بتصريف المعاملات المالية لموظفي الحكومة المقالة العسكريين والمدنيين، وكذلك للمودعين الذين وجدوا صعوبة؛ سواء في فتح الحسابات أو التعامل مع البنوك العاملة في القطاع، والمعترف بها من قبل سلطة النقد.

وتابع: أما فيما يتعلق بالأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة المقالة، فقد تجلت معالم هذه الأزمة على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، وتمثلت في عدم مقدرتها على دفع كامل المستحقات المالية لرواتب موظفيها، حيث اضطرت إلى حسم جزء من هذه الرواتب لكل من يزيد راتبه على ١٥٠٠ شيكل، نظراً لعدم توفر السيولة النقدية الكاملة لتغطية هذا البند من الرواتب، الذي يقدر بنحو ١٦ مليون دولار شهرياً لتغطية رواتب نحو ٣٢ ألف موظف من موظفيها.

وقال جاد: إن هذه الأزمة التي تعاني منها الحكومة تعود للتضييقات المفروضة على حركة دخول الأموال، وبشكل عام على تجارة الأنفاق، لاسيما أن السلطات المصرية كثفت في الفترة الأخيرة من مراقبتها للمناطق الحدودية التي تمتد في جوفها عشرات الأنفاق، وبالتالي من المؤكد أن هذه الإجراءات زادت من الخنق الاقتصادي والحصار المالي الذي تتعرض له الحكومة في غزة.

وبيَّن أن «حكومة حماس لم ولن تتأثر بقرار البنك العربي إغلاق فرعين من فروعه في غزة»، موضحاً أن «من سيتأثر هم المواطنون الذين سيضطرون إلى نقل ودائعهم إلى بنوك أخرى، وأن التأثير الذي يلحق بحركة «حماس» سيكون في حالة واحدة فقط، وهي أن تغلق البنوك العاملة في قطاع غزة جميعها أبوابها أمام جمهور المتعاملين، الأمر الذي يعني أن هناك عشرات الآلاف من موظفي السلطة سيواجهون أزمة غير مسبوقة في تلقي رواتبهم، وهذا الأمر تتجنب حركة «حماس» والحكومة حدوثه».

إبراهيم: «حماس» وحكومتها لن تعدم الوسيلة في توفير الدعم

وقال الكاتب والناشط في مجال حقوق الإنسان مصطفى إبراهيم: منذ عملية اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت، قامت إسرائيل بفرض حصار على قطاع غزة، وسمحت بدخول بعض السلع للقطاع، إلا أنه بعد سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة في ٢٠٠٧/٦/١٤، شددت إسرائيل من حصارها على القطاع، وفرضت قيوداً صارمة على دخول البضائع الأساسية ومواد الخام إلى القطاع، كما شددت رقابتها على البنوك العاملة في قطاع غزة، واتخذت البنوك الإسرائيلية إجراءات مشددة في تحويل العملة «الشيكل». ولكن اليوم تلوح في الأفق بشائر لتخفيف الحصار إن لم يكن كسره في ضوء التداعيات المتواصلة لمجزرة أسطول الحرية.

وأضاف إبراهيم لـ»آفاق برلمانية»: لم تكتفِ إسرائيل بذلك، بل مارست ولا تزال ضغطاً على المجتمع الدولي من أجل فرض قيود وضغوط اقتصادية على «حماس» والفلسطينيين في قطاع غزة، بمشاركة المجتمع الدولي وبعض الأطراف الإقليمية، لإجبارها على القبول بشروط اللجنة الرباعية الدولية، وقال: مع ذلك، فحركة «حماس» لم تتأثر، لأن الأموال لم تتوقف عن الوصول إليها على الرغم من الإجراءات المشددة التي فرضتها مصر –ولا تزال– على دخول هذه الأموال التي كانت تدخلها بعض قيادات حركة «حماس» عبر المعابر، وأيضاً ظل ضخ الأموال متواصلاً إلى قطاع غزة عن طريق الأنفاق.

وقال إبراهيم: بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، اصطدمت «حماس» برفض دولي وعربي، على الرغم من اعتقادها بأن الأمور سوف تتغير وستكون لصالحها، حيث اصطدمت بشروط الدول المانحة التي تربط إعادة الإعمار بإتمام المصالحة الوطنية، وعن طرق السلطة الفلسطينية، مضيفاً

أنه «مع بداية العام ٢٠١٠، بدأت ملامح أزمة مالية حقيقية تؤثر على حركة «حماس»، ظهرت في تأخير تسلم الموظفين رواتبهم في الحكومة المقالة، إلا أن الحركة التي تنفي وجود أزمة مالية لديها، تقول إن المشكلة هي عدم تمكنها من توفير السيولة المالية». وحاليا ربما يكون هناك رهان على التعاطف الدولي المتزايد مع قضية كسر الحصار عن قطاع غزة، لاسيما مع التحضيرات الجارية لانتفاضة سفن في وجه إسرائيل هذه المرة.

ونوه إلى أنه «يجب عدم الاستهانة بالضغط الممارس على حركة «حماس»، فالواقع صعب وقاس على الفلسطينيين والحركة التي تعاني الحصار السياسي، وعدم الاعترافً العربي والدولي، وعلى الرغم من ذلك فهي تقاوم من أجل البقاء، وسوف تستمر حكومة «حماس» بعد أربع سنوات من حكمها، فهي لم تعدم الوسيلة في البقاء وإدخال الأموال التي تساعدها في الاستمرار على الرغم من الخنق المستمر ضدها».

العوض: رسالة إلى «حماس» عبر الضغط

من جانبه، قال عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض، إن ما بُذل من جهود كبيرة من أجل استعادة الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام، واصطدام هذه الجهود بمواقف «حماس» المتشددة، التي كانت تعتقد من خلالها أن بإمكانها أن تحافظ على استمرار هذا الانقسام، وإدارة الوضع القائم إلى فترات أطول، دون أن تكترث لما يتعرض له المشروع الوطني الفلسطيني من مخاطر، ودون أن تستشعر بحجم الأذى الذي يلحق بالمواطنين جراء هذا الوضع، كان سبباً أساسياً في أزمتها الحالية؛ سواء السياسية أو المالية.

وأضاف العوض لـ «آفاق برلمانية»: أعتقد أن تضييق الخناق على «حماس» وحكومتها؛ سواء أكان من خلال إغلاق المعابر أم الطرق التي تتغذى منها مالياً، يمكن أن يكون الهدف من ورائه إيصال رسالة للحركة بأنه لا يمكنها الاستمرار للأبد بإدارة هذا الوضع عبر الطرق التي تستخدمها في جلب الأموال دون الخضوع للقوانين الدولية.

وتابع: من هنا يأتي الترابط السياسي بين الضغط وبين مطالب من يرغب في إيجاد تحول سياسي لدى «حماس»، لتتواءم مع المنظومة السياسية التي تجري في المنطقة، وهذه المواءمة مطلوب تحقيقها إما عبر الموافقة السياسية لحركة حماس، وإما عبر الإكراه المالي الذي يمكن أن تكون له تبعات أخرى كما يحصل الآن، موضحاً أنه «نظراً لوجود تغذية مالية للوضع القائم في قطاع غزة، يعتقد الجميع أن هذه التغذية لها ارتباطات إقليمية، وهذه الأطراف الإقليمية تزاحم مصر على دورها في المنطقة».

ولفت العوض إلى أن «منع إدخال الأموال إلى غزة عبر معبر رفح البري من خلال قيادات حركة «حماس»، كما كان في السابق، أو تهريبها عبر الأنفاق، ومن ثم إغلاق البنك العربي لفرعين من فروعه الثلاثة في القطاع، من الممكن أن يُضعف من القدرة المالية لها على إدارة مجمل الوضع في قطاع غزة، لكنه بشكل أو بآخر لن يؤثر على وضع حركة «حماس» الداخلي وحكومتها، لأنها تلجأ في هذه الحالة، وكما شاهدنا مؤخراً، إلى ابتداع أشكال وسن قوانين لجباية الضرائب، وهذه القضية تأتي على كاهل المواطن بشكل أساسي».

وأوضح أن تشبث «حماس» بالحكم في ظل وضع اقتصادي صعب للغاية على المواطنين، من شأنه أن يدفع إلى تنامي الجريمة والفلتان الأمني، حيث يلاحظ في الآونة الأخيرة وقوع سلسلة من جرائم القتل والاعتداءات على المواطنين، ومعظمها يُسجل ضد مجهول.

وحول ما إذا كان ما تقوم به مصر هو جزء من أدوات الضغط على «حماس» للتوقيع على ورقة المصالحة، قال العوض: بشكل عام، بذلت مصر جهوداً مضنية في هذا الجانب، وأبدت مرونة كبيرة لتتغلب «حماس» على أزمتها، ولكن الأخيرة لم تتجاوب مع أيٍّ من الجهود المصرية والفلسطينية لإنهاء الانقسام، وبالتالي من حق مصر أن تحافظ على كرامتها، ويمكن أن يكون ذلك جزءاً من أدوات الضغط على «حماس»؛ كونها أحرجت مصر لرفضها التجاوب مع نداءاتها بالتوقيع على ورقة المصالحة.

حراك مرتقب مع استعداد وفد المصالحة برئاسة المصري لزيارة غزة

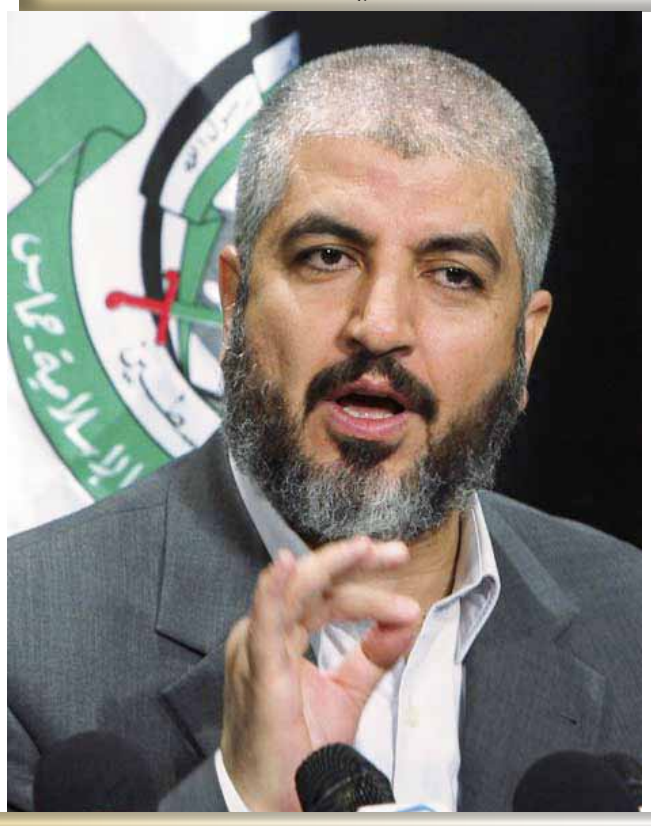

توقعات «حذرة» بتحقيق تقدم في ملف المصالحة بعد مجزرة أسطول الحرية

محمد الجمل

باتت المصالحة من أكثر الملفات الفلسطينية تعقيداً وتشابكاً، لدرجة ذهب البعض لوصفها بأنها باتت أشبه بالحلم بعيد المنال، وآخرون أبدوا تشاؤمهم من تحقيقها على الأرض، حتى لو حدثت على الورق، بينما حذر الكثيرون من استمرار حالة الانقسام، لما لها من آثار مدمرة على النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحراك السياسي والمساعي المبذولة من مختلف الجهات من أجل تحقيق المصالحة لم تتوقف، وعادت لتشهد زخما جديدا بعد العدوان الإسرائيلي الدموي على أسطول الحرية، فيما يستعد وفد من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح وأمناء الفصائل والمستقلين لزيارة غزة في مهمة تهدف إلى محاولة استعادة الوحدة الوطنية.

«آفاق برلمانية»، تفتح من جديد ملف المصالحة المتعثرة، من خلال سلسلة من الحوارات مع العديد من الشخصيات والقيادات الفلسطينية المطلعة، لمعرفة ما آلت إليه آخر الجهود والاتصالات المتعلقة بهذا الملف، وهل هناك جهود «سرية» تبذلها بعض الجهات؟ وهل بات تحقيق المصالحة ممكناً؟ أم أن الأمر أصبح مرتبطاً بأبعاد واعتبارات إقليمية ودولية؟ وما هو مصير وحدة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية في حال استمر الانقسام؟

جهود جديدة للمصالحة

من جانبه، وصف النائب عن كتلة «فتح» البرلمانية، وعضو وفدها في حوارات المصالحة بالقاهرة، أشرف جمعة، كافة المحاولات التي بذلت لتحقيق اختراق في ملف المصالحة بالمحاولات اليائسة، موضحاً أن تحقيق المصالحة المنشودة بدا أبعد ما يكون خلال الفترة الماضية، وعلى الأقل حتى ما قبل مجزرة أسطول الحرية.

وقال جمعة في حديثه إلى «آفاق برلمانية»: بدا كأن المصالحة أصبحت من الماضي، بسبب تقاعس حركة «حماس» وعدم رغبتها في تحقيقها، عبر التهرب من التزاماتها بالتوقيع على ورقة المصالحة المصرية، موضحاً أن حركة «فتح» تتفهم بعض تحفظات «حماس» على هذه الورقة، وتؤكد على ضرورة أن تأخذ تلك الملاحظات في الحسبان، لكن يبدو أن «حماس» لم تمتلك نوايا صادقة لتحقيق المصالحة، على حد قوله.

وطالب «حماس» بالكف عن توجيه الاتهامات لحركة «فتح»، بأنها تعرقل ملف المصالحة تحقيقاً لضغوط خارجية، داعياً إياها إلى التوقيع على الورقة المصرية، «ووضع الكرة في ملعب حركة «فتح»، ليرى الجميع إذا ما كانت الأخيرة جادة في تحقيق المصالحة، أم أنها تستجيب للضغوطات المزعومة».

ودعا جمعة الذي أبدي تشاؤما حيال تحقيق مصالحة خلال الفترة المنظورة، الأطراف كافة إلى «الالتفات إلى معاناة الناس في قطاع غزة التي لم تعد تحتمل، والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للأسر التي بات لا يهمها سوى توفير قوت أبنائها، وبث روح الأمل من جديد لدى الفلسطينيين، الذين باتوا لا يعرفون سوى لغة اليأس والإحباط».

ورأى أن «طول فترة الانقسام وتداخل بعض المصالح الحزبية، خلقا حالة تؤدي إلى استمراء الوضع الحالي لدى الكثير من الجهات، التي باتت معنية ببقاء الوضع على ما هو عليه، لما يحققه ذلك من مصالح شخصية وحزبية».

وتابع: على ما يبدو فإن حركة «حماس» ترغب في بقاء الوضع على ما هو عليه، فهي تحكم غزة، وتسيطر على زمام الأمور فيها، في حين أن بعض الأطراف في رام الله ترغب أيضا في عدم تحقيق المصالحة، فهي ارتاحت من غزة وهمها، على الرغم من الشعارات التي ترفع بدعم غزة وأهلها.

خطة خارطة طريق جديدة

ورأى جمعة أنه لا مخرج من الوضع الراهن سوى اتّباع مبادرة جديدة، كان أطلقها في وقت سابق، تحت اسم «خطة خارطة طريق المصالحة»، وقام بإرسالها للجامعة العربية والقمة العربية الأخيرة، ولمختلف الجهات المعنية بالأمر.

وتتلخص المبادرة التي يبدأ تنفيذها من وجهة نظره في أيلول المقبل، في نقاط عدة، أبرزها توقيع «حماس» على الورقة المصرية، ومن ثم يتم أخذ ملاحظات الأخيرة على تلك الورقة خلال عملية التنفيذ، على أن ينظم احتفال كبير تحت رعاية مصرية لتوقيع اتفاق المصالحة بين الحركتين، يتم الإعداد له جيداً. وأوضح جمعة أن «هذا التوقيع في حال تنفيذه من شأنه إعادة الأمل للفلسطينيين، وإشاعة مناخات إيجابية لتنفيذ الاتفاق على الأرض ... على أن يتم لاحقاً إجراء لقاء بين الرئيس أبو مازن ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل، لمناقشة بعض نقاط الخلاف وحلها».

ونوه إلى أن المبادرة المذكورة تنص كذلك على أن يرفع الاتفاق لجامعة الدول العربية، للمصادقة عليه، قبل إحالته إلى وزراء الخارجية العرب، لتبنيه في القمة العربية الاستثنائية التي من المقرر أن تعقد نهاية العام الجاري، وتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذه.

مصر بيدها مفتاح الحل

أما الدكتور أحمد يوسف، وكيل وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المقالة، فلم يبدِ الكثير من التشاؤم، مؤكداً أنه على الرغم مما يبدو للبعض من صعوبة تحقيق المصالحة، فإن الأمر لا يبدو كذلك، فمصر وبصفتها طرفاً وسيطاً في المسألة، بإمكانها أن تنهي هذا الملف في غضون ساعات معدودة، بأن تدعو الأطراف للالتقاء مجدداً، وتناقش التحفظات التي وصفها بـ «البسيطة» على الورقة المصرية، وتذلل العقبات، للتمهيد لتوقيع الجميع عليها، ومن ثم بدء التطبيق.

وقال يوسف: مهمة الطرف المصري أن يوازن بين الأطراف كافة، وأن لا ينحاز لجهة على حساب الأخرى ... كنا نتمنى أن يتواصل الجانب المصري في عقد جلسات الحوار بصفة مستمرة، حتى يتم التوصل إلى صيغة توافقية بين الأطراف.

وأكد في حديثه إلى «آفاق برلمانية»، أن حركة «حماس» «قلصت من سقف مطالبها، ووافقت على أن تكون هناك ورقة جانبية أو ملحق إلى جانب الورقة المصرية، تراعى خلالها ملاحظات الحركة على الورقة المصرية»، لكنه شدد على ضرورة أن يتم احترام كل ما اتفق عليه في حوارات القاهرة، حتى ما لم يتم ذكره في الورقة المصرية.

واتهم يوسف بعض الأطراف ممن تحاول تطبيق أجندات وصفها بـ «غامضة» بالسعي إلى تخريب المصالحة، وعرقلة الجهود المبذولة من أجل تحقيقها.

وشدد على أن المصالحة بالنسبة لحركة «حماس» باتت خياراً استراتيجياً على المسارات الحركية والحكومية كافة، ولا تزال «حماس» متمسكة بهذا الخيار وتعمل من أجل تحقيقه، لاسيما في ظل الأجواء الداعمة للوفاق الفلسطيني الداخلي بعد مجزرة أسطول الحرية وتصاعد الدور التركي الرامي لكسر الحصار وتحقيق المصالحة الفلسطينية.

وألقى يوسف باللوم في تعثر المصالحة وعدم إنجازها حتى اليوم على الأطراف كافة دون استثناء، قائلاً: كل الأطراف تلام وكلها عليها مسؤولية، بما في ذلك الوساطة المصرية، موضحاً أن كل طرف يجب أن يتقدم خطوة في اتجاه الطرف الآخر، ويجب أن لا تواصل الأطراف عنادها، وانتظار أن يقدم الآخرون التنازلات.

وتطرق في حديثه إلى جهود المستقلين وبعض الشخصيات التي وصفها بالمقبولة فلسطينياً من أجل تحقيق المصالحة، موضحاً أن «هؤلاء بذلوا جهوداً كبيرة في تقريب وجهات النظر، ومحاولة إحداث اختراق في ملف المصالحة المتعثر، لكن عناد بعض الجهات، وإصرارها على مواقفها، كان يصطدم بتلك الجهود، ويعمل على إفشالها».

وانتقد يوسف موقف بعض الفصائل الفلسطينية، وبخاصة فصائل منظمة التحرير، التي تدعو حركته للتوقيع على الورقة المصرية، مؤكداً أنها «فصائل لا تمتلك قرارها»، وهي على حد قوله «تعاني حالة من العجز، وتنحاز لطرف على حساب آخر، كما أنها لم تقدم مواقف ومبادرات وسطية، ولم تكن يوماً في موقف الناصح الأمين».

وشدد على الدور المصري في المرحلة الحالية والمراحل كافة، وقال إنه دور مهم وحيوي، وله تأثيره على الفلسطينيين، موضحاً أن «قوة الفلسطينيين والعرب كانت دائماً تستمد من مصر».

وأضاف: نحن نريد مصر قوية، ونريدها أن تنجز وتشرف على تطبيق أي اتفاق مصالحة يتوصل إليه الفلسطينيون في المستقبل.

وفي نهاية حديثه، قال يوسف: يجب علينا أن ننجز المصالحة في أسرع وقت ممكن، وإلا فإن القضية والوطن مهددان بالضياع.

تدخلات عربية تفشل المصالحة

أما زياد جرغون عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد رأى أن إصرار كلا طرفي الصراع على العودة إلى نظام المحاصصة وتقاسم السلطة، من أبرز أسباب فشل جهود المصالحة خلال الفترة الماضية.

وأضاف جرغون في حديث لـ»آفاق برلمانية»، أن حالة الانقسام العربية الحالية، ودعم بعض الجهات العربية لطرف على حساب آخر، أسهم في فشل كافة المحاولات والمبادرات التي أطلقت لإنهاء ملف الانقسام الذي وصفه بالكارثي، معرباً عن أسفه لاستمرار حالة الفرقة على الرغم من استمرار الجهود والاتصالات من مختلف الجهات.

وعلى الرغم من ترحيبه بالجولات المكوكية التي قام بها رجل الأعمال منيب المصري، وبعض المستقلين على الساحة الفلسطينية، فإن جرغون لم يبدِ تفاؤلاً حيال تلك الجهود، بسبب إصرار الأطراف على مواقفها، معربا عن أمله في

تحقيق تقدم مع استئناف الجهود بالزيارة المرتقبة إلى عزة من قبل وفد الحوار الفلسطيني برئاسة المصري.

وأوضح أن «الفترة الأخيرة أبرزت ثلاثة مواقف متناقضة على الساحة الفلسطينية، متعلقة بموضوع المصالحة، فحركة «فتح» بات موقفها واضحاً بدعوة حركة «حماس» إلى التوقيع على الورقة المصرية، ثم مناقشة بعض التفاصيل والتحفظات».

وتابع: أما «حماس»، فهي تصر على تعديل الورقة، ومن ثم التوقيع عليها، في حين ترى الفصائل الأخرى أن الحوار الوطني الشامل والمعمق هو طوق النجاة الوحيد من الوضع الحالي، والذي بات يشكل تهديداً حقيقياً وجدياً للشعب والقضية الفلسطينية.

وبعد تحذيره من عواقب العودة إلى نظام المحاصصة، الذي ثبت فشله، دعا جرغون إلى إطلاق حوار وطني شامل في أسرع وقت ممكن، وأن يكون هذا الحوار داخل الأراضي الفلسطينية، وعلى قاعدة المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، بعيداً عن أية تدخلات خارجية قد تفشله.

وعن موقف الجبهة الديمقراطية وجبهة اليسار، أوضح جرغون أن الجبهة أصدرت العديد من المبادرات المنفصلة والمشتركة مع فصائل أخرى، وبذلت جهوداً مضنية لتقريب وجهات النظر، وإحداث اختراق في ملف المصالحة، لكن هذا لم يتحقق، مؤكداً أنه «على الرغم من ذلك، فإن الجهود ستتواصل، ولن تتوقف، حتى يتم إحداث الاختراق المذكور».

ودعا الحركتين المتخاصمتين، للنظر حولهما، لرؤية ما تفعله إسرائيل، وكيف تستغل الانقسام لتنفيذ مخططاتها وتلتهم الأراضي، وتهود القدس، مؤكداً أن الوحدة هي أقوى سلاح لمواجهة تلك التحديدات والمخاطر.

المصالحة بحاجة إلى إرادة

أما النائب بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، فلم يبدِ أي تفاؤل يذكر فيما يتعلق بإنجاز مصالحة قريبة، معرباً عن اعتقاده بعدم إمكانية تحقيق أي اختراق في هذا الملف خلال الفترة المنظورة، وبخاصة أن موضوع المصالحة بات من أكثر المواضيع تشابكاً وتعقيداً على الساحة الفلسطينية.

ونوه إلى أن «الإمكانية الوحيدة لتحقيق أي اختراق في هذا الموضوع تتمثل في وجود إرادة قوية لدى الأطراف المعنية، وأن تقوم هذه الأطراف بتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الأخرى كافة، بما فيها المصلحة الحزبية».

وبين الصالحي في حديث لـ«آفاق برلمانية»، أن الورقة المصرية وعلى الرغم من تحفظات حزب الشعب وبعض الفصائل عليها، ووجود بعض النواقص والثغرات فيها، فإنها «تعتبر مفتاحاً مهماً جداً لتحقيق المصالحة، وإنهاء الانقسام»، مشدداً على ضرورة أن يترافق توقيع «حماس» على هذه الورقة مع ضمانات لتحقيق شراكة سياسية حقيقية، آليتها تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد إجراء انتخابات عامة، تشارك فيها القوى والفصائل الفلسطينية كافة.

وقال: يجب أن تضمن جميع الأطراف أن تكون شريكاً في الحكومة، وفقاً لبرنامج الانتخابات.

وأكد أن حزب الشعب «قدم ويقدم المبادرات والجهود لإنهاء هذا الملف الشائك، الذي بذل الكثيرون، بمن فيهم المستقلون، جهوداً لإنهائه».

وبعد أن أثنى الصالحي على جهود المستقلين ودورهم، أشار إلى أن كل طرف بات يعرف ما هو مطلوب منه لتحقيق المصالحة، وعلى الجميع اتخاذ خطوات جادة من أجل ذلك.

وحذر من مخاطر طول مدة الانقسام على فرص تحقيق المصالحة، وأوضح أن هذه الفرص تضعف وتصبح أكثر صعوبة كلما طالت مدة الانقسام، معرباً عن خشيته من أن يتحول موضوع المصالحة إلى حلم بعيد، يشبه حلم حل القضية الفلسطينية.

ولفت إلى أن استمرار الوضع على ما هو عليه يصعّب فرص حل القضية الفلسطينية، وبناء وقيام الدولة، ويسهل على إسرائيل إجهاض مشروع الدولة الفلسطينية.

معادلة صعبة

بدوره، اعتبر الصحافي فتحي صباح عضو لجنة الوفاق والمصالحة في الحوار، التي تضم أكاديميين وإعلاميين ومستقلين، أن «موضوع المصالحة يشبه المعادلة الصعبة والمعقدة، فكل من حركتي «فتح» و«حماس» ترغبان ولا ترغبان في إتمام المصالحة المنشودة».

وأضاف صباح: من ناحية، أدركت الحركتان أن استمرار الانقسام بات أمراً خطيراً يهدد القضية الفلسطينية برمتها، ويعطي الفرصة لإسرائيل كي تنفذ مخططاتها، وتتهرب من استحقاقاتها، لذا فثمة رغبة لديهما لإنجاز المصالحة لمواجهة إسرائيل. أما من ناحية أخرى، فإن كلاً من الحركتين، لا ترغب في إتمام المصالحة المذكورة، فحركة «حماس» راضية بالوضع الحالي، لاسيما أنها تحكم غزة، وتسيطر على الأوضاع هناك، ولا ترغب في ترك العملية السياسية التي دخلتها من بوابة الانتخابات. كما أن حركة «فتح» والحكومة في رام الله، لا تريدان المصالحة، لأنها إن تمت ستصبح «فتح» شريكة لحركة «حماس» في الحكم، وهذا سيحرجها أمام المجتمع الدولي، الذي ينبذ «حماس» ولا يتعامل معها، ويرفض وجودها في أية حكومة فلسطينية، وإن حدث ذلك قد يعني فرض حصار مالي واقتصادي جديد على تلك الحكومة.

وبرأيه، فإن المخرج من المعادلة المعقدة والصعبة تلك هو أن يرضى الجميع، وبخاصة المجتمع الدولي، بنتائج أية انتخابات جديدة قد تجرى في المستقبل، حتى لو أفرزت حركة «حماس» مجدداً.

وفيما يتعلق بالمعضلات التي يواجهها ملف المصالحة، أكد أنها لا تتعدى ثلاث قضايا رئيسية، الانتخابات، ومنظمة التحرير، والأجهزة الأمنية، موضحاً أن حلها لا يتم إلا بتنازل كل طرف للآخر، وبوجود نوايا صادقة لدى الجميع.

مساعٍ جديدة

من جانبه، أكد المحلل السياسي والكاتب الصحافي طلال عوكل، وجود مساعٍ واتصالات جديدة في ملف المصالحة ما بين حركتي «فتح» و«حماس»، تهدف إلى معالجة تحفظات الأخيرة على الورقة المصرية، موضحاً أن هناك أكثر من مقترح لعلاج تلك القضية، من بينها إرفاق ملحق للورقة المصرية، يتضمن عدداً من البنود الجديدة، التي تهتم بعلاج النقاط موضع الخلاف.

وعلى الرغم من توقعه بأن يتم إنجاز النقاط المذكورة، وتوقيع حركة «حماس» على الورقة المصرية، فإن عوكل استبعد حدوث مصالحة حقيقية على الأرض، حتى لو تم إنجازها على الورق، لافتاً إلى أن «موضوع المصالحة الفلسطينية بات من أكثر المواضيع تعقيداً، وأصبحت له أبعاد إقليمية ودولية، وحسابات معقدة قد تعرقل تحقيق مصالحة حقيقية».

ولفت إلى أن سلوك الحركتين المتخاصمتين وتبادل الاتهامات بفشل جهود المصالحة، لا يشير إلى أن ثمة رغبة حقيقية بالبحث عن المصالحة، مشدداً على أن أية مصالحة حقيقية تحتاج إلى إرادة ونوايا صادقة، وبخاصة أن السنوات الثلاث الماضية كرست وقائع صعبة على الأرض، وخلقت واقعاً اجتماعياً معقداً، بحاجة إلى جهود وعمل شاق لمعالجته.

وفيما يخص فرص نجاح أية لجنة أو طرف عربي قد يرعى تطبيق أي اتفاق مصالحة مرتقب، أوضح عوكل أن «أية لجنة أو جهة، مهما كانت قوتها، لا يمكنها تطبيق اتفاق لا يرغب طرفاه في تطبيقه»، داعياً الحركتين المتخاصمتين إلى «التحلي بالشجاعة، والإرادة الفلسطينية لتحقيق مصالحة يتوق لها كل فلسطيني، لإنهاء الأوضاع المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون».

الزهار: ننتظر رداً على مقترحات جديدة

وكان محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، قد أكد أن حركته كانت تنتظر رداً من حركة «فتح» والسلطة الفلسطينية، بشأن آلية وضعتها «حماس» لدفع جهود المصالحة والتوصل إلى اتفاق يخرج الوضع الفلسطيني من أزمته.

وأوضح الزهار في تصريحات صحافية نشرت مؤخراً، أنه أجرى اتصالاً هاتفياً مع عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، والمسؤول عن ملف العلاقات الوطنية وملف المصالحة، لتفسير سوء الفهم الذي حصل بعد مجيء منيب المصري (رجل الأعمال الذي يبذل جهوداً للتوسط بين «حماس» و«فتح»)».

وأضاف: طرحنا عليهم آلية وطلبنا منهم التفكير فيها ... ونحن في انتظار ردهم، فإذا ما اتفقنا حولها يمكن الذهاب إلى مصر، ويمكن أن نجعل منها جزءاً من الاتفاق أو ملحقاً به».

لكن نقل عن الزهار القول إن المباحثات بين قيادتي «فتح وحماس تتركز حول نقطتين رئيسيتين؛ الأولى تتعلق بلجنة الانتخابات المركزية، والثانية تتعلق بمنظمة التحرير، ولا تزال «فتح» تدرس الموقف لكنها تتعاطى معه بإيجابية».

وأكد الزهار أن «حماس» اتصلت بالراعي المصري للمصالحة (قبل مجزرة أسطول الحرية) ووضعته في صورة التطورات، مستبعداً ذهاب وفد من «حماس» إلى القاهرة، وقال: إذا توصلنا إلى اتفاق مع «فتح» فسيتوجه وفد من «حماس» إلى القاهرة بعد ساعة لتوقيع الورقة المصرية، وإلا فما فائدة هذه الزيارة.

أما سامي أبو زهري الناطق باسم حركة «حماس»، فكان نفى ما نشر مؤخراً عبر بعض وسائل الإعلام، حول قطع مصر اتصالاتها مع «حماس»، قائلا: إن حركته لم تبلغ رسمياً بقطع مصر علاقاتها بالحركة.

وفيما يتعلق بملف المصالحة، أوضح أبو زهري أنه «لا يوجد أي جديد في هذا الملف، وأنه مجمد إلى حد كبير، وأن الحراك البطيء الذي يتسم به الآن ناتج عن بعض الاتصالات بين قيادة حركتي «فتح» و«حماس» وبعض المستلقين.

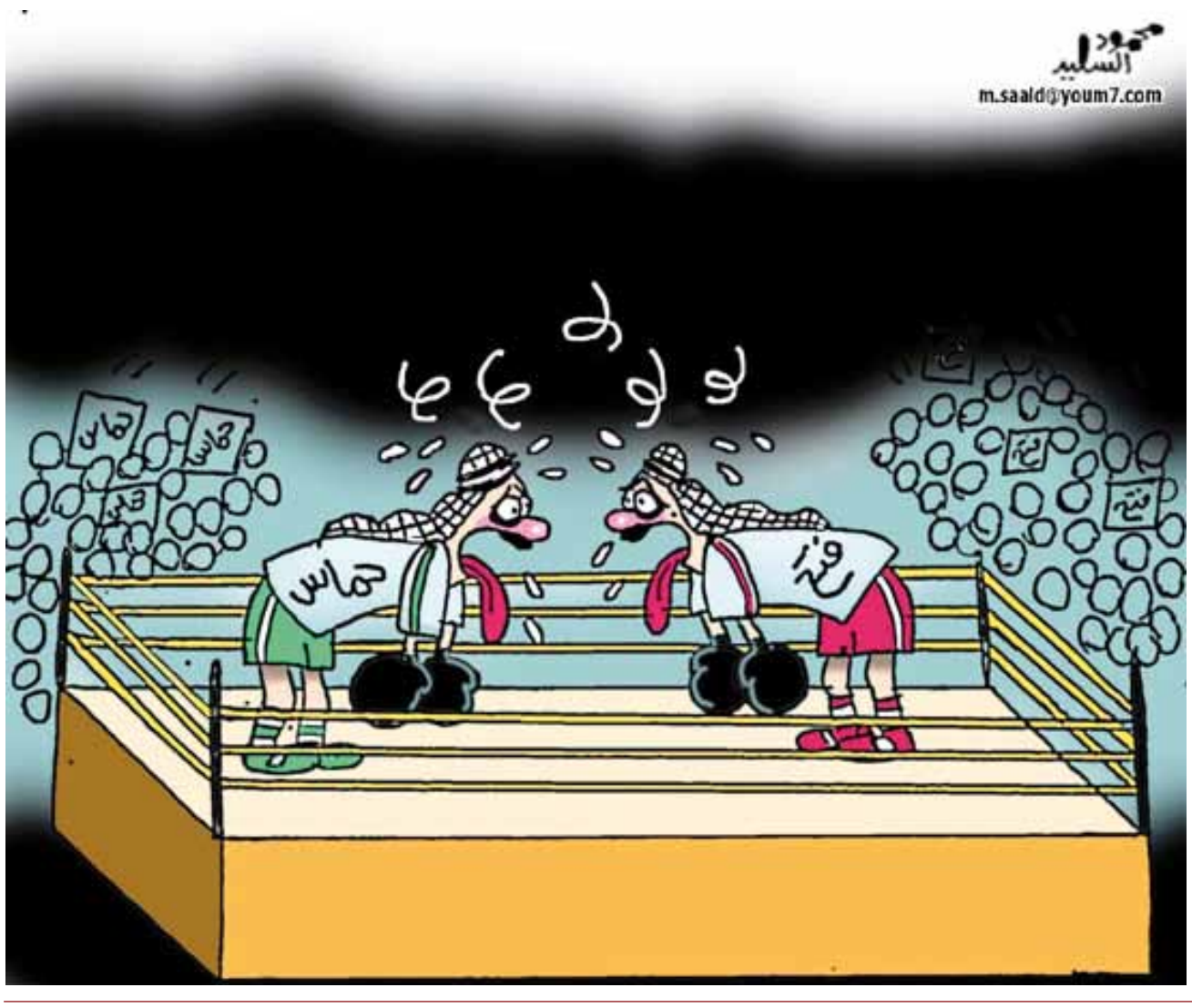

الانتخابات المحلية...

الفصائل تستجير بالعشائر وتذهب للمحاصصة.. والعطش للسلطة يمزق الأحزاب والعائلات

تمثيل المرأة يتراجع في ٦٠٪ من المجالس المحلية إلى ١١٪ فقط!

غازي بني عودة

لا يزال السؤال المتعلق بإمكانية إرجاء الانتخابات المحلية أو إلغائها قائما ومحتملا رغم كل الاستعدادات الجارية على الأرض لإتمامها في موعدها المقرر (٢٠١٠/٧/١٧)، وتحولت أصوات حماس «النائمة» إلى مصدر لتغذية الهواجس والمخاوف، وأصبحت الخلافات والسعي إلى الجاه والزعامة قاسما أعظم يجمع مختلف الأوساط والكتل المتنافسة التي تشترك أيضا فيما باتت تعانيه من تشرذم وتمزق ينمو تصاعديا على إيقاع مساعي وعطش الأفراد والمجموعات الصغيرة (الحزبية والعشائرية) للسلطة والمناصب.

هكذا أصبحت الانتخابات المحلية القادمة، فعلا من الفوضى العارمة، يأمل كل طرف أن يجعلها «منظمة وخلاقة» لخدمة مصالحه وتمكينه من حصاد أكبر المكاسب.. هكذا تبدو ساحة الانتخابات الفلسطينية عشية اغلاق الباب أمام ترشيح المتنافسين والكتل، فالجميع يحاول أن يجد له «موطئ مقعد» ضمن الصفوف الأولى، والنتيجة مزيد من التشظي بين مختلف الأوساط والأجسام، سواء الفصائلية منها أو عائلية الطابع.

منذ أن اصدر الرئيس محمود عباس المرسوم القاضي بإجراء الانتخابات المحلية في السابع عشر من تموز المقبل انطلقت محاولات (قادتها حركة فتح) لبلورة صيغة توافقية تحسم العملية الانتخابية قبل وصول الناخبين إلى صناديق الاقتراع، لاسيما أن حركتي حماس والجهاد الاسلامي أعلنتا أنهما لن تشاركا في هذه الانتخابات.

حركة فتح تسعى لتحقيق هذه الصيغة الائتلافية عبر كتلة موحدة تضم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية دون أن تغفل بالطبع الامتدادات والتقاطعات العشائرية التي تشكل عنصرا أساسيا في حسابات جميع الفصائل.

«فتح» لديها أسبابها للذهاب نحو هذا الخيار (خيار الكتلة الموحدة أو الوحيدة للفصائل) كما يرى المراقبون، وفي المقابل فإن بعض فصائل منظمة التحرير لديها حسابات مغايرة، يغذيها غياب «حماس» عن المنافسة الانتخابية، وهو أمر تراهن عليه هذه الفصائل كفرصة لتحقيق مكاسب أكبر.

لكن، ومنذ اليوم الأول لإطلاقه، فإن خيار الكتلة الموحدة للفصائل سرعان ما أخذ يتآكل ويتبدد لسببين رئيسيين، الأول مرتبط برهان البعض على بلوغ نتائج أفضل خارج هذه الصيغة، والثاني يتعلق برفض فكرة الكتلة الموحدة نظرا لما تمثله من افراغ للعملية الانتخابية من محتواها كممارسة ديمقراطية، حيث أن الكتلة الموحدة ستجسد بشكل أو بآخر فكرة المحاصصة بين الفصائل وتلغي بقرار فوقي مسبق إرادة الناس وتبعدهم عن ممارسة حقهم الانتخابي.

الصوت الحمساوي .. الغائب الحاضر

إصرار «فتح» على مثل هذا الائتلاف يتغذى أساسا من الهواجس القائمة لدى السلطة، و«فتح» تحديدا، بشأن الأوزان الانتخابية التي ستظهرها عملية الاقتراع وما قد يترتب على ذلك حال كشف هبوطا في شعبية حزب السلطة.

فالمنافسة التي كانت حضرت في الانتخابات السابقة بين قطبين رئيسيين (فتح وحماس) سترتدي في هذه الانتخابات ثيابا أخرى. الآن (شكليا أو رسميا على الأقل) هناك قطب واحد في ساحة المنافسة الانتخابية هو «فتح»، وهذا أمر يبرر هواجسها، وربما مخاوفها، من الخروج بحصاد انتخابي ضعيف، بسبب احتمالية قيام «حماس» باستغلال صناديق الاقتراع للانتقام السياسي من غريمتها «فتح» عبر التصويت لقوائم أخرى كالجبهة الشعبية أو المبادرة أو حزب الشعب.. إن لم نقل إنها قد تشكل بعض القوائم العائلية أو المستقلة في بعض المواقع!!

ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية الدكتور رائد نعيرات، «إن هذه الانتخابات واجهت عدة إشكالات، أولها المشكلة السياسية، فلا توجد انتخابات في الكون دون إجماع سياسي على إجرائها، وبالتالي لا يمكن الاتفاق على النتيجة في ظل الخلاف على الآلية التي اتبعت في الوصول إليها».

ويرى نعيرات أن المشكلة الرئيسة التي تواجهها الانتخابات تتمثل بتقوية النزوع نحو العائلية والابتعاد عن الأجواء الحزبية، «حيث يتم الذهاب بهذا الاتجاه لسببين يتعلق أحدهما باستبعاد حدوث مقاطعة علنية للانتخابات، أما السبب الثاني فإنه مرتبط بمخاوف من النتائج التي لا يريدون لها ان تظهر على أساس سياسي»، إذ أن إجراء الانتخابات على أساس عائلي يتيح تفسير الانتصار والهزيمة سياسيا أو عائليا إن أردنا.

ويشكل الصوت الحمساوي (النائم إن جاز التعبير) مصدر قلق ومخاوف تنطلق من فكرة أن عناصر وأنصار «حماس» إن ذهبوا للانتخابات فإنهم سيمنحون أصواتهم للقوائم التي تنافس «فتح» (الجبهة الشعبية أو المبادرة الوطنية مثلا)، وبالتالي هبوط حصة «فتح»، وهو أمر إن تحقق فإنه سيحدث مشكلة كبيرة لحركة فتح.

وحسب نعيرات، فإن المخاوف من ثقل «حماس» الانتخابي الذي قد يذهب لآخرين شكل عنصر دفع باتجاه إضفاء النفس العائلي على الانتخابات (للتخفيف من وطأة إمكانية هبوط حصة «فتح» الانتخابية)، مرجحا أن يمارس أنصار وأعضاء «حماس» نوعا من «الانتقام السياسي لإفشال حركة فتح أو إضعاف نجاحها».

وعليه، فإن نعيرات وكنتيجة لكل ما سلف، يرجح إلغاء الانتخابات المحلية المقررة في السابع عشر من تموز المقبل أو تأجيلها أو حصرها في بعض المواقع التي تستطيع فيها حركة فتح تحقيق فوز واضح.

ويقول: أستبعد أن تتم الانتخابات لسببين؛ أولهما أن «فتح» غير جاهزة، وإجراؤها سيقود إلى صراعات، وثانيهما لأنها قد تضعف من شعبية «فتح» بشكل كبير (وهذا شيء واقعي إن حصلت على تاييد دون المستوى) أو إن حصل تنظيم آخر كالجبهة الشعبية مثلا على تأييد عال.

ويضيف: حتى الآن الصوت الحمساوي غير معروف أين سيذهب، وهو مجبر أن يذهب لخيارين، أولهما وضع ورقة بيضاء في الصندوق، أو التصويت للجبهة الشعبية أو المبادرة الوطنية أو لتيارات أخرى قد تكون أقرب لحركة حماس.

وينوه نعيرات إلى الاستطلاع الذي أجرته جامعة النجاح الوطنية مؤخرا، وأظهر أن ٤٧٪ من أصحاب حق الاقتراع في الانتخابات لم يحسموا بعد من سيختارون.

ويقول: إن قسما أساسيا من أفراد هذه الفئة التي تشكل نحو نصف جمهور الناخبين هم أشخاص يخشون التصريح عن نواياهم، وبالتالي قد يكون جلهم من أنصار «حماس» أو أنهم لم يحسموا بعد خياراتهم، وبالتالي فإنهم كتلة انتخابية متحركة وقادرة على قلب النتائج.

دور الحزب والعشيرة

يبدو أن صورة العلاقة بين الحزب والعشيرة قد شهدت تحول إضافيا يصب في خانة القبلية دون الحزبية، فالأحزاب وكما هو ملاحظ في التحضير للانتخابات الحالية ذهبت للاكتفاء بدور التابع للعشيرة، فيما تبلورت لدى العشائر والعائلات قناعات معاكسة تقول بأنها تستطيع فعل ما تعجز عنه الأحزاب.

ويتضح هذا الأمر من آليات وصيغ تشكيل القوائم الانتخابية، حيث تمت دعوة العائلات لاختيار مرشحيها ضمن قوائم الأحزاب، كما تم تفصيل قوائم الأحزاب كي تتفق مع الخارطة العشائرية في هذا الموقع أو ذاك، ما أنتج قوائم حزبية الاسم عشائرية المضمون والنتيجة والغاية.

ومما أسهم في تجذر دور العشيرة (في الانتخابات الحالية) أن «حماس» تغيب عن المشاركة العلنية، وبالتالي فإن أنصارها وعناصرها سيسعون للتخفي تحت عباءة العشيرة أو العائلة، فضلا عن أن العديد من الأحزاب قد تآكلت واضمحل حضورها الشعبي والسياسي، بحيث أصبحت مضطرة للاحتماء بالعائلة بعد أن كانت الصورة عكسية في السابق (العائلات كانت تحتمي بالأحزاب).

الانتخابات .. السلطة.. والانقسام

ورغم أن إجراء الانتخابات المحلية قد استحق قانونيا (انتهاء ولاية المجالس المحلية المنتخبة) إلا أن البعض يرى أن هذا الأمر ليس غير جزء من الحقيقة من خلال ذهابه إلى إثارة الأسئلة المتصلة بعدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي استحقت دستوريا هي الأخرى، كما يغمز هؤلاء من زاويتي تعيين مجالس بديلة خلال العام الأخير، فضلا عن عدم إجراء المرحلة الخامسة من الانتخابات المحلية، وهو أمر كان من الممكن تحقيقه خلال السنوات الماضية رغم الانقسام.

ويقول نعيرات: لقد حكمت السلطة جملة من العناصر، فالسلطة بدأت تدخل حالة ركود سياسي، وبالتالي فإنها تسعى لإيجاد ما نسميه الحالة السياسية.

وفي المقابل، هناك وجهة نظر تقول إن هناك فارقا جوهريا بين الانتخابات المحلية من جهة والتشريعية والرئاسية من جهة أخرى، وترى انه فارق يبرر إجراء الأولى وتأجيل الثانية.

ويشير النائب بسام الصالحي، أمين عام حزب الشعب، إلى أن «هناك فارقا من حيث كون الوطن دائرة واحدة، وكونها انتخابات سياسية تخص الوطن، فإجراء الانتخابات التشريعية او الرئاسية في ظل عدم مشاركة غزة يمكن أن يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، لذا تم تأجيلها علما أن القانون يعطي حلولا لوضع عدم إجرائها (استمرار ولاية الرئيس والتشريعي).

ويضيف: في المقابل، فإن الانتخابات المحلية تتم في نطاق كل تجمع، وانتهاء مدة البلديات سيؤدي الى تعيينات، وهذا أمر مرفوض وقد أخذ بالاعتبار، وبحكم محليتها فقد كان هناك توجه لإجرائها»، لافتا إلى أن حزب الشعب كان رفض المشاركة في التعيينات وتحفظ عليها ويرى أن الانتخابات هي الخيار الأفضل.

ويقول الصالحي: من دون شك، فإن تعطيل الانتخابات في قطاع غزة له انعكاسات سلبية، ولكن هناك اعتبارا آخر يتمثل بأن لا يصبح الانقسام عاملا إضافيا في تقليص المظاهر الديمقراطية.

ويرى أن منطق «حماس» المتمثل برهن الانتخابات بالانقسام وإنهائه يقود إلى مردود ونتائج أسوأ بكثير من إجرائها في ظل عدم مشاركة غزة، ما دفع بحزب الشعب إلى الذهاب للخيار الثاني المتمثل بإجراء الانتخابات والعمل على تكريس أحد أوجه الديمقراطية رغم الانقسام الذي قد تكون الانتخابات إحدى وسائل إنهائه.

الائتلافات .. والمرشح المثالي

لا شك بأن تشكيل قائمة وحدة وطنية تضم مختلف فصائل منظمة التحرير يعتبر خيارا يسعف «فتح» والعديد من الفصائل ويبعد شبح حركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين أعلنتا مقاطعة الانتخابات، لكنه لم يكن الخيار الوحيد لدى قوى اليسار، خاصة الكبرى منها.

ورغم أن بعض الفصائل حاول استبعاد فكرة الائتلاف المركزي الموحد، وسعت لصيغ مغايرة أبرزها يقوم على تشكيل ائتلافات غير مركزية (مناطقية)، إلا أن هذه المساعي وما يتصل بها من خيارات يفضح دوافع هذه الفصائل التي تنطلق من حقيقة التباين في الأوزان بين موقع وآخر، وبالتالي من الاهتمام أولا بما سيخصص لها من حصص متباينة وليس انطلاقا من حرصها على تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وتكريس الفعل الديمقراطي.

وقد عبر ممثلون ومتحدثون باسم أكثر من فصيل عن ضرورة أن تخضع التحالفات التي يرغبون أو يسعون لها لخصوصية كل موقع، في حين عملت الفصائل بتباين يصل حدود التناقض الصارخ مع الذات من حيث صيغ التحالفات والاصطفافات التي عملت على بلورتها. ببساطة، وكما تظهر متابعة التفاصيل على الأرض، فإن أحدا لا يعمل ضمن أي خطوط حمر كما يقال، وكل شيء أصبح مباحا باستثناء الرهان على المصلحة الحزبية أو الذاتية والفردية.

وأدى هذا المناخ إلى ما يمكن وصفه «المرشح المثالي» الذي تسعى كل قائمة لاستقطابه لصفوفها، فهو أولا يجب أن يكون صاحب نفوذ و»ابن عيلة» (يفضل أن تكون كبيرة)، له حضور اجتماعي واقتصادي، ينتمي أو محسوب على حزب قوي (إن لم يكن من حزب السلطة)، صاحب شهادة أو منصب أكاديمي..!!

وفي خضم كل هذا، سيطرت حالة من التشظي والانقسام الداخلي على المشهد الانتخابي طالت مختلف الأحزاب، وكذلك العائلات، على حد سواء، فلا يكاد ينجو منها أي حزب أو عائلة، فحركة فتح كبرى الفصائل الفلسطينية ظنت بعد مؤتمرها العام أن الوحدة التنظيمية الداخلية قد أصبحت أمرا مسلما به، لكنها اصطدمت بمسؤولين فيها أو محسوبين عليها يشكلون قوائم منافسة لها في هذا الموقع أو ذاك، ما خلق حالة من الارباك التي لا شك ستنعكس على أداء الحركة.

ولم يقتصر الأمر على حركة فتح، فالفصائل الأخرى دون استثناء تعيش ذات الحالة، وإن اتخذت أشكالا أخرى تجسدت في مجملها بتحالفات عقدها كوادر منها مع بعض الكتل المنافسة لتنظيماتهم، ناهيك عن أن التيار الديمقراطي على الساحة الفلسطينية أخفق في بلورة قائمة واحدة موحدة، حيث برزت قوائم خاصة بحزب الشعب مثلا، وأخرى بالجبهة الشعبية أو مدعومة منها، وثالثة من التنظيمين معا (الشعبية وحزب الشعب)، ورابعة تحالفت فيها «الشعبية» مع «فتح»، وخامسة تحالف فيها حزب الشعب مع «فتح»، وهكذا...

وبين هذا وذاك، فإن العائلات هي الأخرى تمر بحالة مماثلة من حيث تمزق معظمها بين عدة كتل تحت وطأة الفردية والتنافس على الزعامة والوجاهة.

النساء ولعبة القانون والتفسير

ما لبث قانون الانتخابات أن أعطى النساء نسبة تمثيل لا تقل عن ٢٠٪ (الكوتا) حتى بدأت عملية قضم تدريجي لهذه النسبة أوصلتها في النهاية وعلى الأرض إلى قرابة ١٢٪، وذلك من خلال التعديل الذي تم فيه استبدال صيغة الـ ٢٠٪ بسيدتين في كل مجلس تقل مقاعده عن ١٣، والتفسيرات الخاصة بالمجالس التي تضم ٩ مقاعد (سيدة واحدة)، والمواقع التي لا يزيد عدد ناخبيها عن ١٠٠٠ مقترع التي غاب إلزام الكتل فيها بشأن ترشيح النساء.

وبالعودة إلى الدورة السابقة من الانتخابات المحلية، فإن الأرقام تظهر أن نسبة تمثيل النساء في مجمل المجالس المحلية بلغت نحو ١٩٪، علما أن قسما من هؤلاء النساء نجح في الفوز ببعض مقاعد المجالس المحلية بعيدا عن الكوتا النسوية أو الحصة التي منحها القانون للمرأة، ما يعني أن النسبة الحقيقية للكوتا كانت دون الـ ١٩٪.

ووفقا لنشرة توضيحية ولإعلانات بدأت لجنة الانتخابات ترويجها خلال الأيام الماضية بشأن مشاركة المرأة والقوائم، فإن القوائم التي تضم أقل من ١٠ مرشحين يجب أن تضم امرأة واحدة، ما يعني أن نسبة تمثيل النساء المكفولة قانونا في هذه المجالس ستصبح نحو ١١٪ فقط!

وتوضح خارطة توزيع الهيئات المحلية أن الغالبية العظمى من المجالس التي ستجرى فيها الانتخابات تضم ٩ مقاعد (١٨١ من أصل ٣٠٢ هيئة)، أما تلك التي تضم ١٥ مقعدا فعددها ١٤ هيئة فقط، إلى جانب ٤١ هيئة تتألف مجالسها من ١٣ مقعدا، و ٦٦ هيئة تضم ١١ مقعدا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفئتين اللتين تتألف مجالسهما من ١١ مقعدا و١٥ مقعدا هما الأقرب لتحقيق تمثيل يعادل النسبة التي كانت حددت أصلا ككوتا نسوية (٢٠٪)، لكن هاتين الفئتين تشكلان مجتمعتين ١٨٪ فقط من مجموع المجالس المحلية.

بكلمات أخرى، فإن القانون يتيح تحقيق كوتا نسوية تصل إلى نحو ٢٠٪ في ١٨٪ من مجموع المجالس المحلية، بينما يهبط تمثيل المرأة في ٦٠٪ من المجالس إلى ١١٪ فقط، كما يبقي الباب مفتوحا أمام عدم تمثيل النساء مطلقا في بعض المجالس الأخرى التي تضم ١٠٠٠ ناخب أو أقل.

وتشير الكاتبة والباحثة في قضايا المرأة ريما نزال، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إلى أن القانون الذي سيسري في الانتخابات المحلية المنتظرة هو قانون رقم ١٢ /٢٠٠٥، «وهذا فيه تراجع عن القانون رقم ١٠».

وتقول نزال: عند التمحيص في التفاصيل المتعلقة بتمثيل المرأة، نجد أن هناك تراجعا واضحا يقوض فكرة الـ٢٠٪ ككوتا للنساء.

وتلفت إلى المجالس المؤلفة من ٩ مقاعد وحصر المقاعد المخصصة للنساء فيها (وفقا للكوتا) بمقعد واحد، وكذلك التجمعات التي يقل عدد الناخبين فيها عن ١٠٠٠ شخص وما منح فيها للقوائم المتنافسة من حرية لاختيار الأماكن المخصصة للمرأة، ما يعني أن فرص منح النساء مواقع فوز حقيقية غير ملزمة، وبالتالي تراجع أو انعدام فرص وصول النساء في هذه الأماكن.

وتفرض هذه المسائل والتفاصيل التي تمس جوهر فكرة كوتا المرأة، حقيقة وحدود الحماية التي وفرها القانون في نصه الأول (٢٠٪) وهو أمر تم تقويضه عبر تعديلات وتفسيرات أخرى لم تتوقف الحركة النسوية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني أمامها بجدية خلال وبعد الانتخابات السابقة.

«الكوتا» .. هل لا تزال ضرورية؟

وترى نزال انه لا يزال من المبكر التخلي عن الكوتا التي إن ألغيت فإن الأمور ستعود إلى سابق عهدها، فدور العشيرة ما زال قويا، وهي تدافع عن دورها.

وتقول: أعتقد أن الكوتا إن رفعت فإن الأمور ستعود إلى سابق عهدها تقريبا، صحيح أن هناك اعترافا بنساء نجحن، لكن الأمر لم يرتق إلى الاعتراف بدور المرأة بشكل عام، فما تم هو اعتراف بحالات نسائية وليس بالمرأة عامة.

وتضيف تعقيبا على مدى ابتعاد الأحزاب عن الفكرة الاستخدامية للمرأة كوسيلة للوصول إلى مزيد من المقاعد من خلال ما تتيحه الكوتا: الأحزاب لا تزال في نفس المجرى بشأن القانون الملزم، وهي تحاول أن تجامل المجتمع ولا تحاول أن تفعل شيئا ملموسا إزاء المرأة، وموقفها غير حاسم تجاه وجود المرأة في المجالس.

ما أخذ بالكوتا سحب بالتعيين

وتوضح نزال أنه ومنذ سنة (بعد أن استقال بعض المجالس وتم تعيين عدد منها) فإنه «كانت تتم استشارة العشائر من قبل الأحزاب في المجالس البلدية، كما أن الأحزاب في حواراتها لم تطرح مسألة النساء بالشكل المطلوب».

وتشير إلى أن بعض الأحزاب كان يطالب بحصر ممثليه بالرجال دون النساء، وتقول: وصلت الأمور إلى حد أن ممثلي بعض الأحزاب كانوا يقولون إنه إن تم تمثيل أحزابهم برجال (دون النساء) فإنها (أي تلك الأحزاب) ستكون ذات حضور أقوى في مواقعها، لذا لم يتم ترشيح نساء للعديد من المجالس التي تم تعيينها.

وفضح تعيين ٣٠ مجلسا محليا الموقف الحقيقي والهش للأحزاب والسلطة (ممثلة بوزارة الحكم المحلي) تجاه المرأة، حيث غابت النساء بشكل تام عن ٢١ مجلسا محليا من أصل ٣٠ مجلسا تم تعيينها.

بكلمات أخرى، فإن الوزارة والأحزاب أسقطت تمثيل النساء في ٧٠٪ من مجموع المجالس المعينة، بينما التزم المجتمع الفلسطيني بمختلف مؤسساته وأوساطه الصمت إزاء ذلك!

باختصار، فإن ما أخذ بالكوتا سحب بالتعيين حين عينت وزارة الحكم المحلي مجالس بديلة لتلك التي استقالت، حيث وجدت الوزارة نفسها حرة من الإلزام القانوني ومن أي ضغط أو مطالبة حقيقية من الأحزاب والأوساط المجتمعية لتضمين تلك المجالس تمثيلا ولو شكليا للنساء.

حقائق وأرقام حول الانتخابات المحلية

- ستجرى الانتخابات المحلية في هذه الدورة استنادا إلى قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وحسب النظام الانتخابي النسبي (القوائم) ما يعني أن كل هيئة محلية ستعتبر دائرة انتخابية واحدة يخصص لها عدد من الأعضاء وفقا لعدد سكان الموقع.
- وفقا لهذا القانون، فإن عدد أعضاء الهيئات المحلية المنتخبة في كل موقع سيحدد ضمن أربع فئات، بحيث يتألف المجلس في مراكز المحافظات من ١٥ عضوا، بينما يتولى إدارة البلديات في الهيئات التي يزيد عدد سكانها على ١٥ ألف نسمة مجلس مكون من ١٣ عضوا، أما الهيئات التي يزيد عدد سكانها على ٥ آلاف نسمة فيحدد لها مجلس مكون من ١١ عضوا، ويتولى الهيئات التي يزيد عدد سكانها على ألف نسمة مجلس مكون من ٩ أعضاء.
- حدد القانون الانتخابي نسبة الحسم بـ ٨٪ من الأصوات الصحيحة للمقترعين، بمعنى أن الكتلة التي لن تحصل على هذه النسبة لن تمثل بأي مقعد في المجلس.
- حسب القانون، تجرى الانتخابات في جميع المجالس المحلية في آن واحد، لكنها في هذه الدورة لن تجرى في قطاع غزة نظرا لحالة الانقسام القائمة ورفض حركة حماس ذلك.
- عدد الهيئات المحلية في الأراضي الفلسطينية ٥١٠ هيئات، ستجرى الانتخابات وفقا لتنسيب وزارة الحكم المحلي في ٣٠٢ هيئة محلية منها.
- توضح خارطة توزيع الهيئات المحلية أن الغالبية العظمى منها تضم ٩ مقاعد (١٨١ هيئة)، وذلك مقابل ١٤ هيئة فقط تضم ١٥ مقعدا، و٤١ هيئة تضم ١٣ مقعدا، و٦٦ هيئة تضم ١١ مقعدا.
- جرت الانتخابات المحلية في دورتها السابقة على أربع مراحل، واستغرق إتمامها نحو عام كامل دون أن تستكمل في مرحلتها الأخيرة الخامسة، التي كان من المفترض أن تشمل ٦٢ هيئة محلية، بينها بعض المدن الكبرى كمدينتي الخليل وغزة.
- أدخلت على قانون الانتخابات ثلاثة تعديلات جوهرية قبيل وخلال الفترة التي تمت فيها الانتخابات السابقة، تناولت مسألة انتخاب رئيس الهيئة المحلية من قبل أعضاء المجلس (كان القانون حدد ذلك بجعل انتخابه مباشرا من قبل الجمهور)، كما تم تغيير النظام الانتخابي من نظام الأكثرية (اعتمد في مرحلتي الانتخاب الأولى والثانية) إلى نظام التمثيل النسبي. أما التعديل الثالث، فقد تناول خفض نسبة الحسم من ١٠٪ إلى ٨٪. كما طال الكوتا النسوية، حيث تم استبدال صيغة الـ ٢٠٪ ككوتا بسيدتين اثنتين، ما شكل تراجعا واضحا عن حدود الكوتا، وهو أمر سرعان ما أعقبته تفسيرات ظهر بعضها هذه الأيام، وأدت إلى مسخ ما يحميه القانون ككوتا حقيقية للنساء.
- في الانتخابات السابقة، حصلت «فتح» على ما يعادل ٥١٪ من مقاعد مجالس الهيئات المحلية، أما «حماس» فقد حصلت على ٣٠٪ من المقاعد (بفارق ٢١ نقطة)، علما أنه إذا نظرنا إلى الفارق في عدد الأصوات بين الحركتين، فإننا سنجد أن هذه الفجوة (التي تبقى لصالح «فتح») تهبط إلى ٣ نقاط فقط، حيث حصلت «فتح» على ٣٧٪ من مجمل أصوات الناخبين مقابل ٣٤٪ حصلت عليها «حماس». أما تفسير هذا التباين، فإنه يعود لتباين الوزن الانتخابي لكل مقعد، وغلبة حضور «فتح» في الريف (حيث الوزن الانتخابي للمقاعد أقل) مقارنة بما هو عليه في المدن.
- فازت النساء في الانتخابات السابقة بما مجموعه ٥٣٠ مقعدا حصلن على ٢٩٦ منها بالمنافسة، و٢٤٤ بإعمال القانون (الكوتا)، أي أن نحو ٥٦٪ منهن فزن بالمنافسة، ونحو ٤٤٪ بإعمال القانون الذي لا شك بأنه شكل دافعا قويا للناخبين والقوائم لاختيار النساء، وبالتالي فوز قسم منهن.

قد يتم قريباً .. وقد لا يتم

المطالبة بالتعديل الوزاري .. ضرورة أم لهدف في نفس يعقوب؟!

حسام عز الدين

نقل أحد الصحافيين عن عضو بارز في حركة «فتح»، الفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن رأيه في رئيس الوزراء سلام فياض، قوله «سواء أحببته أو كرهته فإن سلام فياض هو المتحكم في الأمور الآن».

وبات فياض بعد أن تولى زمام الأمور في إدارة دفة الحكومة عقب إقالة حكومة إسماعيل هنية إثر سيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة، يحظى باهتمام إعلامي واسع، ليس من الصحافة المحلية فحسب، بل ومن قبل وسائل إعلام عالمية وباحثين.

وكان فياض أعلن عقب تأديته اليمين الدستورية عند تشكيل حكومته في أيار من العام الماضي، وذلك بعدما تولى منصبه رئيساً لحكومة طوارئ، أن هذه الحكومة ستبقى حكومة انتقالية إلى حين توافق الفصائل الفلسطينية على تحقيق المصالحة الداخلية.

لكن بعد مرور عام بالكامل، لا يبدو أن هناك اتفاقاً بين الفصائل يلوح في آخر النفق، الأمر الذي أسهم في بقاء الحكومة قائمة بذات التشكيلة التي أعلن عنها، وإن كان مع بعض التغييرات لاحقاً.

وتطور عمل حكومة فياض عقب إعلان حكومته الجديدة، وبخاصة أنه أضاف وزراء جدداً من فصائل أخرى من منظمة التحرير الفلسطينية.

واستخدم الباحث الأميركي ناثان براون في دراسة له عن الواقع السياسي الفلسطيني مصطلح «الفياضية الجديدة»، في إشارة إلى الدور الذي لعبه فياض عقب إقالة «حكومة حماس».

وقال براون في دراسته «إن مساهمة سلام فياض في هذه التطورات حقيقية، فهو استحضر الكفاءة ونال الاحترام الدولي» بيد أن توصيف الكاتب توماس فريدمان لـ «الفياضية» على أنها شيء جديد في العام العربي، «ينم عن قراءة انتقائية للغاية في التاريخ».

وتابع الكاتب «المقاربة التي انتهجها فياض هي الحوكمة (حكومة تكنوقراط، ملتزمة بالشفافية المالية، وتنظيم السلطة، والكفاءة، والحكم الرشيد، والأجهزة الأمنية العصرية والأقل حزبية، والتطور الاقتصادي، وكل هذا يستند إلى الفكرة بأن الحوكمة يمكن أن تكون أفضل حتى في ظروف الاحتلال المستمر».

إلا أن الكاتب الأميركي يقول «إن برنامج فياض ليس جديداً، وهو يجذب فقط ذلك المستوى من الدعم الدبلوماسي الدولي الذي كان حجب عن الجهود المبكرة الأولى».

وفي ظل الجدل الفكري القائم حول السياسية التي انتهجها فياض في إدارة الحكومة، التي أظهرت نوعاً من التطور والنمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، على الأقل وفق ما جاء في تقرير الاتحاد الأوروبي عن علاقات الجوار الأوروبية الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٩، تبدي فصائل فلسطينية منضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية معارضتها للتركيز على البعد الاقتصادي قبل التحرر الوطني.

ويقول نائب الأمين العام للجبهة الشعبية عبد الرحيم ملوح، «إن المرحلة الفلسطينية الراهنة لا تزال مرحلة تحرر وطني قبل الحديث عن عملية بناء مؤسسات وسلطة ودولة»، ويوافق مسؤولون في حركة «فتح» على هذا الرأي.

غير أن هناك من يقول إن سياسة فياض القائمة على مواصلة البناء «حيثما أمكن»، وصولاً إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية مع نهاية العام ٢٠١١، تحظى بشعبية بين الفلسطينيين.

وفي هذا السياق، فإن زيارات فياض المتواصلة، وافتتاحه مشاريع تنموية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، تبدو من وجهة نظر البعض كمحاولة لتعزيز شعبية الرجل بين الفلسطينيين في حال خاض أي انتخابات مقبلة.

واعتبر اقتصادي أكاديمي فلسطيني، طلب عدم ذكر اسمه، أن ما يقوم به فياض لا يمكن أن يكون أداة قياس لمدى شعبيته بين الفلسطينيين.

وقال: صحيح أن المشاريع التي يقوم بها فياض قد تشكل شعبية ما له، إلا أن ما حققه في الأراضي الفلسطينية قد يضيع في أية لحظة في ظل التماس الشعبي اليومي مع الاحتلال.

ومع استمرار الجدل حول الدور الذي لعبه فياض في السنوات الثلاث الماضية في الضفة الغربية، والذي لا يمكن لأحد تجاهله، فإن حركة «فتح» أظهرت رغبتها في المشاركة في إدارة الأمور الحكومية، حينما طالب مجلسها الثوري بإجراء تعديل وزاري في الحكومة.

وجاء في البيان الختامي للمجلس الثوري الذي انعقد في نيسان الماضي، «إن المجلس الثوري، وفي إطار تعزيز وتحصين الحكومة الفلسطينية في خدمة الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، يوصي السيد الرئيس بإجراء تغيير وزاري وفق صلاحياته الدستورية، مع تحديد السياسات الكفيلة بضمان صمود أبناء شعبنا وتنمية قدرتهم في مواجهة سياسات الاحتلال، وتحقيق أمنهم الاقتصادي والاجتماعي، وكفالة حقوقهم التعليمية والصحية، مقدراً الظروف الصعبة التي عملت فيها الحكومة الحالية».

وإضافة إلى التعديل الوزاري في الحكومة، طالب المجلس الثوري أيضاً «بتعزيز الإعلام الرسمي الفلسطيني، وإعادة هيكلة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وفق إجراءات محددة». وقالت مصادر فتحاوية إن الإجراءات «المحددة» المقصودة هي استبدال رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون ياسر عبد ربه بشخصية فتحاوية، على الرغم من التطور الكبير على أداء التلفزيون بعد تسلم عبد ربه مهام الإشراف عليه.

وحسب أكثر من مصدر في حركة «فتح»، فإن رغبة الحركة في إجراء تعديل وزاري على حكومة فياض، إنما جاء إثر ما اعتبره البعض «إعادة بناء أطر الحركة في مؤتمرها السادس»، وبالتالي ترى الحركة أنه من الضروري أن تسهم في العمل الحكومي بشكل يفوق ما هو عليه الآن.

إلا أن ما يميز دعوة «فتح» لإجراء تعديل وزاري أنها صدرت عن المجلس الثوري، وليس عن اللجنة المركزية، حيث يضم المجلس الثوري الكم الأكبر من القيادة الفتحاوية الجديدة، التي تم انتخابها في المؤتمر السادس للحركة الذي عقد في بيت لحم في شهر آب من العام ٢٠٠٩.

وقد لا يحالف الحظ أعضاء في اللجنة المركزية لحركة «فتح» للدخول في الحكومة في حال حصل أي تعديل، كون المؤتمر السادس اتخذ قراراً بمنع المزاوجة ما بين عضوية اللجنة المركزية والمناصب الوزارية.

وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن «تفسيراً جديداً» لهذا القرار قد يفسح المجال لأعضاء في اللجنة المركزية لتبوّء مناصب وزارية في الحكومة، حيث يروج لتفسير مفاده أن القرار يشمل فقط من تسلم مهمات في اللجنة المركزية (المفوضون)، أما الباقون فبإمكانهم أن يكونوا أعضاء في أي حكومة.

ومهما كانت طبيعة وحدود التغييرات المطلوبة في الحكومة، إلا أن جدلاً متواصلاً داخل حركة «فتح» حول حكومة فياض لا يزال قائماً.

ويقول أحد الفتحاويين من القيادة الشابة للحركة، إنه طالما أن «فتح» تبنت برنامجاً تنموياً وسياسياً في مؤتمرها السادس، وطالما أنها صاحبة المشروع السياسي، فيجب أن يكون لها دور أساسي في إدارة الحكومة.

غير أن آخرين من «فتح»، يقولون إن فياض أصلاً «كان خياراً فتحاويا»، وبالتالي فإن نجاحه في إدارة الحكومة إنما يعني نجاح «فتح»، وفشله إنما يعني فشل الحركة أيضاً.

ويبدو أن إثارة قضايا التعديل الوزاري داخل المجلس الثوري، التي غلفت بانتقادات لإدارة فياض للحكومة بمعزل عن النهج التقليدي السابق، هي ما دفع فياض للحديث بإسهاب خلال الجلسة الأولى للمؤتمر السنوي لمركز بدائل برام الله يوم ٨ أيار الماضي، عن علاقة السلطة الوطنية بالمنظمة، وعلاقة الحكومة بالسياسة، حيث أعاد التأكيد أكثر من مرة، على أن دور الحكومة التي يقودها يتمثل في بناء مؤسسات الدولة، ودور منظمة التحرير يتمثل في الإعلان عن هذه الدولة، ومشدداً كذلك على أن السلطة في الأراضي الفلسطينية إنما هي جزء من منظمة التحرير وتعمل تحت سلطتها.

لكن مهما دافع فياض عن سياسته، فإن التعديل الوزاري، كما قال أكثر من مصدر في «فتح»، قارب على الدخول في مرحلة التنفيذ، وبخاصة أن الرئيس محمود عباس أوكل مهمة بحث التعديل الوزاري إلى مفوض العلاقات الوطنية في اللجنة المركزية لحركة «فتح» عزام الأحمد، وإلى رئيس الوزراء نفسه.

على ماذا استندت المطالبة بالتعديل الحكومي؟

ومع أن تشكيلة الحكومة عقب التعديل الوزاري في أواخر العام ٢٠٠٩، ضمت وجوها من فصائل منضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن عضو المجلس الثوري فهمي الزعارير يقول إن التعديل الذي تطالب به «فتح»، لا يقتصر على إضافة وجوه من الحركة فقط، بل من مختلف الفصائل ومستقلين.

وحسب الزعارير، فإن مطالبة المجلس الثوري بإجراء تعديل وزاري، استندت إلى ثلاث قضايا:

- تحديد سياسات وبرامج محددة للحكومة تستند إلى برنامج حركة «فتح» الذي تبنته في مؤتمرها السادس.
- أن يشمل التعديل إضافة وزراء من «فتح» ومستقلين، بحيث يكون ائتلافاً وفق الكفاءة القادرة على تنفيذ هذه السياسات.
- ضمانات بأن يتم تنفيذ هذه السياسات، وأن تتابع اللجنة المركزية الوزراء بشأن تنفيذ هذه السياسات.

وأضاف: الحديث يدور عن ثلاث خطوات، وليس عن أشخاص سيدخلون الحكومة.

وعن رغبة المجلس الثوري في إجراء تعديل في حكومة فياض، قال الزعارير: الحكومة الحالية تجاوز عمرها فترة طويلة، وهناك حاجة لتغيير الوزراء، وبخاصة عقب المؤتمر السادس للحركة، وفق برنامج الحركة السياسي والاجتماعي لتقوم هذه الحكومة بإدارة المجتمع الفلسطيني وبناء منظومة صحية وتربوية والعمل في المجالات كافة.

ولا يعتبر الزعارير أن المطالبة بتعديل وزاري «تعني أن هذه الحكومة حكومة فشل»، مشيراً إلى أن المطالبة بالتعديل لا تشكل أيضاً إساءة للحكومة.

وهناك من يرى أن الحكومة التي قادها فياض، نجحت في إعادة بناء العديد من مؤسسات السلطة الوطنية، وفق نظام عصري، لكن رئيس الوزراء أكد أكثر من مرة أن حكومته قامت بمراكمة الإنجازات فوق ما حققته الحكومات السابقة.

وفي هذا السياق، قال الزعارير: إن القول بأن حكومة فياض نجحت في بناء العديد من مؤسسات السلطة هو كلام غير دقيق بأي مقياس وبأي حال.

ودافع بشدة عن دور حركة «فتح» في الحكومات السابقة، وقال: إن حركة «فتح» هي من بدأ ببناء اللبنة الأولى لمؤسسات السلطة الوطنية منذ عودة قيادة منظمة التحرير إلى الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٩٤.

وأضاف: ورثنا مؤسسات لم تكن تتبع المؤسسة الوطنية، كانت قائمة قبل العام ١٩٩٤، ودشنا التعددية في العام ١٩٩٦ بانتخابات رئاسية وتشريعية.

وأشار إلى أن حركة «فتح» واجهت معارضة «غير ديمقراطية» من قبل حركة «حماس»، حينما رفضت الدخول في الانتخابات، «ورفضت الانسجام أو الالتزام بسياسات الشعب الفلسطيني».

وقال: إن حركة «فتح»، وبعد خوضها الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٦، مارست دورين متناقضين في السلطة والمعارضة، حيث مارست دورها في المعارضة البرلمانية على الرغم من قوتها بوصفها الفصيل الحاكم.

وأشار الزعارير إلى حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، نجحت «حكومة فتح» في تجسيدها في الأعوام ٩٧ – ٩٩.

إلا أنه قال: حالة الانتكاسة في النظام السياسي جاءت في العام التالي لاندلاع انتفاضة الأقصى في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، حيث أقدم الاحتلال الإسرائيلي على تدمير كل ما كان قائماً، مضيفاً: الدراسات تقول إن ما تم بناؤه منذ العام ٢٠٠٧ حتى الآن لم يصل إلى ربع ما تم تدميره في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

فياض: الأمور بيد الرئيس

ويتجنب رئيس الحكومة ووزراء في حكومته الإجابة التفصيلة بشأن طبيعة التعديل الوزاري المرتقب، في الوقت الذي يعتبرون فيه هذا التعديل أمراً عادياً تستدعيه كل مرحلة سياسية.

واكتفى فياض بالرد أكثر من مرة على هذا السؤال بالقول: الأمور بيد الرئيس كونه صاحب الولاية الدستورية في هذا الشأن.

وقالت مصادر في حركة «فتح» إن التعديل الوزاري قادم، «لكنه ليس في الساعات أو الأيام القليلة المقبلة».

التشكيلة الحكومية القائمة والتغيير الذي طرأ عليها

حينما كلف رئيس الوزراء بإجراء تعديل وزاري على حكومته الحالية، برزت إشكاليات بين كتلة «فتح» البرلمانية ورئيس الحكومة، بدعوى أن فياض كان عليه التشاور مع الكتلة عند إعداد تشكيلة حكومته، بصفتها الكتلة البرلمانية الأكبر، وتفاقم هذا الخلاف لدرجة رفض الكتلة المشاركة في الحكومة بعدما تمت تسمية وزيرين لشؤون المرأة والأسرى من نواب «فتح»، لكن هذه الإشكالية عادت وانتهت بتسلم الوزيرين عيسى قراقع وربيحة ذياب منصبيهما الوزاريين لاحقاً.

- د. سلام فياض رئيساً للوزراء، ووزيراً للمالية.
- د. رياض المالكي، وزيراً للشؤون الخارجية.
- د. سعيد أبو علي، وزيراً للداخلية.
- د. أحمد مجدلاني، وزيراً للعمل.
- د. سعدي الكرنز، وزيراً للنقل والمواصلات.
- د. خالد القواسمي، وزيراً للحكم المحلي.
- د. محمد اشتية، وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
- د. خلود دعيبس، وزيرة للسياحة والآثار.
- د. فتحي أبو مغلي، وزيراً للصحة.
- لميس العلمي، وزيرة للتربية والتعليم العالي.
- د. محمود الهباش، وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية.
- د. مشهور أبو دقة، وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- د. علي خشان، وزيراً للعدل.
- د. إسماعيل ادعيق، وزيراً للزراعة.
- باسم خوري، وزيراً للاقتصاد الوطني.
- حاتم عبد القادر، وزيراً لشؤون القدس.
- د. علي الجرباوي، وزيراً للتخطيط والتنمية الإدارية.
- سهام البرغوثي، وزيرة للثقافة.
- ماجدة المصري، وزيرة للشؤون الاجتماعية.
- المهندس ماهر غنيم، وزيراً للدولة.

كما عين حينها د. حسن أبو لبدة، أميناً عاماً لمجلس الوزراء بدرجة وزير.

وعقدت الحكومة المعلنة اجتماعها الأول في اليوم الثاني لتشكيلها، إلا أن تغييرات وقعت بعد فترة وجيزة من عمل الحكومة، وهذه التغيرات تمثلت بما يلي:

- انضمام كل من ربيحة ذياب وزيرة لشؤون المرأة، وعيسى قراقع وزيراً لشؤون الأسرى، بعدما كانت كتلة «فتح» البرلمانية قاطعت المشاركة في الحكومة.
- استقالة وزير الاقتصاد الوطني باسم خوري، وتعيين حسن أبو لبدة في المنصب ذاته.
- استقالة وزير شؤون القدس حاتم عبد القادر من منصبه.
- استقالة وزير الأشغال العامة محمد اشتية من منصبه، وبقاء المنصب شاغراً.
- تعيين د. نعيم أبو الحمص أميناً عاماً لمجلس الوزراء بدلاً من أبو لبدة.

وبات رئيس الوزراء يحمل أيضاً حقائب (المالية، الشباب والرياضة، الأشغال العامة والإسكان).

ويبقى السؤال القائم: هل سيعكس أي تعديل وزاري في الحكومة أداء أفضل، أم لن يكون الأمر سوى رفع عدد الوزراء الذين تبدلوا على الحكومات إلى أكثر من تسعين وزيراً حتى الآن؟! **وتم تشكيل الحكومة على النحو التالي:**

بعد العودة إلى «تعويم» اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة

صنع القرار الفلسطيني ... هل من صيغة تحكم العمل؟

حسن جبر

دأب الرئيس الشهيد ياسر عرفات على إشراك الأمناء العامين لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أو من ينوب عنهم، في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة، ضمن ما عرف باسم «اجتماعات القيادة» للمشاورة واتخاذ القرارات المصيرية المهمة، ما عرضه على الدوام إلى جملة من الانتقادات على طريقة الخلط بين اجتماعات المستويات القيادية المختلفة في بوتقة واحدة.

بعد سنوات، وعلى الرغم من رحيل الرئيس عرفات، تعود صورة «تعويم صنع القرار» في المؤسسات القيادية للمنظمة للظهور مجدداً، بأشكال أكثر إثارة للأسئلة حول الهدف من «التعويم» المقصود لاجتماعات اللجنة التنفيذية حتى بمستوى من الحضور لم تشهده «اجتماعات القيادة» في حقبة عرفات، فقد جرى في الاجتماع الأخير إضافة أعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح» وشخصيات قيادية أخرى على الرغم من أن عدداً كبيراً من المشاركين في «الصيغة الجديدة» كانوا من المنتقدين لهذه الطريقة.

إذن، كيف يصاغ القرار الفلسطيني في أروقة القيادة الفلسطينية؟ هل هناك آلية معينة؟ أم أن الأمور تجري على عواهنها وفق «قانون التوافق» الذي حكم الوضع الفلسطيني خلال سنوات طويلة بدأت ربما منذ تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل اختلفت طرق اتخاذ القرارات بعد تشكيل السلطة الوطنية وغياب الرئيس عرفات، أم أن الأمور سارت كما هي على الرغم من إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية أكثر من مرة، وعلى الرغم من المطالب المتواصلة منذ سنوات لإصلاح مؤسسات منظمة التحرير؟!

هل تتم محاسبة القيادة إن أخطأت في اتخاذ قرار مصيري كما حدث في قضية غولدستون التي تم تشكيل لجنة تحقيق بخصوصها لم تنشر نتائج تحقيقاتها، بما في ذلك حول آلية صنع القرار الوطني؟ وماذا عن الفصائل التي طالما انتقدت آلية صنع القرار الفلسطيني لكنها تعود للمشاركة في اتخاذ القرار دون إجراء حتى تعديلات بسيطة؟ ولماذا لا تحرك هذه الفصائل ساكناً عندما يتم خرق قرارات اللجنة التنفيذية، أو «تعويم» اجتماعاتها، كما حدث أكثر من مرة؟

هذه الأسئلة كانت محور نقاش معمق مع عدد من السياسيين والمحللين وأصحاب وجهات النظر من المتابعين للشأن الفلسطيني، الذين يكادون يجمعون على أهمية وضرورة تطوير آلية اتخاذ القرار الفلسطيني لتصبح أداة عصرية تواكب المتغيرات الحادثة على الأصعدة كافة.

«فتح» تدعو إلى «عدم تضخيم ما حدث»

من جانبه، يوضح محمد جودة النحال عضو المجلس الثوري لحركة «فتح»، أن الاجتماع الأخير الذي عقد بمشاركة اللجنة المركزية لحركة «فتح» «لم يكن بديلاً عن اجتماعات أي إطار قيادي فلسطيني».

وقال: الاجتماع جاء بعد القمة العربية في سرت، وعقد بغرض التشاور حول المفاوضات غير المباشرة، مؤكداً أن الرئيس عباس «أراد أن يعود إلى قيادة الشعب الفلسطيني المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، ولإبلاغ القادة بما دار في قمة سرت، وأخذ رأيهم في المفاوضات غير المباشرة».

وتابع: هذا اجتماع وحيد بهذه الصيغة، وجاء بسبب ضغط الوقت، وأعتقد أنه لن يتكرر لأنه لم يسبق عقد اجتماعات بهذه الصيغة مسبقاً.

وأشار إلى أن هذا الأمر يؤكد ما تدعو إليه حركة «فتح» من أهمية عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية إلى جانب انتخابات المجلس الوطني لمنظمة التحرير، إلا أن الجميع يعرف من يعطل إجراء هذه الانتخابات.

ونوه النحال إلى ما يتركه الانقسام المرير من أثر على الاجتماعات وطريقة اتخاذ القرار، لافتاً إلى أن «وجود حكومة وقيادة واحدة يوفر الكثير من الجهد».

وشدد على أن إجراء الانتخابات هو المخرج من كثير من الإشكالات القائمة، داعياً إلى «عدم تضخيم ما حدث».

«حماس»: فصائل اليسار تعطي الشرعية لقرارات تعارضها!

وكانت حركة «حماس» المعارض الرئيس لمنظمة التحرير انتقدت مراراً وتكراراً طريقة اتخاذ القرار في القيادة الفلسطينية.

وقال فوزي برهوم الناطق باسم حركة «حماس»، «إن القرار الوطني الفلسطيني هو القرار الذي يشارك فيه الجميع لدعم الحقوق والثوابت الوطنية بعيداً عن التنازلات والرشاوى والمال المسيس والارتباطات الإقليمية والدولية».

ويؤكد برهوم أن «ما يجري على الأرض يؤكد صوابية ما تطرحه حركة «حماس» من أهمية إعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية وسياسية سليمة، إلى جانب الابتعاد عن اتخاذ قرارات على عجل لحسابات مالية أو إسرائيلية»، حسب تعبيره.

كما ينتقد برهوم على بعض الفصائل الفلسطينية، وتحديداً فصائل اليسار، التي تشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية على الرغم من معارضتها المفاوضات غير المباشرة. وقال: من يعارض هذه القرارات عليه أن لا يشارك في الاجتماعات حتى لا يعطيها شرعية، مشيراً إلى أن موقف فصائل اليسار «كان ضعيفاً لأنها شاركت في الاجتماع وأعطته الشرعية، الأمر الذي استغله «أبو مازن» للعودة إلى المفاوضات».

وأشار إلى أهمية أن تتجاوب قيادة المنظمة مع دعوات ونداءات إعادة بناء منظمة التحرير ومؤسساتها.

«الشعبية»: لا نستطيع مقاطعة الاجتماعات

بدوره، يعارض كايد الغول عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، صيغة اتخاذ القرار في أروقة القيادة الفلسطينية، داعياً إلى الفصل بين اجتماعات اللجنة التنفيذية والاجتماعات القيادية.

وقال: هذه الاجتماعات أقرب إلى الاجتماعات التشاورية منها إلى الاجتماعات القيادية، لافتاً إلى أن «الجمع بين هذه المستويات القيادية يضعف من اختصاصها ودورها ولا يلبي الحاجة التي كانت قائمة في السابق من هذه الاجتماعات».

ولا يعتقد الغول أن هناك تناقضاً بين المشاركة في هذه الاجتماعات مع الدعوات المستمرة لبعض الفصائل في ضرورة الفصل بين الاجتماعات القيادية.

وقال: نحن لا نستطيع عدم المشاركة في هذه الاجتماعات، لأننا جزء من المؤسسة، وعندما تدعى اللجنة التنفيذية للانعقاد لا بد من حضور الاجتماع.

وتابع: على الرغم من ذلك، نحن نؤمن بضرورة مراجعة هذه الصيغ وتحديد صلاحيات الهيئات القيادية وحدود المشاركة فيها، مع المحافظة على الاجتماعات المنفصلة للجنة التنفيذية عن الاجتماعات القيادية الموسعة، التي ربما تكون هناك حاجة لعقدها في محطات مهمة، لكن ليس في كل الأحوال.

وأكد الغول أن بعض الفصائل سبق أن طرحت في محطات عديدة ضرورة معالجة صيغة اتخاذ القرار في أروقة القيادة الفلسطينية، إلا أن ذلك لم ينجح.

وقال: في إحدى دورات المجلس الوطني التي انعقدت نهاية الثمانينيات، اتفقت الجبهة الشعبية مع عدد من القوى على طرح موضوع الوضع التنظيمي لمنظمة التحرير، إلا أن الموضوع فشل بعد أن تراجعت القوى والفصائل التي أبدت استعدادها لمساندة مطلب «الشعبية» ودعمه، ما أدى بالرئيس عرفات إلى التصرف بشكل وكأنه يعاقب «الشعبية» على موقفها.

وأضاف: الرئيس عرفات كان يدرك أن وضع ضوابط تنظيمية في أروقة منظمة التحرير سيضع حدوداً لقدرته على اتخاذ القرارات.

وطالب الغول بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بطريقة مغايرة، على أن تشارك القوى السياسية في المجلس الوطني على قاعدة الشراكة الوطنية، وحجم القوى، وليس التوافق، مشترطاً كذلك الاتفاق على إجراء الانتخابات الدورية.

«الديمقراطية»: الفصائل تسجل تحفظها على أي قرار تعارضه

بدوره، قال صالح ناصر عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، «إن الصيغ القيادية في منظمة التحرير لها علاقة بموازين القوى الفلسطينية».

وأضاف: المؤسسة الفلسطينية سابقاً لم تكن تخضع لتصويت بل إلى تسويات داخلية تسمى صيغة التوافق التي تعتمد على الأكثرية السياسية وليست الأكثرية العددية.

وتابع: الآن يوجد هناك مجلس وطني ومجلس مركزي يجب إحياؤهما بطرق ديمقراطية، وإجراء الانتخابات عبر نظام التمثيل النسبي المتكامل، ومن ينتخب يشارك في صنع القرار.

وطالب ناصر بإعادة صياغة كل المؤسسات والأطر القيادية على أساس الانتخابات، من أجل توفير طرق لاتخاذ القرار والرقابة عليه.

وقال: إن الفصائل وعلى الرغم من اعتراضها على طريقة صياغة القرار في الأطر القيادية لا يمكن أن تخرج من البيت الذي هي جزء منه، لافتاً إلى أن الفصائل تسجل تحفظها على أي قرار تعارضه، إلا أن الرأي العام لا يفهم ذلك.

ونوه إلى أن «تكرار تجربة الخروج من منظمة التحرير هذه الأيام صعب جداً في ظل محاولات حثيثة لإيجاد منظمة تحرير بديلة»، مشيراً إلى «أهمية أن تميز الفصائل التي لها رأي مخالف نفسها عن رأي الإطار القيادي الذي اتخذ القرار».

حزب الشعب: «استقواء» على صيغة اللجنة التنفيذية

يقول وليد العوض عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، إنه ينظر بقلق إلى صيغة الجمع بين اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة «فتح»، لافتاً إلى أن هذا الجمع صيغة مستحدثة غير موجودة في النظام السياسي الفلسطيني.

وأكد العوض أن «صيغ صناعة القرار الفلسطيني في أروقة القيادة كانت ضرورية، ربما في مرحلة من المراحل المهمة في سياق إجراء المشاورات بشأن بعض القضايا المهمة، لكنها للأسف باتت تستخدم للاستقواء على صيغة اللجنة التنفيذية، باعتبارها الجهة القانونية المخولة باتخاذ القرار».

وتابع: هذه الصيغ للاجتماعات والجهات المشاركة فيها يتم اللجوء إليها في المفاصل السياسية المهمة التي يتوجب فيها اتخاذ قرارات معينة، على الرغم من أنها من ناحية قانونية ليست جهات مخولة باتخاذ هذه القرارات.

ويعتقد العوض أن استخدام هذه الصيغ يدخل المواطن في حيرة من أمره عن الجهة المخولة باتخاذ القرار وعلى من تقع المسؤولية التاريخية في اتخاذ القرار.

وتساءل عما «إذا كان من حق اللجنة المركزية لفصيل معين المشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية، فلدينا ١٣ فصيلاً لها أطرها القيادية التي من حقها المشاركة في الاجتماعات بهذه الصيغة؟!».

وانتقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير «التي تآكل دورها وهيبتها، ما جعلها غير تلك اللجنة القوية المتماسكة التي كان لها رأي وعلاقات واسعة».

وطالب العوض بالعودة إلى ما كان يطالب به الرئيس محمود عباس نفسه من فصل بين اجتماعات اللجنة التنفيذية واجتماعات الفصائل ومجلس الوزراء، مشيراً إلى الحاجة الماسة لتأطير طريقة صياغة القرار الفلسطيني وقوننته، وحصر الصلاحيات المخولة لكل مستوى قيادي.

وقال: نحن بحاجة إلى عقد اجتماع جديد للمجلس المركزي لمنظمة التحرير لوضع ضوابط لطريقة صياغة القرارات بعيداً عن ترك الأمور خاضعة لهذا أو ذاك الرأي.

الوادية: قادة من «فتح» دخلوا «التنفيذية» بمسمى «مستقلين»!

من جهته، حدد الدكتور ياسر الوادية، رئيس تجمع الشخصيات القيادية المستقلة، موقف المستقلين من آلية صنع القرار، بالتأكيد على أهمية أن يكون صنع هذا القرار على أساس ديمقراطي سليم يبدأ من كيفية اختيار هذه القيادات.

وقال: هناك من تم اختياره عضواً في اللجنة التنفيذية عن فئة المستقلين على الرغم من كونهم من فصائل وقوى سياسية، مثل الدكتور زكريا الأغا وأحمد قريع، وهما قياديان بارزان في حركة «فتح»!

وأكد الوادية أن هذا لا يخدم آلية صنع القرار، لافتاً إلى أهمية التجاوب مع الأطراف كافة، من خلال النهوض بالحالة الفلسطينية عبر ترتيب أولويات القيادة الفلسطينية.

وتساءل: كيف نتحدث عن صنع القرار الفلسطيني وإصلاح منظمة التحرير بعيداً عن اختيار القيادات الوطنية التي تعبر عن كل شرائح المجتمع الفلسطيني.

وأضاف: هناك فصائل فلسطينية، وعلى الرغم من تاريخها النضالي، أصبحت لا تمثل شيئاً في أوساط المجتمع الفلسطيني، داعياً إلى اختيار القيادة الفلسطينية على أسس مهنية.

وأكد أن «الخلل في القيادة الفلسطينية هو الذي أدى إلى ما نحن فيه من انقسام واقتتال»، لافتاً إلى أن «القيادي لا يختار قيادياً آخر، بل الشعب الفلسطيني هو المخول باتخاذ القرار».

وشدد الوادية على «أهمية الابتعاد عن حزبية السلطة وفئوية الحزب من أجل صياغة قرار فلسطيني ضمن حياه ديمقراطية سليمة لها مؤسسات رقابية وتشريعية».

واتهم الحزبية والفئوية الضيقة بإيصال القضية الفلسطينية إلى أسوأ مراحلها.

الشعيبي: لا مبرر لاستمرار تعطيل دور مؤسسات المنظمة

بدوره، ينطلق الدكتور عزمي الشعيبي، مفوض مكافحة الفساد في الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة «أمان»، عضو لجنة التحقيق في قضية تقرير غولدستون، في معرض تقييمه لطريقة اتخاذ القرار الفلسطيني بالقول إن الأساليب والطرق التي كان يجرى العمل بها لبلورة قرار فلسطيني في عهد الرئيس عرفات لم تعد ممكنة بعد رحيله، مؤكداً أن «هذا الأسلوب الفردي حمل معه، وعلى هوامشه، تبعات ونتائج سلبية ومضرة بسبب غياب العمل المؤسسي الحقيقي ووضوح الأطر ودوائر اتخاذ القرار وآليات الرقابة وحدود ومسؤولية من يتخذ القرار».

وقال: كان الرئيس عرفات يغطي ذلك بقدراته وشبكة علاقاته الواسعة وشخصيته، إلا أنه لا يجوز أن يستمر هذا النهج بعد وفاته، مؤكداً أن الرئيس عباس «لا يرغب في تقليد الرئيس عرفات في طريقة اتخاذ القرار، لأنه كان من منتقدي هذه الطريقة في العمل واتخاذ القرار».

وأكد الشعيبي «عدم وجود مبرر لاستمرار تعطيل الدور الحقيقي لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم الاستخدام الفعال لإمكانات مؤسسات السلطة في بلورة القرار والمساعدة في تنفيذه».

وطالب بالبدء الفوري في إصلاح منظمة التحرير وأطرها ومؤسساتها وإعطائها الإمكانات لبدء العمل ومحاسبة المقصرين والتشدد في بنية هذه المؤسسات والأطر ورفدها بعناصر شابة مهنية قادرة على الاضطلاع بمهامها ومساعدة المسؤولين في بلورة القرارات، والإجابة عن مكامن النفع والضرر في كل خيار.

وتحدث الشعيبي عن «أهمية إعادة النظر في مؤسسة الرئاسة حتى تتوفر الإمكانية المهنية التي توفر الرأي للرئيس»، إلى جانب أهمية وضع لائحة عمل داخلية توضح آلية اتخاذ القرار في المنظمة، داعياً إلى «التوقف عن استخدام المنظمة كجسم لتبرير اتخاذ القرارات، كما حدث في قرار بدء مفاوضات غير مباشرة، الذي كان واضحاً أن القرار بشأنها كان متخذاً قبل الاجتماع».

أبو عامر: القرار الفلسطيني بات مرتهنا للخارج

من جانبه، يقول الدكتور عدنان أبو عامر، أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة، «إن القرار الفلسطيني في السنوات الأخيرة أصبح مفعولاً به وليس فاعلاً بعد أن أصبح مرتهنا إلى الخارج ويخضع لتدخلات عربية ودولية واضحة».

وأكد أن «الأشكال القيادية التقليدية، كاللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وغيرهما، لم تعد لها تأثير أو وزن في اتخاذ القرارات، بعد أن تحولت إلى مكتب سكرتاريا لهذا الزعيم أو ذاك».

وأكد أن قرار استئناف المفاوضات غير المباشرة جرى اتخاذه قبل اجتماع القيادة الفلسطينية.

ونوه أبو عامر إلى أن «البعد المؤسساتي في اتخاذ القرار تراجع بشكل كبير لصالح شخصيات تملك القدرة والتأثير على صناع القرار لتوجيه القرار الفلسطيني في اتجاه معين».

تساؤلات عن جدوى المفاوضات والدولة في ظل الاستيطان والجدار

بعد ٤٣ عاماً على حرب حزيران: ماذا تبقى من "الخط الأخضر"؟

أحمد فراج

لم تستطع المفاوضات المستمرة منذ عقدين الوصول إلى اتفاق لترسيم حدود الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، وفق الرؤية الفلسطينية المتوافق عليها، ضمن ما يعرف باسم «المشروع الوطني الفلسطيني».

وفي ضوء المعطيات الراهنة والحقائق التي فرضتها وتفرضها إسرائيل يومياً على الأرض بتسريع وتيرة الاستيطان، وبناء الجدار الذي يبتلع أراضي الضفة، إضافة إلى المعسكرات الاحتلالية، وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، يبرز بقوة التساؤل حول إمكانية أن تؤدي المفاوضات غير المباشرة إلى حل يضمن إقامة الدولة على حدود العام ٦٧.

ويرى كثير من الفلسطينيين أن السياسة الإسرائيلية تمضي قدماً في فرض رؤيتها للحل وفق مشروع استيطاني يسحب الجغرافيا من تحت أقدام الفلسطينيين بطريقة قد تحول دون تحقيق «حلم الدولة»، ويرسم بقوة الاستيطان والتهويد وجدار الفصل العنصري كانتونات قد تجبر الفلسطينيين في نهاية المطاف على التفكير بخيارات إستراتيجية لاستمرار كفاحهم، ربما لا يكون من بينها ما يعرف باسم «حل الدولتين».

ومع تراجع القناعة بإمكانية الوصول إلى دولة مستقلة على حدود العام ٦٧، في ظل اتساع الاستيطان، لاسيما في مدينة القدس، والاختلال في ميزان القوى لصالح تقدم «مشروع الحل الإسرائيلي»، تبرز المخاوف من إمكانية تعالي أصوات قد تطالب بخفض سقف «مشروع الحل الفلسطيني» تحت شعارات باتت تطرب لها أذن إدارة أوباما، مثل البحث عن حلول «إبداعية» و«خلاقة» على شاكلة «وثيقة جنيف»، أو القبول «مرحلياً» بحلول جزئية على شاكلة الدولة ضمن الحدود المؤقتة، لاسيما أن «الوعد» الذي روّجته خطة حكومة د. سلام فياض بشأن قيام الدولة خلال عامين بحلول آب من العام ٢٠١١ بات يقترب من نهايته الدراماتيكية في ظل سياسة حكومة اليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو.

في ضوء ذلك، تطرح ذكرى مرور ٤٣ عاماً على حرب حزيران ١٩٦٧ السؤال الأهم اليوم أمام القوى السياسية الفلسطينية: ماذا تبقى مما يعرف باسم «الخط الأخضر»؟ وهل حان الوقت للبحث في خيارات إستراتيجية تتجاوز التمسك فلسطينياً بهذا «الخط»، باتجاه سيناريوهات قد تسقط الرهان على إقامة الدولة على «خط» تجاوزه المشروع الاستيطاني، باتجاه تبني الدولة الواحدة؟

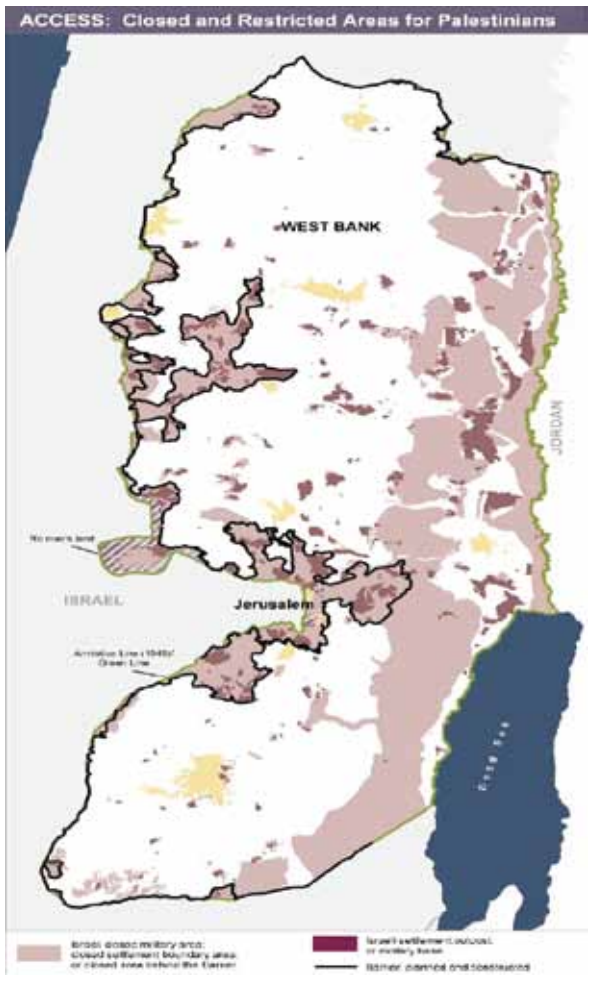

سياسة فرض الأمر الواقع

وحول إمكانية قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧ في ظل تكثيف الاستيطان داخل نطاق هذه الحدود، وعزل القدس، وإقامة جدار الفصل العنصري، يقول القيادي في حركة «فتح» حسام خضر لـ "آفاق برلمانية": إن الممارسات الإسرائيلية منذ احتلال الضفة في العام ٦٧ لم تبق شيئاً يسمى حدود الرابع من حزيران، أو ما يسمى بالخط الأخضر، والحقيقة إن الاستيطان القائم على الأرض، واقتطاع الجزء الأكبر من القدس والأغوار، لم يبقِ أية فرصة لحل الدولتين، وبالتالي نجحت إسرائيل بكل مخططاتها التوسعية وبالاستفادة من الغطاء الذي وفرته المفاوضات في فرض ذلك بقوة.

وأضاف خضر: إسرائيل الآن تريد تغيير الوقائع على الأرض والاحتفاظ بالجزء الأكبر من الضفة في إطار أي حل. وللأسف، لا يوجد رادع دولي يحاسب إسرائيل على أعمالها، والجميع يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولكن نحن هنا نتساءل عن حدود هذه الدولة التي يمكن أن تكون مقطعة الأوصال.

وفيما يتعلق بما هو مطلوب فلسطينياً وعربياً في المرحلة الراهنة، قال: يجب أن تأخذ منظمة التحرير دورها في احتواء فصائل العمل الوطني والإسلامي لطرح حلول وخيارات جديدة، على الرغم من أن مفاوضات السلام لا تزال تقوم حتى الآن على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود العام ٦٧، حسب الموقف التفاوضي الفلسطيني.

وتابع: في نهاية المطاف، فإن الوصول إلى أي اتفاقية سلام بات يقوم على مبدأ مبادلة بعض الأراضي، وأرى أن المبادلة التي يمكن أن تسعى إليها إسرائيل تهدف إلى ترحيل السكان الأصليين من الداخل الفلسطيني في إطار الحلول المطروحة، وهذا مرفوض فلسطينياً بشكل تام.

تفاوض لتطبيق قرارات الشرعية الدولية

وحول جدوى المفاوضات، وآفاق توصلها إلى حل يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام ٦٧، قالت النائب خالدة جرار،

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لـ "آفاق برلمانية": إن قرارات الشرعية الدولة تعتبر الاستيطان جريمة حرب، والمطلوب منا في هذه المرحلة الحساسة توحيد الجهود لوضع إسرائيل في الزاوية وتجريمها.

وأضافت جرار: نحن في الجبهة الشعبية كان موقفنا واضحاً منذ البداية بأننا ضد المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، وذكرى حرب حزيران تأتي للتأكيد على أنه لا يزال هناك احتلال للأرض الفلسطينية، وأن إنهاءه يتطلب وضع إستراتيجية وطنية واضحة تقوم على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية والمقاومة، وأن تكون الوحدة الوطنية محوراً رئيسياً في تلك الإستراتيجية.

وفيما يتعلق بفرص نجاح المفاوضات وطبيعة الحل المطروح، ترى جرار أن المطلوب في المرحلة الراهنة عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، وليس التفاوض حولها، كون ذلك يجعل من الممكن الحصول على دولة وفق ما تنص عليه القرارات الدولية، وإلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها وإزالة كافة التعديات على الأرض الفلسطينية، بما فيها مدينة القدس المحتلة.

وتابعت: كما يجب توفير حماية دولية مؤقتة للشعب الفلسطيني، في ظل ما يتعرض له من عمليات تهويد وسلب مبرمجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

رفض الحلول الجزئية وتكثيف الدبلوماسية الفلسطينية

واعتبر المحلل السياسي الدكتور سمير عوض أن «ما تفرضه إسرائيل وبشكل يومي من حقائق على الأرض ينفي إمكانية الوصول إلى حل يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة»، مشيراً إلى أن «إسرائيل تتجاوز كل الخطوط الحمر، وتكثف الاستيطان، وتقوم بإنشاء تجمعات استيطانية من أجل ضمها في نهاية المطاف إليها».

وفيما يتعلق بإمكانية انسحاب إسرائيل إلى حدود «الخط الأخضر»، قال عوض: لا أعتقد أن فكرة «الخط الأخضر» موجودة، ولكن ما هو موجود حقائق على الأرض، ويجب أن يقابلها من الجانب الفلسطيني عمل وإرادة وتكثيف العمل الدبلوماسي لمخاطبة المجتمع الدولي بموقف سياسي واضح.

وأردف: على الرغم من ذلك، يجب على الفلسطينيين أن لا يهجروا المشروع الوطني، والقضية لا تكمن في أنه من المستحيل أن تنسحب إسرائيل من حدود ٦٧، ولكن بمدى مقدرة الفلسطيني على إجبارها على تحقيق ذلك، سواء من خلال المفاوضات، أو المقاومة، أو الضغط الدولي.

وحول فرص نجاح ما يطرح بشأن إمكانية تبادل بعض الأراضي ضمن الحلول النهائية، قال عوض: لقد وافق الجانب الفلسطيني في مفاوضات «طابا» على مبادلة الأراضي، للوصول إلى دولة متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة اقتصادياً.

خطأ الإقرار بتبادلية الأراضي

بدوره، قال النائب قيس عبد الكريم «أبو ليلى»، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، لـ "آفاق برلمانية": لا يمكن الإقرار أو الحديث عن تبادل أراض دون اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية على كامل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وبعد ذلك الإقرار يمكن الحديث عن بعض التبادلات.

وأضاف «أبو ليلى»: لا تزال خطوط العام ٦٧ هي المعترف بها على الصعيد الدولي بشكل عام، لاسيما بموجب قرارات الشرعية الدولية، لتكون أساس الحل بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على تلك الأراضي، وذلك على الرغم مما تقوم به إسرائيل من نشاطات استيطانية في الضفة، بما فيها القدس، وتسعى من خلالها لتغيير معالم الأرض الفلسطينية وتقطيع أوصالها، وعزل المدينة المقدسة في محاولة منها لتحقيق أمر واقع، هو مرفوض أولاً من قبل الشعب والقيادة الفلسطينية، وثانياً من قبل المجتمع الدولي، الذي يصر على حل الدولتين في إطار حدود العام ٦٧.

وفيما يتعلق بدور المفاوض الفلسطيني في ظل المرحلة الراهنة التي تشهد تصعيداً في عمليات الاستيطان والتهويد وفرض الوقائع بالقوة، قال: يجب علينا أن نصر على موقفنا، وأن نشكل جبهة دولية من أجل وقف إسرائيل عند حدودها وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ورفض كافة الإجراءات التي تقوم بها على الأرض الفلسطينية، وإزالة الجدار والمستوطنات بشكل كامل، مطالباً في ذكرى نكسة حزيران كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي بتعزيز الوحدة الوطنية، وإنهاء حالة الانقسام الداخلي، والعمل على بلورة إستراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة التحديات الإسرائيلية وتطوير كافة وسائل النضال، وتعزيز بنية المجتمع الفلسطيني بما يمكنه من الصمود والاستمرار في النضال حتى تحقيق حلم إقامة الدولة المستقلة.

رفض أية محاولة لشرعنة الاستيطان

وحول إمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، يقول جاد اسحق مدير معهد الأبحاث التطبيقية «أريج»: مع مرور ٤٣ عاماً على حرب حزيران واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، فإن تقييم الوضع يعتمد على المنظار الذي يمكن استخدامه. وكشعب فلسطيني يخضع نصفه للاحتلال، بينما ما زال النصف الآخر يعيش في المخيمات والمنافي، فإن الشرعية الدولية هي الأساس الذي يجب اعتماده في تقييم الأوضاع، حيث أنها تؤكد على أن كافة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام ٦٧ لاغية وباطلة، وأن على جيش الاحتلال الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وأضاف اسحق: إن التمسك بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار، يجب أن يكون المحرك الرئيسي للدبلوماسيين الفلسطينيين، وهذا يعني رفض أية محاولة لشرعنة الاستيطان وضم القدس وعزل القطاع ومصادرة الأراضي وغيرها من الإجراءات والممارسات الإسرائيلية، وعدم التعامل مع ما تحاول إسرائيل فرضه من وقائع على الأرض، مشيراً إلى أن «ما بني على باطل فهو باطل، ولا يمكن للفلسطيني أن يخالف قرارات الشرعية الدولية التي أشارت بوضوح إلى عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وعدم جواز قيام سلطات الاحتلال بإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، ونقل مواطني دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة، واستنفاد المصادر الطبيعية للأراضي المحتلة من قبل سلطات الاحتلال».

حقائق حول الاستيطان

بنت إسرائيل ما يزيد على ١٠٠ مستوطنة يعيش فيها ٥٠٠ ألف يهودي، أي ٩٪ من سكانها اليهود، بعضها اتخذ شكل بلدات كبيرة بالقرب من الخط الأخضر، والبعض الآخر عبارة عن قرى مبانيها مسقوفة بأسقف حمراء على قمم تلال بعيدة بالضفة الغربية أحيطت بأسيجة ويقوم على حمايتها الجيش الإسرائيلي.

يعيش نحو ٢٠٠ ألف من إجمالي ٥٠٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية المحتلة، ومناطق مجاورة لها من أراضي الضفة الغربية، ضمتها إسرائيل لبلدية القدس الغربية في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

تبلغ مساحة المستوطنات في الضفة ٥٨٤٤ كيلومتراً مربعاً، وعددها ١٧٦ مستوطنة: حيث تتوزع على النحو التالي: ٩ في جنين، ٤٨ في نابلس، ٨ في طولكرم، ٢٧ في رام الله ، ٢٨ في القدس، ١٨ في بيت لحم، ١١ في أريحا و٢٧ في الخليل.

تنتشر المستوطنات على ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الشرقي (غور الأردن): يوجد فيه ٢٧ مستوطنة تبدأ من الشمال، حيث توجد مستوطنة «ميحولا» في منطقة طوباس، ومستوطنة «متسية شاليم» في منطقة بيت لحم، ويشمل أيضاً مستوطنات في القدس ونابلس.

المحور الغربي (الخط الأخضر): يضم ٣٥ مستوطنة تنتشر في محافظات رام الله والبيرة وقلقيلية وطولكرم وجنين والخليل وبيت لحم والقدس. ويشكل انتشار مستوطنات هذا المحور حاجزاً بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الشرق والتجمعات السكانية الإسرائيلية في الغرب.

محور «عابر السامرة» (أرئيل)، ويشمل مستوطنات تمتد على طول الطريق التي تبدأ من مدينة كفر قاسم (الخط الأخضر) غرباً إلى سلفيت شرقاً ليتقاطع مع الطريق الرئيسية رام الله – القدس، كما يمتد هذا المحور حتى يصل إلى الغور مخترقاً مدينة أريحا، ويفصل الضفة الغربية إلى جزأين: شمالي ويضم محافظات نابلس، وطوباس، وجنين، وقلقيلية، وسلفيت، وجنوبي يضم محافظات القدس، ورام الله والبيرة، وأريحا، وبيت لحم، والخليل.

في حزيران الماضي، قال الرئيس الأميركي باراك أوباما إن «الولايات المتحدة لا تقر بشرعية استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية. هذا البناء ينتهك اتفاقات سابقة ويقوض جهود إقرار السلام. حان الوقت كي تتوقف هذه المستوطنات». لكن سرعان ما تراجعت إدارة أوباما عن ممارسة الضغط على حكومة نتنياهو من أجل الالتزام بالتجميد الشامل للاستيطان في الأراضي المحتلة كافة، بما في ذلك ما يعرف باسم «النمو الطبيعي»، ومارست الضغط على الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات غير المباشرة دون تحقق مطلبه بشأن التجميد الشامل للاستيطان.

والد شاليط ينجح فيما لا زلنا نراقب!

تدويل قضية الأسرى ... بين الاستهلاك الإعلامي والخطوات الجادة على الأرض

حسن جبر

لماذا نجح والد الجندي جلعاد شاليط ومن خلفه دولة إسرائيل في الوصول إلى محافل دولية وعالمية لطرح قضية ابنه الأسير الوحيد في غزة، الذي جاء إلى أرض محتلة على ظهر دبابة عسكرية في مهمة قتل واضحة، في حين فشل الفلسطينيون كقوى وأحزاب ومؤسسات مختلفة في تحقيق ذلك، على الرغم من أن ما يزيد على ٨٠٠ ألف فلسطيني اعتقلوا في سجون الاحتلال منذ العام ١٩٦٧م، وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب الذي يخالف القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان، بعد أن اختطفوا من منازلهم ومناطقهم بوسائل شتى؟

مقارنة تبدو مشروعة ومريرة يعترف أغلب القائمين على قضية الأسرى بصحتها ومنطقيتها على الرغم من المحاولات المختلفة للإجابة أو الالتفاف عليها.

إذن، لماذا فشلنا ونجح الآخرون في تدويل قضية الأسرى على الرغم من عدالتها؟ وأين وصل الحديث المستمر عن وجود محاولات لتدويل قضية الأسرى وصولاً إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي؟

قبل ذلك، هل هناك جهود جدية في هذا الاتجاه، أم أن ما يقال لا يخرج عن دائرة التسويق الإعلامي المحلي، ولكي يواصل المسؤولون في وزارتي شؤون الأسرى في غزة ورام الله السفر للخارج و«التنزه» باسم الأسرى –حسب وصف البعض– وعقد المؤتمرات التي تحمل من الدولية الاسم فقط؟

وهل يراكم المسؤولون عن قضية الأسرى إنجازاتهم وصولاً إلى بناء الملف القانوني المتكامل أم أن الوزير الذي يأتي يبدأ من جديد تاركاً إنجازات غيره على أرفف وأرشيف الوزارة للذكرى فقط، ليتواصل عذاب الأسرى في السجون، ولتمر السنون وهم يحدقون في جدران السجن ينتظرون عدالة دولية لا يسعى إليها أخوتهم المسؤولون الذين ربما شاركوهم يوماً قضبان السجون؟

هذه التساؤلات وغيرها كانت محط نقاش بين «آفاق برلمانية» وعدد من المسؤولين والمتابعين والباحثين في قضية الأسرى الفلسطينيين.

لا وجود لخطة عمل أصلاً!

يقول الأسير المحرر عبد الناصر فروانة، المتابع والباحث المختص بقضية الأسرى: لا يوجد خطة واضحة المعالم لتدويل قضية الأسرى، وحتى الآن لم يتم تحقيق أي نجاح يذكر، وهذا الأمر يدلل على وجود تقصير كبير.

وتابع: طرح شعار تدويل قضية الأسرى كما يطرح الجميع لا يكفي وحده، بل يستلزم اتخاذ كثير من الخطوات المدروسة جيداً، لأن تدويل قضية الأسرى ليس فقط عبر الجولات الخارجية أو المؤتمرات المحلية التي يحضرها عدد من الأجانب أو القناصل لدينا على أهميتها.

وقال: إن عقد المؤتمرات ولقاء الوفود الأجنبية شيء مفيد، لافتاً إلى أن ذلك لا يكفي إن لم تكن هناك خطة واضحة.

ويعتقد فروانة أن «إجادة إدارة المعركة القانونية على المستوى العالمي يمكن أن تدفع كثيراً من الدول إلى تغيير موقفها الذي لا يعدو عن كونه الآن موقفاً متخاذلاً أو منحازاً لا ينصف الأسرى».

ويطالب فروانة بأن يتم البدء في توثيق وأرشفة الانتهاكات والممارسات المتخذة ضد الأسرى بعيداً عن الصراخ والتهليل فقط من أجل تجاوز التشتت، وعدم مراكمة العمل لتدويل قضية الأسرى، وتحقيق النتائج المرجوة من التدويل، داعياً إلى إشراك المؤسسات الحقوقية المهنية في هذا العمل.

وقال: بذلت الوزارات والمؤسسات كثيراً من الجهود هنا وهناك، إلا أن النتيجة صفر كبير حتى الآن، على الرغم من وجود عشرات الانتهاكات والممارسات التي يمكن من خلالها رفع أية قضية في المحاكم القانونية وكسبها.

ونوه إلى إمكانية التركيز على قضية واحدة أو اثنتين وإثارتهما بشكل متكامل، ما سيكون له أثر كبير على المستوى الدولي.

وشدد على الحاجة الماسة لقرار سياسي من الرئيس محمود عباس والسلطة في رام الله وغزة لإشراك ذوي الأسرى في اللقاءات والزيارات الرسمية التي تجري مع مسؤولين دوليين؛ سواء في الخارج أو الداخل.

ويعتقد فروانة بضرورة إشراك السفارات والجاليات الفلسطينية في الخارج في هذا الجهد، مؤكداً إمكانية أن يلزم وزير الشؤون الخارجية السفارات في الخارج بعقد لقاءات دولية شهرية بالتناوب من أجل وضع العالم في صورة قضية الأسرى العادلة.

يشار إلى أن التقصير في تدويل قضية الأسرى انعكس بالسلب على أهالي الأسرى في سجون الاحتلال، وهم يراقبون والد الجندي الإسرائيلي شاليط وهو يتحدث أمام مجلس حقوق الإنسان، وتوضع صورة ابنه على مبنى بلدية روما، ويتم إطلاق اسمه على أحد الميادين في فرنسا، في حين يقبع ما يزيد على سبعة آلاف أسير فلسطيني منذ سنوات طويلة في ظروف غاية في القسوة والعالم لا يحرك ساكناً.

ويأخذ أهالي الأسرى في سجون الاحتلال على الأمين العام للأمم المتحدة عدم لقائه بأهالي الأسرى خلال زياراته إلى الأراضي الفلسطينية بعد الحرب الأخيرة على غزة، في حين أنه التقى بوالد شاليط.

ويعتبر الأهالي أن ذلك يعكس انحيازاً كبيراً تجاه إسرائيل، ويضرب المصداقية التي طالما تغنت بها الأمم المتحدة.

تدويل قضية الأسرى يحتاج إلى تخطيط جيد

بدوره، يؤكد الأسير المحرر موفق حميد من جمعية الأسرى والمحررين «حسام»، على حيوية وأهمية تدويل قضية الأسرى، وانعكاس ذلك على نفسية الأسرى وذويهم في الخارج، مؤكداً أن جمعية «حسام» اهتمت في الفترة بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ بهذه القضية، وعقدت اجتماعات متتالية مع سفراء وقناصل الدول الأجنبية المتواجدين في الأراضي الفلسطينية، وتم تسليمهم كتيبات باللغة الإنجليزية تشرح ما يتعرض له الأسرى منذ لحظة اعتقالهم.

وقال: إن تدويل قضية الأسرى يحتاج إلى تخطيط جيد وعمل جماعي يبدأ من اتخاذ قرار من السلطة الوطنية، على أن يحضر أي لقاء أو زيارة مندوب عن أهالي الأسرى لوضع الضيوف والزوار في صورة ما يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال.

وتساءل حميد: لماذا تفعل إسرائيل هذا الشيء ونفشل نحن في تدويل قضية الأسرى وجعلها قضية عالمية وإنسانية، على الرغم من وجود الكثير من الحالات الصاخبة الواضحة التي تعكس سلوكاً يخالف المواثيق والحقوق الدولية الخاصة بالأسرى؟

وتابع: استشهد في سجون الاحتلال ما يزيد على ١٩٩ أسيراً فلسطينياً نتيجة التعذيب، وهناك الكثير من المرضى والمصابين بعاهات دائمة بسبب التعذيب.

وأضاف: لا يعقل أن يلتقي بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والد شاليط ولا نتمكن من دفعه لمقابلة أهالي الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

ويشير حميد إلى أن الجهود الإسرائيلية بدأت تثمر حتى مع من كنا نعتبرهم حلفاء وأصدقاء تاريخيين للشعب الفلسطيني، مثل وزير الخارجية الروسي الذي طالب خلال لقائه خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بإطلاق سراح شاليط!

أوراق قوة لا تستخدم

من جانبه، يتفق الأسير المحرر رأفت حمدونة مدير مركز الأسرى للدراسات، مع ما ذهب إليه حميد من وجود فشل في تدويل قضية الأسرى مقارنة مع ما نجحت به إسرائيل في قضية شاليط، قائلاً: إن شاليط أصبح ربما أكثر شخصية مشهورة في العالم، وفاقت شعبيته ما يحظى به زعماء كثيرون في إسرائيل على الرغم من أنه يتواجد في سجن منذ ثلاث سنوات، في حين لا يعرف العالم شيئاً عن الأسير نائل البرغوثي الذي أمضى ثلاثة وثلاثين عاماً في السجن ولا يزال!

وتساءل بمرارة عن السبب في عدم نجاح تفعيل قضية الأسرى على الصعيد المحلي قبل الحديث عن المستوى الدولي.

وقال حمدونة: إن الحديث عن تدويل ملف الأسرى يستوجب إجراء وقفة جادة أمام فعالياتنا وجهودنا، لافتاً إلى أن قضية الأسرى ليست للاستعراض والتجارة وتسويق الفعاليات، منوهاً إلى وجود كثير من أوراق القوة في يد الطرف الفلسطيني لكنه لا يستخدمها أبداً، وقال: إن إسرائيل ترفض زيارة أي مسؤول إن لم يقابل والد شاليط، في حين نحن لا نفعل ذلك، وما قام به بان كي مون مثال على ذلك.

وطالب ببلورة مشروع واضح لتدويل قضية الأسرى التي تستوجب وفاقاً داخلياً يرقى بهذه القضية ولا يضعفها، لافتاً إلى أهمية فضح كذبة «إسرائيل الديمقراطية» ومحاكمتها أمام القضاء العالمي على الجرائم التي ترتكب بحق الأسرى في سجون الاحتلال.

ويعتقد حمدونة أن «الفشل في تدويل قضية الأسرى يضعف من معنويات رجال المقاومة خارج السجون، الذين يخافون من أن لا يهتم بهم أحد إن جرى اعتقالهم في سجون الاحتلال مثلما يجري الآن».

وشدد على أهمية إشراك الأهالي في أية لقاءات أو فعاليات، لافتاً إلى أن «دمعة أم حزينة على فراق ابنها تعادل كثيراً من المؤتمرات هنا أو هناك».

وقال: يجب أن يشرح أهالي الأسرى للعالم معاناة أبنائهم في سجون الاحتلال، مؤكداً أهمية تجاوز الجولات واللقاءات التي لا تحمل بعداً مهماً في قضية الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

معوقات تعترض تدويل قضية الأسرى

بدوره، لا يكاد الأسير المحرر صابر أبو كرش مدير مؤسسة «واعد» للأسرى والمحررين، يذهب بعيداً عما ذهب إليه سابقوه في انتقاد الجهود المبذولة في تدويل قضية الأسرى، قائلاً «إن الجهود ما زالت غير كافية»، معتبراً أن الوضع السياسي والحصار والظروف المحيطة تعيق تدويل قضية الأسرى.

وقال: نعول على الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية بشأن طرح هذه القضية العادلة وتجنيد الدعم العالمي لها.

ويعتقد أبو كرش أن الحصار الخانق الذي يتعرض له قطاع غزة يتسبب في منع أهالي الأسرى من إيصال قضية أبنائهم في سجون الاحتلال إلى دول العالم، مؤكداً أن كل عائلة أسير لديها الرغبة في أن تلف العالم لشرح قضية أبنائها العادلة.

وهو يؤمن بأن «ما يتعرض له الأسرى في السجون كفيل بإقناع العالم بعدالة قضيتهم، إذا تم عرض قضاياهم بشكل صحيح».

وتحدث عن وجود نية وتحضير حثيث لعقد مؤتمر دولي حول قضية الأسرى في غزة أوائل شهر تشرين الأول القادم، مؤكداً أن شخصيات عربية ودولية ستشارك في المؤتمر، من بينها الشيخ يوسف القرضاوي، ونيلسون مانديلا، ود. عزمي بشارة، وسمير قنطار، ورائد صلاح وآخرون ... .

جهود بلا نتائج عملية

وكانت وزارة شؤون الأسرى في رام الله عقدت مؤتمراً دولياً مشابهاً في شهر شباط بمدينة أريحا، حضرته وفود دولية مختلفة، وجرى في ختامه التوصل إلى عدد من الاقتراحات والتوصيات المهمة.

ويأخذ النشطاء المدافعون عن قضية الأسرى على هذه المؤتمرات عدم وجود جهة لمتابعة ما يصدر عنها، معتبرين أن إصدار البيانات والتوصيات لا يعتبر كافياً ما لم يتم تنفيذها ونقلها من حيز الحديث النظري إلى واقع التجسيد الفعلي على الأرض.

يشار إلى أن عيسى قراقع وزير شؤون الأسرى سبق أن التقى بشكل غير رسمي قضاة من محكمة العدل الدولية في لاهاي، وبحث معهم إمكانية تفعيل قضية الأسرى ووضعها أمام محكمة العدل الدولية.

ومنذ إنشاء وزارة شؤون الأسرى والمحررين وتولي الوزير الأسبق هشام عبد الرازق إدارة دفة الوزارة ومن تبعه من الوزراء، تم عقد عدد من اللقاءات المهمة مع مسؤولين دوليين في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه لم تسفر عنها نتائج ملموسة على الأرض.

وقال زياد أبو عين وكيل وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أثناء جولة له في الجزائر، إن قضية الأسرى العادلة هي قضية سياسية تهم كل مواطن فلسطيني، ويتوجب أن يتم إخراجها من الإطار المحلي نحو الإطار الدولي حتى يضطلع العالم بمسؤولياته إزاء هذه القضية العادلة، ويجد الحلول المناسبة لها.

وأكد أبو عين أهمية أن يتم إخراج الأسرى من دائرة الاتهام الإسرائيلي بأنهم «إرهابيون» ومدانون بجرائم مدنية، والتعامل معهم بوصفهم أسرى حرية ناضلوا لتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة لشعبهم.

وأوضح أن الوزارة قامت بخطوات عدة لتدويل قضية الأسرى العادلة، لافتاً إلى عقد اجتماعات مع الدائرة القانونية في مجلس الجامعة العربية التي تبنت القضية ووعدت بالعمل عليها.

وأضاف: كذلك أجرينا اتصالات مع الاتحاد الأوروبي من أجل التوجه إلى محكمة العدل الدولية لمحاسبة إسرائيل على جرائم القتل التي ترتكبها بحق الأسرى داخل سجونها.

القرار ١٦٥٠: آلاف المواطنين في حالة ترقب وإخفاق فلسطيني رسمي في تحدي إجراءات الاحتلال

سحر حنني

كلما قرع جرس الباب زادت دقات قلبها خفقاناً؛ فعقلها الباطني يحدثها أنهم سيأخذونها من المنزل في أية لحظة! فقد بات الخوف والترقب الدائمان حالة تواجهها «سماح» (اسم مستعار) منذ تزوجت من شاب يسكن مدينة نابلس في آذار ٢٠٠٩؛ نتيجة الإجراءات الإسرائيلية الرامية لملاحقة وإبعاد من لا يحملون بطاقات الهوية الفلسطينية.

ومنذ انتهاء مفعول سريان تأشيرة الدخول (الفيزا) التي حصلت عليها سماح (٣٥ عاماً) لأسبوع واحد فقط؛ تفاقمت المشكلة، وحكم عليها بالسجن في منزلها جبراً، وزاد تعقيد المشكلة في نيسان الماضي بعد صدور القرار العسكري الإسرائيلي رقم ١٦٥٠ القاضي بترحيل قطاعات واسعة من الفلسطينيين إلى قطاع غزة أو الخارج، تحت مسمى «متسللين»!

ولا يعد القرار ١٦٥٠ جديداً، فهو امتداد لأمر عسكري صدر في ٢٩ حزيران العام ١٩٦٩، وأعادت إسرائيل تفعيله بإدخال تعديلات جديدة عليه بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٩، وتم الكشف فعلياً عن القرار الجديد المعدل تحت رقم ١٦٥٠ قبل يومين فقط من تنفيذه، على الرغم من أنه بقي ستة أشهر قبل وصوله إلى مرحلة التنفيذ.

ولم تكشف الحكومة الإسرائيلية عن القرار بشكل رسمي أو إعلان واضح؛ لضمان تمريره وتنفيذه دون اعتراضات أو ضجة كبيرة، وإن كان بعض المؤسسات الحقوقية الإسرائيلية قد اعترض عليه منذ إقراره، لكن بلا جدوى.

الفرق بين القرارين القديم والمعدل

مديرة مؤسسة الضمير سحر فرنسيس، أوضحت في حديث لـ«آفاق برلمانية»، أن الأمر ١٦٥٠ الذي حمل توقيع ما يسمى «قائد يهودا والسامرة»، اشتمل على تعديلات للأمر الأصلي الذي كان يختص بمن لا يحملون الهوية الفلسطينية، ويسكنون بالمنطقة، أو من يدخل إلى المنطقة عن سابق معرفة «بطريقة غير قانونية».

وأشارت فرنسيس إلى أن القرار لم يكن يحدد آليات وإجراءات التعامل مع «المتسللين»، وكانت عقوبة «المتسلل» في ذلك الوقت تقدر بالسجن لنحو ١٥ عاماً، أو دفع نحو ١٠ آلاف ليرة، وجاء فيه «إن من حق القائد العسكري إصدار أمر إبعاد ضد شخص محدد»، فضلاً عن كونه لا يذكر أي تفاصيل تتعلق بالاستئناف.

وأضافت: بتعديل القرار، أصبح تعريف «المتسل» أنه كل من يريد دخول المنطقة دون تصريح أو وثيقة قانونية، ومن يسكن ولا يملك تصريحاً بموجب القانون، وهنا تكمن مشكلة أهالي غزة الذين يعيشون في الضفة، فهم لا يملكون تصاريح دخول.

وحدد القرار الإسرائيلي الجديد ١٦٥٠ عقوبة مخالفيه بالسجن لسبع سنوات لمن لا يملك التصريح، وثلاث سنوات لمن كان بحوزته تصريحاً، ولم يحدد الإسرائيليون الإجراءات القانونية، حيث أنهم لا يزالون يستخدمون مواد سرية في المحكمة حسب ما أفادت فرنسيس.

وقالت، إن «الضمير» جزء من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والإسرائيلية التي عملت على إصدار بيان مشترك يناهض القرار ويدينه، كما توجهت إلى الحكومة الفلسطينية والتقت برئيس الوزراء وطالبته بالعمل على إلغاء القرار.

واعتبر القرار القديم «المتسلل» كل من دخل المنطقة «المحتلة» بشكل غير قانوني، وكان في دولة معادية لإسرائيل مثل لبنان، وسورية، والأردن، ومصر، ثم جاء تعديل القرار العام ٢٠٠٩ ليحدد أن المتسلل هو كل من لا يمتلك موافقة إسرائيلية بالإقامة في أراضي الضفة الغربية، بعد أن أصبح من المستحيل اليوم الدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل «غير قانوني»، أي دون إذن أو تصريح من إسرائيل.

ومن المعروف أن أغلب الفلسطينيين الذين يدخلون إلى الضفة الغربية؛ سواء من الأردن أو من قطاع غزة، يقومون بذلك بموجب تصاريح مرور فقط، تمكنهم من العبور عبر «إسرائيل»، ولم تطلب الحكومة الإسرائيلية من الفلسطينيين قبل صدور هذا القرار حيازة أي نوع من تصاريح الإقامة.

البرغوثي: وسيلة للتطهير العرقي وتكريس الانقسام

وتباينت ردود الفعل الفلسطينية تجاه القرار، فاعتبره النائب د. مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، «وسيلة للتطهير العرقي وتكريس الانقسام بين أرجاء الأراضي الفلسطينية، وهو يلغي وجود أية قيمة للسلطة واتفاقياتها، وبخاصة اتفاقية أوسلو التي نصت على أن من حق السلطة تغيير مكان الإقامة، والقرار الجديد يخرق الاتفاق على علاته، ويجعل المسائل بيد الحاكم العسكري، بما في ذلك حظر الإقامة لأي مواطن، فضلاً عن ضرب حركة التضامن من خلال اتخاذ إجراءات تعسفية بحق المتضامنين الأجانب، كما حدث لدى منع المفكر نعوم تشومسكي من دخول الأراضي الفلسطينية، وإلقاء محاضرة في جامعة بيرزيت».

وأشار البرغوثي إلى أن «استمرار الاستيطان والجدار والحواجز والأوامر العسكرية يرمي لتكريس عزل الفلسطينيين تمهيداً لتحويل فكرة الدولة إلى مجرد كانتونات معزولة».

شحادة: القرار لا يقيم وزناً لما يسمي «ولاية السلطة»

ورأى عمر شحادة مدير تحرير جريدة «وطن» التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القرار بمثابة «استمرار للسياسة الأمنية الإسرائيلية تجاه أراضي الضفة الغربية التي تسميها بأراضي يهودا والسامرة»، وقال: إن القرار ١٦٥٠ لا يقيم وزناً لما يسمي بولاية السلطة، بعد تأكيد سياسة دولة الاحتلال القائمة على التعاطي مع السلطة وهذه الأراضي عبر المنظور الأمني.

وأضاف: إن القرار يشكل جزءاً من سياسة الاحتلال القائمة على توظيف الاتفاقيات الموقعة لخدمة برامجه في نهب الأرض والتطهير العرقي لتهجير سكانها الأصليين واستبدالهم بمستوطنين، كما تنطوي هذه السياسية على طرد سكان هذه الأرض واعتبارهم «متسللين»، وهو ما سيهدد نحو ٧٥ ألف فلسطيني متواجدين في القدس والضفة الغربية، ولم تسجل في هوياتهم عناوين إقامة بالضفة، ما يجعلهم في خوف دائم.

وتزداد خطورة الموقف، برأي شحادة، في كون القرار «جاء في ظل انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو، في أيار العام ١٩٩٩، حيث لم يجدد أحد هذه الاتفاقية، في حين لا يتعامل الاحتلال مع الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة جغرافية واحدة، وهذا يتناقض مع القانون الدولي الذي ينص على حرية الإقامة والتنقل بين أراضي الدولة الواحدة».

جبارين: على السلطة تحدي القرار

من جانبه، يرى مدير مؤسسة «الحق» شعوان جبارين، أن «ما قامت به السلطة بالإعلان أنها ضد القرار غير كاف، بل عليها إصدار بطاقات هوية للفلسطينيين الذين ترفض إسرائيل منحهم الهوية والمقيمين بالضفة، وتغيير عناوين سكن بعضهم، ومن ثم دعوة الممثليات الأوروبية لاجتماع وإبلاغهم بقرارها»، في إشارة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تتحدى القرار الإسرائيلي.

وأشار جبارين إلى أن دور مؤسسة «الحق» ركز على «تعريف الناس بهذا القرار وتداعياته على الشعب الفلسطيني، والتنسيق مع عدد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والإسرائيلية، لتوحيد قراءة القرار، بالإضافة إلى عقد لقاءات مع دبلوماسيين وتزويد الاتحاد الأوروبي بوجهة النظر الفلسطينية من القرار، ومطالبته بالتدخل، حيث طلب بدوره من الممثليات الأوروبية في فلسطين والسفارات في إسرائيل مراقبة الوضع وتزويده بتقرير حول المستجدات، حيث لا توجد لمؤسسة الحق فرصة للتدخل القانوني أمام المحكمة العليا الإسرائيلية».

وأكد على أن إسرائيل تتعامل مع القرار بشكل جدي، وهناك اهتمام عالمي وإقليمي بتداعياته، فالأردن استدعت السفير الإسرائيلي وأخبرته بإدانة القرار ورفضها السماح لأي فلسطيني بدخول أراضيها، كما أن الدول الأوروبية أبدت اهتماماً بالموضوع.

«الحق في الدخول»

وكانت مجموعة من الأشخاص المهددين جراء قرارات الاحتلال بشأن منع الإقامة لمن لا يحملون الهوية الفلسطينية أسست حملة تطوعية العام ٢٠٠٦ بعنوان «الحق في الدخول»، وهو العام الذي شددت فيه إسرائيل من إجراءاتها بمنع دخول الفلسطينيين من الخارج إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأوضحت سلوى دعيبس، منسقة حملة «الحق في الدخول»، أن الكثير من المتزوجات من فلسطينيين، أو المتزوجين من فلسطينيات، اضطروا للدخول بجوازات أجنبية وتأشيرات دخول ولم يستطع جزء كبير منهم تجديد إقامته لأسباب مالية في أحيان كثيرة، منوهة إلى أن هناك طلبات لم شمل تطال نحو ١٢٠ ألف مواطن لم تبت بها إسرائيل، التي كانت وافقت على ٣٥ ألف مواطن أو مواطنة تقدموا بطلبات لم الشمل، «وهذا خفف من الضغوطات، إلا أن القضية لم تحل وسياسات الاحتلال لم تتوقف».

ونوهت دعيبس إلى أن «منع إسرائيل الفلسطينيين من الدخول إلى بلادهم يشكل تحدياً للقانون الدولي، فالأراضي الفلسطينية تابعة للسلطة وإسرائيل ليس لها حق التحكم بالسكان فيها ... والمعيار الوحيد للسماح أو منع التنقل هو مصلحة السكان المدنيين، ويجب أن يثبت ذلك بأدلة غير سرية، ولكن إسرائيل تمنع دخول سكان مدنيين، وزوجات، وطلبة جامعات، وأساتذة جامعات».

واستذكرت منع الاحتلال لعدد من المحاضرين في جامعة بيرزيت من دخول الأراضي الفلسطينية في نهاية العام الدراسي ٢٠٠٩، ما أدى إلى تضرر طلبة الجامعة بشكل كبير. وقالت: لا يقتصر المنع على الفلسطينيين والعرب فقط، إنما يطال المتطوعين الأجانب، والإسرائيليين اليهود، ورجال دين، ورجال أعمال وتجار، ما أثر سلباً على جميع مناحي الحياة الفلسطينية، فيما ترفض إسرائيل الإفصاح عن سياسة واضحة حيال من تمنع دخولهم.

وضمن خطواتها لمناهضة القرار، عقدت الحملة لقاء مع رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير د. صائب عريقات، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مكونة من مسؤولين من السلطة الوطنية ومنظمة التحرير ومكتب الرئيس محمود عباس، ومؤسسات حقوقية أخرى، ومؤسسات المجتمع المدني؛ للتصدي لهذا القرار وإلغائه.

موقف السلطة

بدوره، بين د. غسان الخطيب، مسؤول المركز الإعلامي الحكومي، أن السلطة أعلنت موقفها الرافض للقرار، معتبرة إياه غير قانوني ومناقضاً للاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، وهو يمس المواطنين والحكومة على حد سواء.

ونوه إلى أن «السلطة توجهت إلى المؤسسات الدولية ذات العلاقة، وإلى جامعة الدول العربية؛ لبلورة موقف مشترك يساعد على إلغاء القرار، ومحاولة حماية المواطنين من القرار إن أمكن».

وقال الخطيب: كانت ردة الفعل العربية والدولية النظرية مؤيدة للموقف الفلسطيني، وهو ما ساهم في زيادة الانتقادات الدولية لإسرائيل التي تعاني من عزلة دولية نظراً لانتهاكاتها الصارخة للقوانين والمواثيق الدولية.

وكان عدد من المؤسسات الحقوقية في إسرائيل أهمها: «هموكيد» (مركز الدفاع عن الفرد)، وجمعية الدفاع عن المواطن بإسرائيل، و«بمكوم»، و«بتسليم»، و«الطريقة»، ولجنة مكافحة التعذيب بإسرائيل، و«هناك قضاء»، و«عدالة»، و«أطباء من أجل الإنسان»، و«ربانيم من أجل حقوق الإنسان»، قدمت التماساً للمحكمة العليا في إسرائيل بشأن القرار المعدل ١٦٥٠ للمطالبة بإلغائه، كونه يمس بشكل واضح عدداً كبيراً من الأشخاص، ومن شأنه تحويل كل فلسطيني بالضفة الغربية إلى شخص مهدد بتوقيفه ومقاضاته وحتى إبعاده دون إجراءات للاستئناف أو المراقبة كما ينص القانون، وأنه يحدد كل متواجد بالضفة دون النظر إلى وضعه كـ «متسلل»، إذا لم يتوفر لديه تصريح من قبل القائد العسكري أو من ينوب عنه، وهذا التصريح غير محدد بأي قانون عسكري، وعملياً لم يطلب من معظم سكان الضفة الغربية الحصول على أذونات مسبقاً، حسب هذه المؤسسات الحقوقية.

ولعل التخوف الأكبر من القرار هو أن يعمل القائد العسكري للاحتلال بالمرحلة الأولى على تنفيذ هذه القرارات بحق الفلسطينيين المتواجدين بالضفة، ولديهم عنوان إقامة في قطاع غزة، أو بحق أولئك الذين ما زالوا يخضعون لإجراءات لم شمل، فيما تشير التقديرات إلى أن الإجراءات هذه ستشمل عشرات الآلاف، بل وحسب نص القرار فيمكن أن يشمل تعريف (متسلل) كل سكان الضفة!

المطلوب موقف فلسطيني عربي موحد

وفي حديثه عن الإجراءات المطلوبة لإلغاء هذا القرار، نوه البرغوثي إلى الخطوات التي اتخذتها المبادرة الوطنية، حيث «نظمت حملة على المستوى الدولي، وساعدت في نشر نحو ٥٠ ألف نشرة إخبارية حول الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وبالتالي ساهمت في كشف الطبيعة الفاشية لإسرائيل، وهو ما كلفها غالياً».

وحول الخطوات الواجب اتخاذها لمناهضة القرار وإلغائه، أكد على «ضرورة التمرد على القرار، بذكر فلسطين مكاناً للإقامة، واتخاذ إجراءات لتوثيق وفضح الاعتداءات الإسرائيلية، وتوفير وسائل حماية للفلسطينيين».

وأوضح أن «ردة الفعل الفلسطينية يجب أن تتمثل في تحدي إسرائيل والإعلان عن إصدار قرار بذكر مكان الإقامة فلسطين، وهذا الموضوع يحتاج إلى وحدة القرار، فإذا شعر الاحتلال أننا موحدون لا يستطيع محاربتنا جميعاً».

من جانبه، قال شحادة إن القوى الوطنية أصدرت بياناً يندد بالقرار، «لكن هذا الموقف لا جدوى منه في كسر إرادة المحتل وسياساته القمعية، والمطلوب هو موقف فلسطيني وعربي موحد، ومتابعة تقرير غولدستون وفتاوى لاهاي والمؤسسات الدولية بمطاردة المحتل».

وفي ظل غياب وحدة الموقف الفلسطيني الداخلي، تواصل إسرائيل تنفيذ قراراتها العدوانية بحق الشعب الفلسطيني، ومن ضمنها القرار رقم ١٦٥٠، ويبقى المواطنون الذين يطالهم القرار في حضرة الخوف من تشتت أسري أكيد، ولو بعد حين. وتمثل «سماح» التي لم يمض على تواجدها في نابلس أكثر من عام، نموذجاً لحالات كثيرة تعاني من نفس مشكلتها منذ سنوات طويلة، وبخاصة خلال سنوات الانتفاضة، فهناك أمهات حرمن من لقاء أبنائهن لعدم امتلاك أحد الطرفين الهوية الفلسطينية، وعائلات في الضفة حرمت من لقاء أقاربها في غزة، وإذا تم ترحيلها ستضيع سنوات العمل والاستقرار بالضفة، وغير ذلك من صنوف المعاناة المرشحة للتفاقم طالما لم يتم تنظيم حملة شاملة على المستويات كافة تكون قادرة على فرض إلغاء القرار العنصري الإسرائيلي.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٩–٢٠١٠

قريباً..

سلسلة التجربة الفلسطينية

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
محرر الكتاب: سميح شبيب

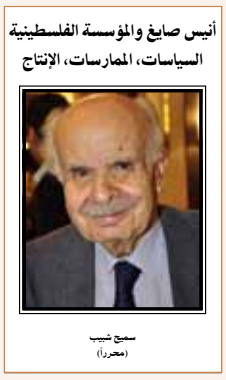

شكل الدكتور أنيس الصايغ حالة جميلة في الثقافة الفلسطينية. فقد أحب عمله، واستبد به حبه لمركز الأبحاث. كان يسكن في منزل متواضع لا يبعد كثيراً عن المركز. وقد اعتاد الوصول إلى مكتبه قبلنا جميعاً سيراً على الأقدام دون سيارة أو حراسة. يصل في الساعة الثامنة إلا خمس دقائق، ويغادر في الساعة الثانية وخمس دقائق، بعد أن نكون جميعاً قد غادرنا المركز، ليلتحق بزوجته السيدة هيلدا، وهي زميلتنا في العمل، سيراً على الأقدام ودون حراسة.

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٧-٢٠٠٧
ليلى فرسخ

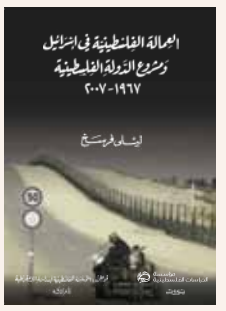

هذا الكتاب منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ٧٦٩١، كان للعمالة الفلسطينية المهاجرة يوماً فيوماً دور أساسي في ربط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل. فقد استوعب هذا الاقتصاد أكثر من ثلث القوى العاملة المستخدمة، ورسم شكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية وطبيعتها. لكن، منذ اتفاق أوسلو للسلام سنة ٣٩٩١، ندرت تدفقات هجرة العمال، وهو ما سبّب انخفاضاً في دخل الفرد الفلسطيني، وأدّى إلى تنبّؤات فحواها أن عهد هذه الهجرة وصل إلى نهايته.

يعرض هذا الكتاب أوّل تحليل شامل لازدياد تدفّق اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل وانخفاضه، ويلقي الضوء على تبادل الاعتمادية بين مصادرة إسرائيل الأرض الفلسطينية وبين استخدام العمّال الفلسطينيين، الأمر الذي يبيّن كيف أن هجرة العمال نجمت عن تطوّر ديناميّات الاحتلال الإسرائيلي ونموّ القوة العاملة الفلسطينية.

وتحلّل هذه الدراسة نمط توريد اليد العاملة الفلسطينية، ودور سياسات إسرائيل المنطقية والاقتصادية تجاه الأراضي المحتلة في إخراج العمال الفلسطينيين من الأرض، وكذلك طبيعة الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين، خصوصاً في قطاع البناء، حيث يتركّز معظم العمّال المهاجرين.

ويعتبر الكتاب الأوّل من نوعه أيضاً من حيث استكشافه طريقة تغيّر أنماط تدفّق العمّال، وانعكاس هذا التغيّر على عملية إعادة رسم حدود ٧٦٩١.

إن تحليل القوى المتناقض ما بين الفصل والدمج بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يبيّن كيفية فصل قطاع غزة عن إسرائيل بينما تظلّ الضفة الغربية مُدمجة في الدولة اليهودية.

هذا الكتاب يهمّ المختصين بالتنمية والاقتصاد، والدّارسين، وكذلك صنّاع السياسة المهتمين بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

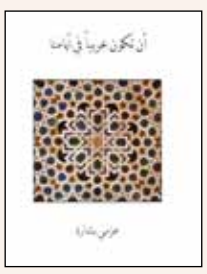

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام (قضايا عربية، المتغيرات الأميركية في نهاية مرحلة بوش، فلسطين والقضية الفلسطينية). وقد توزعت عليها مجموعة دراسات ومحاضرات قدمها الباحث من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى بداية عام ٢٠٠٩.

ما يميز هذه الدراسات والمحاضرات؛

أولاً: براعة الباحث في ربط مسألة النهضة بالهوية العربية والحداثة، وربط مصير القومية العربية بمدى قدرتها على تقبل مهمات وتحديات المجتمع الحديث والعصر الحديث، ومواجهة هذه التحديات بمشروع. كما يربط بين مهمة تجديد الفكر العربي بمشروع بناء الأمة، وتحديد مطالب وبرامج في هذا الاتجاه تكون مفهومة للناس، ويمكن للناس ربطها بمصالحهم المادية والحقوقية كمواطنين.

ثانياً: ما تحمله فصول الكتاب من بعد فكري جديد، وأسلوب تشخيصي تحليلي، إضافة الى ما تجلى فيها من نبض حيوي يشير إلى ضرورة تجديد الفكر، إن كان ذلك في القضية العربية عموماً، أو القضية الفلسطينية.

عن النساء والمقاومة
الرواية الاستعمارية
أميرة سلمي

كيف تظهر النساء الفلسطينيات في خطاب الباحثات الأكاديميات الغربيات؟ أي حقائق؟ وأي صور يتم استخدامها لتمثيل النساء الفلسطينيات؟ أي جوانب أو نواح من حياتهن ونضالهن يتم التركيز عليها؟ كيف تتم إعادة صياغة حياة النساء الفلسطينيات ونضالهن في هذا الخطاب، لتنتج صورة لامرأة فلسطينية، تكون مبنية وفقا لقواعد وأحكام خطابية مؤسساتية تعكس علاقات سيطرة استعمارية وتعمل على تعزيزها؟

يعمل خطاب الباحثات الغربيات عن النساء الفلسطينيات على وضع النساء الفلسطينيات على طرف مقابل ومتعارض مع الطرف الذي يقف عليه الرجال الفلسطينيون، والثقافة الفلسطينية وحركة المقاومة، بحيث تكون التقابلية الرئيسية في خطابهن ليست رجالاً/ نساءً، بل قومية/ نساء. مع إشارات مباشرة أحيانا، وغير مباشرة أحيانا أخرى، تؤكد التغيرات الإيجابية التي أدخلها الاستعمار على حياة النساء الفلسطينيات، الاستعمار الصهيوني الذي يأتي على شكل احتلال جغرافي مباشر، والتغيرات البنيوية التي حدثت في المجتمع الفلسطيني بسببه، والاستعمار الغربي الذي يكون تأثيره ضمن شكله المباشر القديم الذي يرجع إلى زمن الانتداب البريطاني، وشكله الجديد الذي يتمظهر في تبعية المؤسسات الفلسطينية المحلية لتلك الغربية، بحيث يكون الطرح الذي يهدف خطاب الباحثات الغربيات إلى بيانه هو جعل النساء الفلسطينيات يدركن أن أي «تحسن» وتحديث طرأ على حياتهن كان بوجود الاستعمار وتأثيره، وأن خضوعهن سببه دونية ثقافتهن، التي تعززها حركة المقاومة، وتزيد من سيطرتها على النساء الفلسطينيات المستعمَرات عند الاستقلال.

مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

هذا الكتاب تحاول هذه الدراسة استقصاء الجذور التاريخية التي استوحت البلدان الأوروبية منها أنظمتها الديموقراطية. وبالطبع، فإن استقصاء الجذور يستدعي تناول العوامل والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة التي أثارت ضرورة وأهمية التحول من أنظمة حكم مركزية مطلقة ذات معالم إقطاعية ما زال بعضها قائماً، إلى أنظمة نمت وتحولت إلى ديمقراطية فيما بعد.

وتكوّن عملية التحول محور هذه الدراسة، فقد شاركت قوى سياسية واجتماعية وتطورات اقتصادية اجتماعية في عملية التحول. كيف جرى ذلك؟ يحاول هذا الكتاب الإجابة عن ذلك.

في المسألة العربية
مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

هذا الكتاب مساهمة في تحليل الاستثنائية العربية بشأن الديمقراطية تحت عنوان «في المسألة العربية»، يحيلنا فيها على المسألة القومية بتشعباتها المختلفة، مع إشكالية الدولة والسياسة والثقافة، وما يتفرع عنها من مسائل ملحة؛ مثل شرعية الدولة، وانتشار سياسات الهوية من طائفية، وقبلية، وغيرها؛ من منطلق تشخيصها المعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بحيث يصبح الكتاب مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. وما يعني أيضاً، أن العناصر التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي التي تعيق التحول الديمقراطي. وتتلخص المسألة العربية حسب بشارة، بأن المانع من تشكل الأمة العربية هو نفسه، ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية.

إن العوامل التي تعتبر مهمة لنشوء الديمقراطية، يُعتبر غيابها عامل إعاقة للديمقراطية، كـ: «الدولة الريعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، القبلية والعشائرية، عدم نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي». ولا يمكن فهم فعل هذه العوامل بمعزل عن كون التحول الديمقراطي المأمول في البلدان العربية لن يحاكي التحولات نفسها في دول الأصل. إذ لا توجد نظريات تحوّل مؤكدة، تضع برنامج عمل مضمون سلفاً حسب مثال سابق، فكلها استقراء لتجارب مضت. ولا يمكن فهمها معطوفة على المسألة العربية إلا إذا وجدنا الجواب عن سؤال هو، ما هي الخصوصية العربية، وهي التي يلخصها هذا الكتاب بالمسألة العربية.

قريباً..

سلسلة رسائل الماجستير

الانتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)
نشأت عبد الفتاح

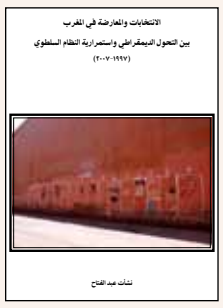

تجري الانتخابات اليوم في غالبية الأنظمة حول العالم، الديمقراطية منها والسلطوية، وفي العقدين الأخيرين، تزايد إقبال الحركات الإسلامية على المشاركة في هذه الانتخابات، وبخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا نبالغ إذا قلنا إن المعارضة الحقيقية في

مشرق العرب ومغربه اختزلتَ في المعارضة الإسلامية، كونها الوحيدة التي تمتلك مشروعا ينافس مشروع النظام.

فبينما يرى العديد من الباحثين والمراقبين السياسيين أن بعض مظاهر اللبرلة الاقتصادية والسياسية ... التي يضخها النظام في جسم الحياة السياسية مؤشراً جيداً على تحقيق تقدم

باتجاه التحول الديمقراطي، انطلاقاً من نظرية التحول الديمقراطي، فإن هذه الدراسة ترى أن هذا التفسير غير دقيق لفهم سلوك النظام المغربي، وتقترح بالمقابل نظرية البترمونيالية الجديدة لتفسير الاستمرار السلطوي في العالم العربي بشكل عام، والمغرب لأقصى بشكل خاص.

يرتكز هذا الكتاب بالأساس على دراسة عملية مشاركة حزب العدالة والتنمية المغربي في الانتخابات، وإمكانية إسهامه في التقدم باتجاه التحول الديمقراطي في المغرب الأقصى، أو بالمقابل إسهامه في تراجع المسيرة الديمقراطية، والعمل على تعزيز آلية النظام البترمونيالي الجديد في مواجهة الأزمات المختلفة.

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

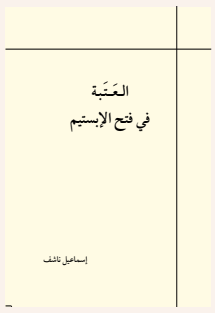

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟

هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثَمَّ عن المعرفة بشكلٍ عام. فممّا لا شكّ فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلاّ رحلاتها كمرتكز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينيّة تصطدم بجدار يردّها مرّة تلو الأخرى إلى سكون شبه أوّليّ، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحقّقها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

النساء والقضاة والقانون
دراسة انثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة شحادة

المحكمة الشرعية هي أفضل نافذة للاطلال على المجتمع الفلسطيني، حيث تتبلور فيها علاقات القوة المتمثلة في الجندر، والطبقة، والمستوى الاجتماعي، بأوضح ما يكون.

اعتمدت هذه الدراسة على سوسيولوجيا القانون التي تضع الحياة الاجتماعية، وليس اهداف المشرعين، في محور الاهتمام. وتذهب الدراسة الى القول ان قانون الأسرة المدون لا يطبق في الفراغ، وانما بارتباط شديد بالسياق الاجتماعي السائد. حيث تؤثر في نتائجه رؤية القضاة للعالم، وبنية « الدولة « وفعل الناس، رجالا ونساء.

لقد حاولت هذه الدراسة ان تجيب عن مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالممارسات القانونية في المحاكم الشرعية، حيث سعت الى استكشاف كيفية تعامل القضاة والمحامين والمتقاضين، والفاعلين الآخرين مع القانون .

لقد نظرت الدراسة الى تقاطع وتأثير التمايز الاجتماعي السائد بين المتقاضين والقضاة على تطبيق قانون الاسرة . واشتمل ذلك على دراسة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها الفاعلون اثناء التقاضي لتقوية مواقفهم.

وكشفت الدراسة عن وجود تباين خاص بين التصور الايديولوجي لقانون الاسرة الاسلامي وتطبيقه السياقي المختلف تماما. ان تدوين قانون الاسرة الاسلامي ليس مرادفاً لنهاية المرونة والطواعية التقليديتين للفقه الاسلامي . لقد وفرت لنا ملاحظة ما يجري في المحكمة من ممارسات وتحليلها رؤية نضرة لمرامي الفقه، وعدم تماثل النوع الاجتماعي (الجندر) والاستراتيجيات الشخصية فساهمت بالتالي في توفير فهم افضل للتطبيق القانوني.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة «هينرش بل»
يصدر بدعم من : مؤسسة «هينرش بل»

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨ ٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥ ٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org